

مِصْرُ الْغَدِ

بعث دولة وإحياء مجد

محمود كامل
الحامى بالفيض

الطبعة الثالثة

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية

١٩٥٢



اهداءات ٢٢٢٢

٢٢٢٢

١. د. محمد الحميد بدوي

الفاضي بمحكمة العدل الدولية

مِصْرُ الْغَدِ

بعث دولة وإحياء، مجد

محمود كمال
المحامى بالقِصْر

الطبعة الثالثة

الطبعة الأولى - يونيو ١٩٣٩

الطبعة الثانية - يناير ١٩٤٦

الطبعة الثالثة - أكتوبر ١٩٥٢

فهرس

صفحة

١	مقدمة الطبعة الثالثة
٦	من مقدمة الطبعة الثانية
١٦	من مقدمة الطبعة الأولى
١٨	ماساة الدخل القومي
١٨	١ — ضالة الدخل القومي
	ب — جمود الدخل القومي واتجاه متوسط دخل الفرد
٢٣	الى الهبوط
	ح — متوسط دخل المشتغلين بالزراعة أقل من متوسط دخل
٢٦	غيرهم
٢٩	د — سوء توزيع الدخل من الزراعة على المشتغلين بها
٣١	هـ — الأجانب والدخل القومي
٣٥	النتائج المترتبة على ماساة الدخل القومي
٣٧	١ — النتائج الانسانية
٤٢	ب — النتائج الصحية
٤٦	ح — النتائج الثقافية
٤٩	د — النتائج الاجتماعية والسياسية
٥٢	وسائل زيادة الدخل القومي
	١ — زيادة الأراضى الصالحة للزراعة مليونى فدان فى خمس
	سنوات ومليونين آخرين فى خمس سنوات تالية للوصول
	بالدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى الى ٥٠٠ مليون
٥٢	جنيه

- ب - مضاعفة الانتاج الصناعى فى خمس سنوات لكى يصل
الدخل منه الى ٢٠٠ مليون جنيه ثم زيادة هذا الانتاج
فى خمس سنوات تالية لكى يصبح الدخل منه ثلاثمائة
مليون جنيه ٦٣
- ح - تأميم شركة قناة السويس ٧٢
- عد السياحة موردا رئيسيا من موارد الدخل القومى
والعمل على زيادة مجموع ما يقضيه السياح فى مصر
سنويا الى مليونى ليلة فى خمس سنوات والى خمسة
ملايين ليلة فى السنوات الخمس التالية ٧٨
- أولا - بحث وعى سياحى فى النشء بأسلوب
« بيداجوجى » ٨٠
- ثانيا - العمل على اطالة مدة اقامة السائح فى مصر
(ا) اطفاء ما يطلق عليه السياحيون
الاوروبيون اسم «الظمأ الى الكيلومترات» ٨٢
(ب) اضفاء طابع ديمقراطى على صناعة
السياحة فى مصر ٨٦
- (ج) الاكثار من الحوادث السياحية ٨٧
- ثالثا - التحرر من « مركب النقص » ٨٨
- رابعا - الاهتمام بالسياحة الدينية ٩٠
- خامسا - خلق موسم للسياح ذوى اليراد المحدود
بأجور مخفضة ٩١

المراجع

- Saintine, Marcel, Reybaud : Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition Française en Egypte.
- Blunt : Secret History of the English Occupation.
- Morgan Shuster : The Strangling of Persia.
- Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East.
- Eliot Grinnell Mears : Modern Turkey.
- Adolf Hitler : Mein Kampf.
- Henri Massis : Chefs.
- Emile Ludwig : Genius and Character.
- Colin Clark : The Conditions of Economic Progress.
- United Nations Department of Economic Affairs : Review of Economic Conditions in the Middle East (1951).
- Henri Meunier : Comment a évalué le revenu national de l'Egypte: La Revue d'Egypte Economique et Financière, 15 Décembre, 1951).
- Statistical Yearbook : United Nations, 1949-1950.
- C.F. Cole: The Intelligent Man's Guide to the Post War World.
- Wendell Cleland : A Population Plan for Egypt, L'Egypte Contemporaine, No. 185, p. 467.
- Henri Habib Ayrou : Fellahs.
- John Ball : Geographical Journal, 1933.
- H. Lowy : Sur les Equatations Fondamentales de l'Hydrologue Electrodynamique (Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1940, vol. 22).
- W. F. Hume : Geology of Egypt (1924).

- H. Lowy : Iso-dielectric lines and geologic structure (Philosophical Magazine, January 1940).
- E. F. Russell : Agricultural Colonisation in the Pontine Marshes and Libya (The Geographical Journal Oct. 1939)
- H. Lowy : Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des déserts (L'Egypte Contemporaine 1940, p. 303).
- F. Foureau : Documents scientifiques de la mission saharienne d'Alger au Congo par le Tchad (1903-1905).
- William Wilcocks : The Restoration of the ancient irrigation of Bengal (1928).
- E. F. Gautier : Le Sahara.
- Ferdinand de Lesseps : Lettres, Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez.
- I. Charles Roux : L'Isthme et le Canal de Suez.
- Charles Lessage : L'Achat des Actions de Suez.
- Leiden : L'Egypte et l'Europe, par un ancien juge mixte.

عبد الرحمن الرافعي : « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر » .

أحمد عرابي : « كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية » .

المهندسون حامد سليمان — عبد العظيم اسماعيل — محمد أمين — بامبردج — يوسف سميكه — هيرست — يوسف سعد — « تقرير عن مشروعات الري الكبرى » يونيو ١٩٤٨ .

الدكتور عبد العزيز أحمد : تحديد الملكية والتوسع الزراعي .

السيد صبرى : « تحليل نتائج التعداد في مصر » ١٩٣٥ .

محمد عبد الحميد السكرى : « دخل الفلاح المصرى من الزراعة في سنة ١٩٣٧ » — مجلة « مصر المعاصرة » يناير ١٩٥٢ .

- عبد الغنى غنام : « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » .
الدكتور حسن كمال « غذاء الجماعة » — مجلة « المقتطف » مايو
سنة ١٩٤٠ .
- الدكتور عبد الواحد الوكيل : « الصورة القائمة لحالة مصر
الصحية » — مجلة المقتطف مايو ١٩٤٠ .
- السيد صبرى : « مبادئ القانون الدستورى » .
المهندس أحمد راغب : مناقشة تقرير وزارة الاشغال عن « مشروعات
الرى الكبرى » « مجلة المهندسين » — سبتمبر — أكتوبر ١٩٤٩ .
- المهندس زكريا محمد بسيونى : « مشروع وادى الرمان » .
جوليت آدم « ترجمة على فهمى كامل » — « انجلترا فى مصر » .
محمد عرفان : « محاضرة عن مدينة بور فؤاد » .

مقدمة الطبعة الثالثة

في أول يونيو عام ١٩٣٩ أصدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب وقد تساءلت في صفحاته الأولى تحت عنوان « أين البرامج ؟ » تساءلت في شبه أنني صارخ « أين برامج هذه الأحزاب التي تتداول الحكم في مصر ؟ »

١ - ثم انتقلت توا الى شرح مأساة توزيع الملكية في مصر وقارنت بين متوسط ما يملكه المصري من أرض وطنه ومتوسط ما يملكه الأجنبي من أرض هذا الوطن . وكانت نسبة ما يملكه الأجانب من هذه الأراضي الزراعية مرتفعة فطالبت في صفحة ١٥ من الطبعة الأولى بالحد من ملكية الأجانب لهذه الأراضي .

٢ - وفي صفحة ٢٨ من تلك الطبعة الأولى وتحت عنوان « نحو الملكيات الزراعية الصغيرة » بسطت سوء توزيع الملكية الزراعية وطالبت بخلق طبقة من صغار الملاك وضربت مثلاً برومانيا التي حدثت من الملكيات الكبيرة . كما طالبت باصلاح ما تملكه الدولة من أراض بور وتوزيعها على من يملكون فداً فأقل وكان عددهم — اذ ذاك — ١٦٧٥٠٦٢٣ بعد أن شرحت أهوال الحياة التي تلاقىها هذه الطبقة من صغار الملاك وطبقة العمال الزراعيين بالأجرة ووصفتهم بأنهم « ثمانية ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من عشرة مليارات في اليوم وهو مستوى منحن مخجل لأنه يهوى بأولئك المواطنين المساكين الى أقل من مستوى البهائم التي تشاركهم نفس الحياة الريفية في مصر ! » .

٣ - وفي صفحة ٤١ طالبت بتأميم الشركات التي تتولى المرافق العامة وخصصت منها شركة قناة السويس وشرحت الآفام التي ارتكبت طوال تاريخ هذه الشركة في حق مصر .

٤ — وفي صفحة ٧٨ من تلك الطبعة الأولى طالبت بتعديل التشريع المصري بحيث ينص فيه على تخفيف أن تكون مكاتبات الشركات والبنوك الأجنبية التي تعمل في مصر باللغة العربية .

٥ — وتعديل هذا التشريع بحيث ينص فيه على أنه « لا يجوز للوزير أن يكون قد قبل العضوية بمجلس إدارة أية شركة في خلال الأعوام الخمسة السابقة على تولية الوزارة » .

٦ — وفي صفحة ٨٩ من تلك الطبعة الأولى طالبت بتعديل قانون الانتخاب تعديلا يهدف الى « حماية الشعب من أن تعبت به اعتبارات المعصيات العائلية الرفية وأن يرتفع بمستوى مجلس النواب الى حيث يتمكن أعضاؤه من الاضطلاع بواجب العمل لخير هذا الشعب المسكين وهو واجب لا يمكن أن يحس به ويقدره الا المتعلمون الأكفاء » .

٧ — وأخيرا في صفحة ١٢٠ من تلك الطبعة الأولى طالبت بالتأمين الاجبارى لصالح العمال الزراعيين ضد اصابات العمل وضد الأمراض المتوطنة وضد تعطل العامل الزراعى عن عمله تعطلا اجباريا خارجا عن ارادته واستشهدت بالتشريع الايطالى فى هذا الشأن وختمت الطبعة الأولى بهذه الكلمات : « ان الجيل الجديد يحس بأن من واجبه أن يعنى بأولئك الملايين من المصريين الذين بنوا بأيديهم الخشنة أبا عن جد ثروة الوطن ، أن يعنى بهم منذ ولادتهم بل قبل ولادتهم حتى الموت » .

هذه هى رؤوس المسائل السبع فى برنامج الإصلاح العام الذى أوحى الى باصدار الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى أول يونيو عام ١٩٣٩ . وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٦٢ بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها ونص فى مادته الأولى على أنه « يجب أن يعبر باللغة العربية جميع ما يقدم الى وزارات الحكومة ومصالحها ومجالس المديريات والهيئات البلدية من المخاطبات والعطاءات وغيرها من المحررات وما يلحق بها من الوثائق . فاذا كانت هذه الوثائق محررة بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها

العربية ويترتب على عدم مراعاة هذا الحكم اعتبار هذه المحررات والوثائق كأن لم تكن » .

وانتظرت الى آخر عام ١٩٤٥ .

وتبينت أن الصرخة التي أرسلتها قبل ستة أعوام لم تلق أذنا صاغية الا بالنسبة للقانون الذي أوجب استعمال اللغة العربية فأصدرت الطبعة الثانية من هذا الكتاب وقد عدلت أسسه الإحصائية بما يتفق مع الوقت الذي صدر فيه واضفت اليه بعض إيضاحات ولكن رؤوس المسائل الست ظلت كما هي :

واقضت أعوام أخرى .

وفي ٢٩ يوليو عام ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة الذي نص في المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز للوزير أو لأي موظف في درجة مدير عام فما فوق قبل انقضاء ثلاث سنوات على تركه الوزارة أو الوظيفة أن يعمل كمدير أو عضو مجلس إدارة أو خبير أو مستشار في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانات أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الأشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام » .

وفي ١٠ مارس عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢٧ لمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية وقد نص في مادته الأولى على أنه :

« يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية بالملكة المصرية ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حتى الانتفاع » .

وأقبل فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢

وأقبل معه عهد جديد . عهد اتسم منذ ساعاته الأولى بالإيمان بحق

مصر . والعزم الصادق على بحث دولة واحياء مجد هذه الدولة بتنفيذ مشاريع الاصلاح الكبرى التى تكفل للمواطن المصرى حياة كريمة وتحقق لمجموع المصريين عدالة اجتماعية . حرموا منها طويلا لاصرار رجال العهد القديم — الذى دخل فى ذمة التاريخ منذ فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ — على أن يصموا آذانهم عن الاستماع الى صرخات المفكرين الأحرار من شباب الجيل الجديد .

وبدأت مصر تسترد اعتبارها الدولى .

وبدأت مصر خطوات جبارة نحو حكم صالح .

وفى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ الخاص بالاصلاح الزراعى والذى نص فى مادته الأولى على أنه :

« لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » .

واستجاب العهد الجديد ، العهد الذى اتسم منذ ساعاته الأولى بالعزم الصادق على تنفيذ مشاريع الاصلاح الكبرى ، الى صرخات كانت قد دوت منذ عام ١٩٣٩ على صفحات الطبعة الأولى من هذا الكتاب مرددة آلام الجيل الجديد من المفكرين الأحرار ، راسمة الخطوط الخارجية لهيكل برنامج يحقق آمال هذا الجيل الجديد .

ووجدت من واجبى أن أصدر هذه الطبعة الثالثة بعد انقضاء ثلاثة عشر عاما على صدور الطبعة الأولى وانقضاء ستة أعوام على صدور الطبعة الثانية متضمنة أسسا احصائية تتفق مع الوقت الذى تصدر فيه هذه الطبعة الثالثة ، مضافا اليها بعض ايضاحات ودراسات جمعتها فى الأعوام الستة الأخيرة .

وانى لأبعد الناس عن الزعم بأن ما تضمنه هذا الكتاب يعد برنامجا شاملا لاصلاح عام فان العهد الجديد الذى اقبلت عليه مصر فى حاجة قصوى الى جهود الكثيرين من المفكرين الأحرار الذين توفر كل منهم

على دراسة تاحية معينة من نواحي الاصلاح والذين لا تعوزهم الرغبة
الصادقة في وضع خبرتهم تحت تصرف هذا الوطن . وكل ما أستطيع أن
أقرره في ختام هذه المقدمة أن ما يضمه هذا الكتاب لا يعدو أن يكون
خطوطا خارجية كل ما أرجوه أن تهدي من هم أقدر منى على استكمال
البحث واستيفاء الدراسة لتحقيق أمل مصر في العهد الجديد .

القاهرة في اكتوبر عام ١٩٥٢

محمد كامل الحامى



من مقدمة الطبعة الثانية

احساس المصريين بحقوقهم وتوهمهم على كل من يعتدى على هذه الحقوق قديم ، أقدم من أى حزب سياسى قائم فى مصر الآن . بل أن تاريخ مصر الحديث ناطق بأن الزعامة التى قادت المصريين الى تلك الأهداف الوطنية كانت قبل ظهور الأحزاب السياسية المصرية الحالية رشيدة جريئة مؤمنة برسالتها . فالمسيد عمر مكرم الذى دعا الشعب المصرى الى الاجتماع يوم ١٢ مايو عام ١٨٠٥ فى دار المحكمة الشرعية بالقاهرة ليعرض عليه مظالم خورشيد باشا والى التركى استطاع أن يحدد أهداف الشعب وقتئذ تحديدا واضحا وفق أحدث المبادئ الخاصة بسيادة الشعب . اذ أنه عندما حضر وكلاء والى التركى الى دار المحكمة تقدم الزعماء المصريون بالمطالب الآتية :

- ١ - ألا تقرر ضريبة الا اذا أقرها العلماء والأعيان .
- ٢ - أن يجلو الجنود العثمانيون عن القاهرة وتنقل الحامية التركية الى الجيزة .
- ٣ - ألا يسمح بدخول جندى تركى الى القاهرة حاملا سلاحه .

وهذه المطالب التى تقرر بضعة حقوق رئيسية من حقوق الشعب تظهر الى أى مدى وصل نضج زعماء الشعب المصرى فى أوائل القرن التاسع عشر . وقد قرر المؤرخون أن هذا الانقلاب السياسى الذى تم باسم الشعب وبواسطة الشعب انما هو أول حادث من نوعه فى تاريخ الأقطار التى كانت تتكون الدولة العثمانية . فشرط التقاهم التى فرضها العلماء المصريون على خورشيد باشا تشهد على الأقل بأن غريزة أولئك المصريين قد جبلت على الحرية وعلى احساس بالضمائم الشعبية التى كانت شعوب الشرق تجعلها حتى ذلك الوقت (١) .

(١) Saintine, Marcel, Reybaud : Histoire Scientifique et militaire de l'Expédition Française en Egypte T 9, p. 215.

وفى اليوم التالى لذلك اليوم التاريخى أى فى يوم ١٣ مايو عام ١٨٠٥ انتقل زعماء الشعب المصرى الى دار محمد على ونادى السيد عمر مكرم بخلع الوالى التركى خورشيد باشا قلما سألهم محمد على عن يريدونه واليا أجابوا بأنهم اختاروه هو — أى محمد على — ولا شك أن المحضر الذى حرره يومئذ الشيخ محمد المهدي قد تضمن أسمى ما فى المبادئ الديمقراطية الصحيحة من مبادئ . وهو مبدأ حق المحكوم فى اختيار حاكمه . اذ ثبت فى ذلك المحضر « أن للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديما ولما تقضى به أحكام الشرعة الاسلامية الحق فى أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم »^(١).

ولما ظهر التدخل الأجنبى فى شؤون مصر وأحسن المصريون بأن سيادتهم قد مست تقدم بعضهم لزعامة الرأى العام وألف محمد سلطان واحمد عرابى ومحمود سامى البارودى وسليمان أباطه وحسن الشريعى حزبا سرا أسموه « الحزب الوطنى » وأصدروا منشورا فى ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ تضمن برنامج ذلك الحزب ، أشار معظمه الى كارثة الديون التى مكنت الأجانب من الاعتداء على سيادة مصر ولذلك عالجوا تلك الكارثة بالمطالب الآتية :

- ١ — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية
- ٢ — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ فى المائة .

(١) عبد الرحمن الرافعى « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر » الجزء الثانى ص ٣٧٢
وقد جاء فى الترجمة الفرنسية التى وردت فى الكتاب الذى أشرف Saintine و Marcel و Reybaud على إصداره عن « التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية بمصر » المشار اليه سابقا ما يدل على شدة تمسك المصريين بحكم القانون اذ أضافت تلك الترجمة فى صفحة ٢١٢ من ذلك المرجع « car les tyrans sont rebelles à la loi, et la loi seule est souveraine ».

٣ — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة يمثل الأجانب فيها ثلاثة ترشحهم الدول وقرهم الحكومة المصرية (١) .
وقد تطور هذا البرنامج فيما بعد عندما تبين زعماء الشعب المصرى أن الأيدى الأجنبية تعمل على أن تحكم مصر حكما استبداديا فأعلن على العالم برنامجه الشامل الذى تضمن :

١ — المحافظة على استقلال مصر ومقاومة من يحاول اخضاعها ويجعلها ولاية عثمانية .

٢ — الولاء للخديو وتأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون والالاحاح عليه بتنفيذ ما وعد به من اعطاء الشعب حكما ناييا واطلاق الحرية للمصريين والتعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض .

٣ — اخضاع الأجانب لما يخضع له المصريون من قوانين البلاد ومساواتهم بالمصريين فى اقتضاء الضرائب منهم .

٤ — زيادة عدد الجيش للدفاع عن سيادة مصر الى أن تبدأ الحياة النيابية باعتبار الجيش حارسا للشعب الذى لا سلاح له .

٥ — جميع المصريون سواء فى الحقوق مهما اختلفت عقائدهم الدينية .

٦ — اصلاح البلادما ديا وأديبا ونشرالتعليم وتوفير الحرية السياسية لكافة المصريون وهى الحرية التى يعتبرها الحزب حياة للأمة (٢)

والنظرة الأولى لهذا البرنامج تبين منها أنه تضمن الخطوط الرئيسية الخارجية لمطالب الشعب المصرى فى الحياة الحرة الكريمة . وأنه يمتاز

(١) احمد عرابى « كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية » ص ١٤٦

(٢) Blunt : Secret History of the English Occupation p. 556.

وقد نشر البرنامج بعدد جريدة (التيمس) الذى صدر فى اول يناير عام ١٨٨٢ .

برجولة التعهد بمقاومة كل محاولة للاعتداء على سيادة مصر بالقوة . وقد ألغت هذا الحزب فعلا فيما بعد أنه قاوم الجيوش الانجليزية التي غزت مصر عام ١٨٨٢ المقاومة العسكرية التي كانت في طاقة البلاد وقتئذ .

ولما بدأ مصطفى كامل حركته الخالدة للمطالبة بحقوق الشعب المصرى دعا الى تمجيد المصرية ورفع شأنها فكان أول زعيم فى القرن العشرين فهم تسمية الجماهير فسميا بها وقضى على الرجعية التي كانت سائدة والتي كانت تتصل من الانتساب الى المصرية بجملة « الماثورة » لو لم أكن مصرى لوددت أن أكون مصرى » ^(١) وهذا الاعتزاز بالمصرية أكرم وأشرف من التعصب الأعمى للجنس الآرى الذى عمد اليه ادولف هتلر فى كتابه « كما حى » بعد ذلك بسبعة عشر عاما . وكانت عقلية مصطفى كامل السياسية وهضمه لأساليب الاستعمار من النضوج بحيث قال « باطلا يعتقد البسطاء أن الأنجليز مع كونهم ينوون البقاء فى مصر يقبلون منح أهلها حكومة دستورية لأنه لوجاز ذلك لكان وجودهم فى هذه الديار يوم يؤسس فيها مجلس نيابى تام السلطة واسع السلطان نافذ الكلمة لغوا ولأصبحوا فى هذا القطر لاعين » ^(٢) وقد أثبتت التجربة فيما بعد أن بقاء الأصبغ الأجنبية قد شل من سلطة البرلمان المصرى واعتدى على حقوقه الدستورية فى أكثر من تشريع مصرى هام . كما أن هذه التجربة قد أثبتت أن مجلس النواب المصرى منذ انشائه فى عام ١٩٢٤ لم يستعمل حقه الدستورى فى الاقتراع على عدم الثقة بوزارة واسقاطها بل الذى حدث على التوالى هو العكس اذ أن كل وزارة مصرى — تؤيدها السياسة الاستعمارية — قد استطاعت التخلص من كل مجلس نواب مصرى يناوئ تلك السياسة .

ولا شك أن مصطفى كامل كان بعيد النظر عندما قرر :
« لا يؤلم المصرى المحب لبلاده مثل ما يسمعه ذات اليمين وذات

(١) خطابه بالاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧ .

(٢) نفس الخطاب .

الشمال من سوء مظنة المصريين بأنفسهم وتناقل هذه الأقوال المميتة للخواطر القاتلة لكل حركة واردة من الكبير الى الصغير وشيوعها حتى بين الأطفال الناشئين .

ما هذا السم القتال الذي تناولته الأمة عن طيب خاطر ؟ ما هذا البلاء المدمر للبلاد الذي حل بها وتساقط على رؤوس أهلها وهم اليه ناظرون ؟ كيف تنسى هذه الأمة العزيزة أنها هي التي فتحت وقهرت وضربت واتصرت وبهرت العالمين بقدرتها وشدة بأسها ؟

لا ريب أن أصل هذا البلاء وجرثومة ذلك الداء اهمال أمر التربية الوطنية ومحو آثار التاريخ المهنذب للعقول والأرواح من المدارس والمكاتب ^(١)

ومركز مصر الجغرافي يجعل لها أهمية دولية خاصة فهي بلا شك زعيمة الشرق الأدنى ، وهي زعامة اعترفت بها جميع شعوب هذا الشرق . ففي هذا الجزء من العالم نبت السبب الحقيقي لحرب القرم وحروب البلقان والحرب العظمى الماضية . وفي هذا الشرق تعاركت بريطانيا العظمى وروسيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا ولا تزال تتمازك على أهم طرق العالم لكي تفوز بالسيادة عليه . وفي هذا الجزء يبدو جليا كيف يقف نظامان من أنظمة الحكم في العالم . أحدهما تجاه الآخر . أحدهما نظام الاستعمار الأنجلوسكسوني القائم على التوسع التجاري والصناعي لصالح الرأسمالية تؤيده دعاية سداها المبادئ المسيحية والديمقراطية ويوحى به الوهم بأريستوقراطية الجنس « النورديكى » الذى يقطن شمال أوروبا والآخر نظام الاتحاد السوفيتى القائم على التوسع الاشتراكى الذى يوحى به مثل أعلى جديد سداها الأيهام بالدعوة الى مساواة جميع الأجناس والشعوب فى الحقوق مساواة مطلقة وهذا النظام يزعم استعدادا لمساعدة جميع الشعوب الراغبة فى التحرر . وأمام هذا الجهد الذى يبذله النظامان تجد شعوب الشرق نفسها فى عراك مع خصمها الخارجى . وهو الاستعمار

(١) خطابه فى ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ بمناسبة الاحتفال بانقضاء مائة عام على تولية محمد على حكم مصر .

الذى يرى من مصلحته أن تبقى هذه الشعوب في حالة ضعف وفي مستوى منخفض من الحياة وهي حالة يعرف الخصم الخارجى كيف يستغلها. وقد ورثت شعوب الشرق من الماضى تركة مثقلة بالفقر والجهل ، وقل التعاون بينها لتفرق شعوبها في مساحات شاسعة متباعدة . فلم يعد أفرادها يحتملون المقاومة في سبيل مثل أعلى . ويتسمون بقوة الشخصية . ويضطلعون بالمسئولية . وهذه النقائص تنبئ بخلق جيل من الزعماء المثقفين الذين يحسون بها ويتمهدون بالقضاء عليها ^(١) ولكن الجيل الجديد من الشبان المصريين الذين أحسوا بتلك النقائص قد تبينوا أن مصر . وطنهم الخالد . الذى به يفخرون . وله يعملون . وفي سبيله يموتون . لها مقوماتها التاريخية الخاصة . وظروفها الاجتماعية المميزة لها . ووجهات نظرها الخلقية التى تتسم بها وتنفرد عن غيرها . فالنظامان اللذان يتعاركان على حدود مصر للفوز بالسيطرة عليها لا يصلحان لها إطلاقا إذ أن التوسع الاستعماري الانجلو سكسوني قد أساء الى مصر اساءة بالغة كما أساء الى غيرها من بلاد الشرق الأدنى . فقد بلغ من أثره السياسة الاستعمارية الأوروبية أثره وحشية في استغلال هذه البلاد وفي اختيار حكومات عاجزة لا ضمير لها من أبنائها لحكمها أن تسببت في خراب بعضها وتعريض كافة بلاد الشرق الأدنى للخراب ^(٢) وقد تبين فعلا بعد الحرب العظمى الماضية أن الغرب قد نجح في غزو الشرق مرة أخرى كما فعل أثناء الحروب الصليبية ^(٣) مع ذلك الفارق وهو أن الغزو الحديث كان لأغراض استعمارية اقتصادية . ويكفى أن أذكر هنا أن مصر — وهي دولة مزدهرة بالسكان وغنية — قد احتلت منذ عام ١٨٨٢ وظلت تعاني ذلك الاحتلال الى يوم ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ عندما أعلنت الحكومة الانجليزية تصريحها المعروف باستقلالها .

وفي خلال هذه الأعوام الأربعين لم تتورع الادارة الأجنبية التى كانت وحدها مسئولة عن وزارة المعارف العمومية عن ترك الأمية

Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East, p. 6 (١)

Morgan Shuster — The Strangling of Persia (٢)

Hans Kohn : Western Civilisation in the Near East, p. 68.(٣)

متفشية . فقد أثبت احصاء عام ١٩٢٧ أن نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة من الذكور ٢٠٪/ من مجموع عدد السكان ونسبة اللاتي يستطيعنهما من الأناث ٤٪/

وقد اعترف لورد كرومر في تقريره عن مصر عام ١٩٠٥ بأن « من يقابل بين صناعة مصر الآن وبين ما كانت عليه منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة مضت — أى قبل الاحتلال البريطانى — يجد أن الأمكنة التي كانت مزدهمة بصناع الغزل والحياكة والصباغة والخيم والأحذية والصياغة والبطارة والأدوات النحاسية والسروج والمناخل والأقصال قد قلت أو اندثرت وقام على أطلالها قهوات وحوانيت ملأى ببضائع أوروبية » .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار يؤمن أول ما يؤمن بأن برامج الإصلاح يجب أن تعتمد على تأييد المصريين وحدهم دون غيرهم . على إيمانهم بنفع هذه البرامج وبقدرتها على تحقيق ما تصبو اليه مصر وتستحقه من عظمة ومجد لأن التجربة قد أثبتت أن اعتماد الشعوب الضعيفة على المساعدة الخارجية في السياسة العملية هو مجرد مقامرة (١) .

وهذا الجيل الجديد يؤمن بحق مصر في حياة دولية عظيمة مجيدة وبقدرة المصريين على توفير هذه الحياة لوطنهم اذا هذبوا برنامجا معينا واضح الأهداف محدد الأغراض صريح الأساليب . وهم في تحقيق هذا البرنامج يعتمدون على اقتناع كل مصرى ومصرية بما اقتنعوا به وعلى اشتراك كل مصرى ومصرية في تنفيذ ذلك البرنامج أو العمل على تنفيذه . وهذا لا يمكن تحقيقه الا اذا شعر الفرد في مصر — أثناء العهد الجديد — بكيانه شعورا حقا ، تحميه القوانين والأوضاع التشريعية الجديدة والظروف الاجتماعية .

وهذا الايمان بكيان الفرد يخالف مخالفة تامة ما ذهب اليه برامج بعض الأحزاب السياسية الأوروبية التي نشأت قبل الحرب العالمية الثانية

فمنها من رأى أن تضحية الفرد ضرورية لضمان بقاء الجنس وأن أهم شرط لانشاء واستقرار دولة هو شعور معين بالتعاون قائم على توافق في الخلق والجنس وعلى أبهة الدفاع عن ذلك كله بأى ثمن ^(١) . أى أن تكوين الدولة لا يقوم على أساس الفرد المتكرر بل على أساس مجموع الجنس . وفى سبيل هذا المجموع يجب أن تضحي حقوق الفرد ! وهذا الاعتقاد بتفاهة الفرد عند تلك الأحزاب هو الذى دعاها الى تفسير نفسية الجماهير بأنها لا تتأثر الا بكل ما هو قوى عنيف وبأن هذه الجماهير كالمرأة التى لا تمكنها حواسها الداخلية من التعقل ووزن الأمور وزنا صحيحا . بل أنها تصبو دائما الى القوة التى تكمل كيانها فهى تفضل الانحناء للرجل القوى على اخضاع رجل ضعيف . كما تفضل الحاكم الذى يملأ ارادته على الرجل الذى يلتمس منها أن تتبعه . وتزعم برامج هذه الأحزاب الأوروبية أن الجماهير تشعر باطمئنان عقلى اذا وجدت من يعلمها شيئا لا يقبل أن تتحول عنه أكثر من اطمئنانها لو تركت لها حرية اختيار ذلك الشيء أو التحول عنه الى شيء آخر ^(٢) .

ولكن تجربة الحرب الأخيرة قد أثبتت أن المذاهب التى دعت الى افناء الفرد خابت خيبة مرة ، ولم تجلب على زعماء تلك المذاهب الا الويلات وعلى الشعوب التى اتفادت لهم الا الخراب .

والجيل الجديد من المفكرين المصيرين الأحرار لا يقر ما ذهب اليه برامج بعض الأحزاب الأوروبية من الزعم بأن الزعيم يقود شعبه كما يقود المدرس أطفال مدرسته ، فيتعالى عليهم لكى يستطيع أن يسوسهم ^(٣) . ولا يقر ان يجترىء زعيم على القول انه اذا اعتزم أمرا فانه لا يسمح لأية معارضة بأن تشبه عنه الا اذا اقتنع عن طريق التجربة والوقائع المادية بفساد رأيه وأن ضميره هو ينبوع الوحيد الذى ينفذ تصرفاته لأن

Adolf Hitler — Mein Kampf p. 141. (١)

(٢) المرجع السابق ص ٤٧ .

Henri Massis : Chefs p. 70. (٣)

عمله كزعيم يكشف له عن أمور كثيرة تغيب عن بصر المتفرج الذى لا يصل
عمل الزعيم ويدل - كما دلت موسولينى - على هذا الزعم بأن المهندس
المعمارى ليس فى حاجة الى مهندسين معماريين آخرين يقفون خلفه
لينبوه الى الأخطاء التى تظهر فى البناء الذى يشيده وأنه أعجب دائما
بالجملة التى توضع على المنازل التى لم يتم بناؤها بعد وهى « الدخول
محظور على كل شخص أجنبى عن العمل ! »^(١) لأن التجربة أثبتت أن
الذى قال هذا الكلام كان يستطيع أن ينقذ شعبه من النهاية التعمية التى
انتهى إليها لو أنه سمح لغيره من السياسيين بأن يقفوا خلفه لينبوه الى
الأخطاء الهائلة التى ارتكبها ولكنه عندما حظر الدخول على الأجانب
عن زعامته وعمل بمفرده فقد تلك الزعامة وجر شعبه الى الهلاك .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار لا يقر ما ذهبت اليه
أحزاب أوروبية أخرى من الزعم بأن رغبة الجماهير فى الاشتغال بالسياسة
حمى . ومن أنه لا يوجد وباء يصيب بأبلغ الضرر الحياة الخاصة والحياة
العامة والكيان المادى والكيان المعنوى والضمير والذكاء كمرض
السياسة^(٢) لأن هذا الاتجاه فى التفكير يقصد به تبرير تعطيل الحريات
العامة فبرامج الإصلاح فى العهد الجديد يجب أن تستوحى كل عناصرها
من ارادة الشعب وان تبنى على أسس ديمقراطية صميعة . وطبيعة النظام
الديمقراطى الحر تتيح لكل مواطن أن يشترك اشتراكا فعليا فى توجيه
سياسة وطنه . بل أن بعض الدساتير يجعل ذلك الاشتراك واجبا حتميا .

والجيل الجديد من المفكرين المصريين الأحرار يؤمن بأن فى الامكان
- بالنسبة لمصر - أن تزيد ميزانية الدولة زيادة هائلة عما هى عليه الآن .
وفى نفس الوقت تقوى نواحي النشاط الصناعى والزراعى والتجارى
وأن يتمتع العمال - صناعيين وزراعيين - بحياة رغدة كريمة . وأن
تتحصن أسرهم ضد العوز والمرض والشيخوخة وأن تمد أمامهم السبل
للاقتال الى مرتبة أصحاب الأعمال . ويؤمن بأن ثراء الدولة انما هو
ثراء للأفراد كما يؤمن بأن الظروف الخاصة التى أحاطت بمصر بسبب
نظام الامتيازات الأجنبية تجعل من واجب الدولة أن تتولى بنفسها

(١) المرجع السابق ص ٧٢ .

(٢) رأى للمفكر فوستيل ده كولانج اعتنقه أوليفيرا سالازار .

« ترقية وتنسيق ومراقبة وتوجيه » نوع واحد من أنواع النشاط الوطني وهو الذى يؤدى « خدمات عامة » كشركات النقل والنور والماء وأن ترك للأفراد استقلال باقى نواحي النشاط الوطنى ، وهى عديدة ، استغلالا حرا لا يقيده الا حرص الدولة على نموذج النشاط واضطراده.

واخيرا فان هذا الجيل الجديد من المفكرين المصريين يؤمن — مع جوته — بأن أضمن وسيلة للقضاء على أى تدمير هى اجابة مطالب الشعب المعقولة ^(١) كما يؤمن بأن هذا الشعب وان أخطأ فى تفاصيل الحكم على الأمور فانه محق دائما فى الحكم على مجموعها ^(٢) . وأن فى الامكان أن تحتل مصر مكائتها الدولية التى يؤهلها لها تاريخها الطويل الحافل بمواقف المجد ، والتى تتفق مع زعامتها التاريخية لحضارة العالم وبذلك تصبح لمصر كلمتها فى أسرة الدول . كما يؤمن بأن مصر لو استردت قوتها — قوتها الاقتصادية والاجتماعية — طبقا لما جاء فى هذا البرنامج فانها ستؤدى الى السلم العالمى خير خدمة ترجى من دولة تدن لها بالزعامة كافة الاقطار التى تتكلم العربية وتدن غاليتها بالاسلام .. فيجب أن نبدأ بأن نكون أقوياء وعظماء ... وبعد ذلك يسهل أى أمر فى دنيا يسودها السلام ، فسر السلام وسر الانسانية والحرية والاحسان هى القوة فاذا كان الفرد محسنا وخيرا ولكنه مشلول فان احسانه لا نفع فيه ^(٣) وفى هذا كله يجب الاعتماد على شباب مصر . على جيلها الجديد الذى لم يتلوث بما تلوث به الجيل الماضى ، فلم يرتد أمام رئيس أجنبى وهو يستدعيه الى مكتبه . ولم يرق ماء وجهه ولم يش بزميل لكى ينال بترقية أو علاوة ، وهو فى اعتماده على الشباب يرى مع بول كلوديل ^(٤) أن الشباب هو سن البطولة لا سن اللذة كما يزعمون .

القاهرة فى يناير ١٩٤٦

-
- (١) Emile Ludvig — Genius and Character من دراسته للمفكر
الالمانى « شتاين » Stein
(٢) المرجع السابق . من دراسته للمفكر الالمانى Rathenau ص ١٢٠ .
(٣) Robert Brasillach — جريدة Je suis partout الباريسية .
(٤) Henri Massis. Chefs. p. 53. والرأى للمفكر Paul Claudel

من مقدمة الطبعة الأولى

خطرت لى فكرة وضع هذا الكتاب لأتنى أحسست أن نضال المصريين لانتزاع استقلالهم قد طال أمده . فقد بدأ فى الواقع منذ قام المرحوم مصطفى كامل بحركته الوطنية . وتعد الانجليز أن ينفذوا — ازاء تلك التيارات الوطنية الشابة — خطة ثابتة لا تتغير هى اختيار وزراء مصر من طبقة معينة منقطعة الصلة باحساس الشعب . بعيدة — بحكم الوسط الذى أنبتها والبيئة التى عاشت فيها — عن روح التمرد على القديم الفاسد والرغبة الثائرة فى الإصلاح السريع الحاسم .

ان من واجب الجيل الجديد من الكتاب المصريين المشتغلين بالمسائل العامة أن يضع لنفسه برنامجا للإصلاح الإيجابى العام وأن يتعهد أمام ضميره وأمام أهل وطنه بأن يعمل على تنفيذه .

وأولى خطوات هذا العمل هى الدعوة اليه ، وتبيان حقه من الوجهة والصواب ، وتعرف مدى ما يمكن أن يثبته من تقدير أو استنكار .

أتنى أومن بأن فى الامكان رفع مستوى معيشة ثمانية ملايين مصرى ومصرية يعيشون الآن كما تعيش البهائم بتعديل تشريعى بسيط . وفى الامكان حل أزمة المتعلمين المتعطلين حلا سريعا بتعديل دستورى عادى . وفى الامكان تحرير المصريين من نير شركات الاحتكار الأجنبية التى تتولى الخدمات العامة بعمل ايجابى شرعى . وفى الامكان اصلاح الأمن العام اصلاحا يكفل تحقيق الوسائل المصرية التى تمنع الجريمة قبل وقوعها وترفع الأداة البوليسية الى أرقى من مستواها الحالى . وفى الامكان توحيد القضاء المصرى توحيدا يقضى على التوضى التى ضج المصريون بالشكوى منها . وفى الامكان رد حقوق دولية مهضومة للمصريين بمجرد

اشعارهم بأن حدود بلادهم الطبيعية الشرعية أوسع مدى مما هي عليه الآن.

أومن بأن في الامكان تنفيذ هذا البرنامج الاصلاحى . وفى كل سطر من كل صفحة من فصول هذا الكتاب دليل على ان الأمر أهون بكثير مما كان يخيّل الى وزراء اليهود الماضية .

القاهرة فى أول يونيو ١٩٣٩

مأساة الدخل القومى

- ١ - ضالة الدخل القومى .
- ب - مجموع الدخل القومى واتجاه متوسط دخل الفرد إلى الهبوط .
- ج - متوسط دخل المشتغلين بالزراعة أقل من متوسط دخل غيرهم .
- د - سوء توزيع الدخل من الزراعة على المشتغلين بها .
- هـ - الأجانب والدخل القومى .

١ - ضالة الدخل القومى

قدر الدخل القومى العام عن عام ١٩٥٠ بثمانمائة وعشرة ملايين من الجنيهات ويبلغ الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى ثلاثمائة وعشرين مليوناً من الجنيهات أى بنسبة ثمانية وثلاثين فى المئة من مجموع الدخل . والظاهرة الأولى التى تلفت النظر فى هذا الدخل تفاهته ، وبالتالى تفاهة متوسط دخل الفرد بالنسبة لتقدير هذا المتوسط فى غير مصر من دول العالم المتحضرة . فمتوسط دخل الفرد فى مصر أربعون جنيهاً فى العام وهو أقل من متوسط دخل الفرد فى جميع دول العالم المتحضرة بل فى كثير من الدول التى لم تنح لها ما أتيج لمصر من موارد .

ولا شك أن إجراء مقارنة بين الدخل القومى العام فى دولة ما ومتوسط دخل الفرد من المشتغلين فى هذه الدولة بالدخل القومى العام فى دولة أخرى ومتوسط دخل الفرد من المشتغلين فى تلك الدولة الأخرى هو من الصعوبة بمكان نظراً لاختلاف التقدير بين دولة وأخرى واختلاف القيمة الشرائية لتقدير كل دولة عن هذه القيمة لتقدير الدولة الأخرى .

ولذلك حاول بعض المتوفرين على دراسة المقارنات الدولية للدخل القومية فى الدول المختلفة أن يجدوا أساساً سليماً يطمنون إليه لأجراء

هذه المقارنة التي تمكنهم من تحديد مستوى المعيشة في مختلف الدول و انتهى بعضهم الى اتخاذ « الوحدة الدولية » التي يرمز اليها بالحرفين I.U. وهي تمثل القيمة الشرائية لدولار الولايات المتحدة الاميركية في متوسط الفترة بين عامي ١٩٢٥ - ١٩٣٤ ^(١) أساسا لهذه المقارنة وقد قام هذا البعض - بعد دراسات طويلة مرهقة - بتحديد متوسط قيمة ما ينتجه المشتغل في الساعة من « وحدة النقد الدولية » . ومن مقارنة هذا المتوسط يتضح - الى حد كبير - قيمة الدخل القومي في مصر مقارنا بالدخول القومية في غير مصر .

ففي مصر أنتجت الساعة من ساعات العمل في عام ١٩٤٤ متوسطا قدره ٥٩٠ ر ومن تلك الوحدة وفي الولايات المتحدة أنتجت الساعة من ساعات العمل في عام ١٩٤٧ متوسطا قدره ١٨٦ ر من تلك الوحدة . وفي كندا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٩٦٤ ر من تلك الوحدة .

وفي بريطانيا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٥٨٨ ر من تلك الوحدة .

وفي بلجيكا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٣١٦ ر من تلك الوحدة .

وفي إيطاليا أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ١٤٢ ر من تلك الوحدة .

وفي النرويج أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٣٧٢ ر من تلك الوحدة .

وفي الدانمرك أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٣٣٠ ر من تلك الوحدة .

وفي السويد أنتجت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٤٠٦ ر من تلك الوحدة .

(1) Colin Clark : The Conditions of Economic Progress, p. 19, second edition 1951.

وفي استراليا أُنْتُجَت الساعة في نفس العام متوسطا قدره ٦٩٠ ر من تلك الوحدة .

أما في مصر فلم تنتج الساعة في عام ١٩٤٤ الا متوسطا نافها قدره ٠٩٠ ر من تلك الوحدة كما ذكرنا .

ولا تتضمن هذه الدراسة الدولية المقارنة متوسطا يوازي متوسط مصر النافه أو يقل عنها الا بعض دويلات لا شأن لها في أسرة الدول كجمهورية سلفادور فقد بلغ متوسطها ٠٥٠ ر في عام ١٩٤٠ وهندوراس فقد بلغ متوسطها ٠٧٠ ر في عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ - وباراجواي فقد بلغ متوسطها ٠٥٠ ر في عام ١٩٤٠ وقبرص فقد بلغ متوسطها ٠٨٠ ر في عام ١٩٣٦ وكلها دويلات ليس لها موارد الدخل القومي التي لمصر .

ولعل مما يثير الانتباه بل الدهشة أن هذا المتوسط قد بلغ في سوريا ١٣٠ ر من تلك الوحدة في عام ١٩٣٦ وبلغ في العراق ١١٠ ر من تلك الوحدة في عام ١٩٣٦ أى أن المتوسط في هاتين الدولتين العربيتين الشقيقتين أعلى من المتوسط المصري .

ومن هذه الدراسة المقارنة يتضح أن متوسط الدخل القومي للفرد في مصر لعام ١٩٤٤ لم يتجاوز واحدا على اثني عشر من متوسط الدخل القومي للفرد في الولايات المتحدة لعام ١٩٤٧ وعشر هذا المتوسط في كندا وسدس هذا المتوسط في بريطانيا ونحو ربع هذا المتوسط في بلجيكا ونحو ثلثي هذا المتوسط في ايطاليا ونحو ربع هذا المتوسط في النرويج ونحو ثلث هذا المتوسط في الدانمرلك وأقل من ربع هذا المتوسط في السويد وأقل من سبع هذا المتوسط في استراليا وواحدا على اثني عشر من هذا المتوسط في نيوزيلاند على أساس متوسط هذا الدخل في كل هذه الدول لعام ١٩٤٧ .

ولما كان الدخل من الزراعة والانتاج الحيواني يمثل كما رأينا ثمانية وثلاثين في المئة من مجموع الدخل القومي كان من الواجب أن يبدأ المعهد الجديد في مصر بدراسة أسباب تخاهة الدخل الزراعي للنظر

في علاجها . واقترح الوسائل العملية لزيادة هذا الدخل ، خصوصا اذا علمنا أن ملاك الأراضي الزراعية في مصر — طبقا لاحصاء ١٩٥٠ — يبلغ عددهم ٢٦٦٠٢٧٦٠ أى نحو المليونين وثلاثة أرباع المليون من المصريين. ولكن جزءا من هؤلاء الملاك لا يشتغل اشتغالا فعليا بالزراعة لأنه انصرف الى مهن أخرى كوظائف الدولة أو احدى المهن الحرة . وخير مقياس لمعرفة نسبة الذين يعيشون على الزراعة هو معرفة عدد المشتغلين بها فعلا .

فإذا علمنا — طبقا لاحصاء ١٩٤٧ — أن الزراعة بالأجرة يبلغ عددهم ١٣٣٩٣٠٠٠ وأن الزراعة في أرض يستأجرونها يبلغ عددهم ٦٧٨٠٠٠٠ وأن الزراعة في أرض يملكونها يبلغ عددهم ٥٤٥٠٠٠٠ وأن الزراعة الذين يساعدون ذويهم يبلغ عددهم ١٠١٧٤٠٠٠ لتبين أن مجموع الذين يشتغلون بالزراعة طبقا لاحصاء ١٩٤٧ يبلغ عددهم ٣٠٣٧٩٠٠٠ .

وقد قدرت ادارة الشؤون الاقتصادية للأمم المتحدة عدد المشتغلين بالزراعة في مصر لعام ١٩٤٥ بخمسة ملايين ولكننا نرى أن هذا التقدير فيه شيء من المغالاة (١) .

ولما كان كل مشتغل بالزراعة يعول زوجة وطفلا أو طفلة تقل عن خمس سنوات فيكون مجموع عدد من يعيشون على الاشتغال بالزراعة نحو أحد عشر مليونا من المصريين بين مالك ومستأجر وعامل زراعى بالأجرة وممولون ، أى أن أكثر من نصف مجموع الشعب المصرى يعيش على ٣٨ في المئة من مجموع الدخل القومى وهو الناتج من الزراعة والانتاج الحيوانى (٢) ، أكثر من نصف هذا الشعب المصرى اذن هو أول ما يجب أن توجه اليه عناية المفكرين الأحرار في العهد الجديد .

United Nations Department of Economic Affairs : Review (١)
of Economic Conditions in the Middle East (N.Y. 1951).

وقد قدر هذا التقرير نسبة المشتغلين بالزراعة في مصر عام ١٩٤٥ بخمسة وخمسين في المائة من جملة المشتغلين جميعا .

(٢) قدر Colin Clark عدد الذكور المشتغلين بالزراعة في مصر بـ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ص ٢٠٠ من المرجع المشار اليه سابقا .

ولا شك أن أول ما يثير الاهتمام في هذا الشأن هو أن مساحة مصر تبلغ مئتين وأربعين مليوناً من الأفدنة درجت كتب الاحصاء منذ مدة طويلة على أن تقرر « أن جملة الزمام » من هذه الأرض هي ٨٠٣٧١٢ر٧١٢ر٨٠٣ فداناً ^(١) ولكن الزروع من هذه الأرض الداخلة في الزمام لا يتجاوز ٩٦٢ر٩٦٢ره فداناً ^(٢) وبذلك ظلت مساحات واسعة من الأراضي الداخلة في الزمام في وادي النيل وخاصة في شمال الدلتا بوراً غير صالحة للزراعة وتبلغ مساحة هذه الأراضي بما فيها البحيرات المقرر تخفيفها لتحويلها الى أراضٍ صالحة للزراعة مليوناً ونصف مليون من الأفدنة ^(٣) وظلت أراضٍ الحياض تروى ريا شتوياً وتبلغ مساحة هذه الأرض ٦٧٦ر٠٠٠ من الأفدنة متخلفة عن طاقة باقى أراضى القطر وظلت أراضى النوبة في حاجة الى توسع زراعى .

وذهب الكثيرون من كبار المهندسين المصريين الى أن في الامكان رى مساحات من الأراضي الرملية المتاخمة لوادى النيل في الوجهين القبلى والبحرى بواسطة رفع مياه النيل الى منسوب يتراوح بين عشرة وعشرين متراً لكى تبلغ مساحة الأرض المزروعة عشرة ملايين من الأفدنة ^(٤) أى بزيادة أربعة ملايين على المساحة المزروعة فعلاً الآن . فاذتذكرنا أن الملايين الستة من الأفدنة المزروعة فعلاً الآن تطل ثلاثمائة وعشرين مليوناً من الجنبهات أى بواقع خمسين جنبها للفدان الواحد في المتوسط لتبيننا كما يتضح من البحث ان تنفيذ المشروعات التى تكفل اضافة أربعة ملايين فدان الى الأراضي المزروعة سيزيد الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى

(١) احصاء ١٩٤٧ .

(٢) احصاء ١٩٥٠ .

(٣) تقرير اللجنة المشكلة في وزارة الاشغال من حضرات المهندسين حامد سليمان وعبد العظيم اسماعيل والدكتور محمد أمين ومستر بامبردج ويوسف سمكة ومستر هيرست ويوسف سعد المقدم في يونية ١٩٤٨ « مجلة المهندسين » عدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٤٩ .

(٤) الدكتور عيد العزيز احمد مجلة اخبار اليوم - عدد ٢٣ أغسطس ١٩٥٢ .

مائة وثمانين مليوناً من الجنيهات . أى سيصل بالدخل القومى من الزراعة الى خمسمائة مليون من الجنيهات .

ب — جمود الدخل القومى واتجاه متوسط دخل الفرد الى الهبوط والظاهرة الثانية أن هذا الدخل لم يزد زيادة حقيقية — وان زاد رقما — عما كان عليه منذ سنوات عديدة . بل انه — فى بعض التقديرات — قد هبط عما كان عليه .

ققد قدرت اللجنة المالية بمجلس النواب هذا الدخل لعام ١٩٣٩ بمبلغ مائة وخمسين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين ١٦٠٠٠٠٠٠ ١٦٠٥٠٠٠٠ وقدر عام ١٩٤٠ بمائة وواحد وتسعين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٦٠٧٧٣٣٦٠٠ ولكن الأرقام القياسية لنفقات المعيشة كان قد أصبح متوسطها السنوى لنفس العام — ١٩٤٠ — ١١٣ — بالتخاذ متوسط الأرقام القياسية لنفس النفقات عن شهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٣٩ أساساً يساوى مائة . وقدر الدخل لعام ١٩٤١ بمائتين وثلاثة وثلاثين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٧٠٣٠٣٠٠٠ ١٧٠٠٣٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ١٣٨ . وقدر الدخل القومى لعام ١٩٤٢ بمائتين وستة وعشرين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٧٠٢٢٧٠٠٠ ١٧٠٢٢٧٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ١٨٤ وقدر الدخل لعام ١٩٤٦ بأربعمائة وخمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات^(١) وكان عدد المصريين قد أصبح ١٨٠١٤٨٠٠٠ ١٨٠١٤٨٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ٢٨٧ .

وقدر الدخل القومى لعام ١٩٤٧ بخمسمائة وعشرين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد أصبح ١٩٠١٧٩٠٠٠ ١٩٠١٧٩٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ٢٧٩ وقدر الدخل القومى لعام ١٩٤٨ بخمسمائة وستين مليوناً من الجنيهات وكان عدد المصريين قد

(١) Henri Meunier : Comment a évolué le revenu national de l'Egypte: La Revue d'Egypte Economique et Financière, 15 Décembre 1951.

أصبح ١٩٥٢٨٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة عامئذ كان قد أصبح ٢٨١^(١) .

وقد بلغ عدد المصريين في احصاء ١٩٤٩ — ٢٠٢٤٥٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة أصبح ٢٧٨ وبلغ عدد المصريين في احصاء ١٩٥٠ — ٢٠٢٩٠٠٠ ولكن متوسط نفقات المعيشة أصبح ٢٩٣ .

وهذا العام — أى عام ١٩٥٠ — هو الذى قدر الدخل القومى العام فيه بثمانمائة مليون وعشرة ملايين واتخذ أساسا لهذا البحث وبذلك ظل متوسط دخل المواطن على ما هو عليه — تقريبا — بعد استبعاد زيادة نفقات المعيشة واحتساب الزيادة في عدد السكان .

وقد اتضح من البيانات الاحصائية التى قامت بها الأمم المتحدة أنه بينما اتجه متوسط دخل الفرد في كثير من الدول الأعضاء الى الارتفاع عما كان عليه هذا المتوسط في عام ١٩٣٨ فإن هذا المتوسط قد اتجه الى الهبوط في دول أخرى منها مصر كما لاحظ بعض المتوفرين على المقارنات الدولية بين متوسط دخول الأفراد في الدول المختلفة .

وقد اتخذت الأمم المتحدة أساسا لمقارنتها عام ١٩٣٨ ورمزت الى متوسط دخل الفرد فيه برقم ١٠٠ .

ففى الأرجنتين ارتفع هذا المتوسط الى ١١٢ في عام ١٩٤٥ .

وفى كندا ارتفع الى ١٤٥ في عام ١٩٤٩ .

وفى هولنده ارتفع الى ١١٠ في عام ١٩٤٩ .

(١) قدرت مصلحة الاحصاء والتعداد الدخل القومى لعام ١٩٤٨ بمبلغ ١٠١٧ مليوناً من الجنيهات مستخدمة طريقة تقدير صافى القيم المضافة للسلع والخدمات في مختلف أطوار الانتاج وهى الطريقة المعروفة بطريقة الفائض والتى تتخذ أساسا احتساب صافى المتحصل من مصادر الدخل الرئيسية بعد خصم النفقات ولكننا آثرنا ان نأخذ بالتقدير الآخر وهو التقدير الذى اعتمدته فيما بعد ادارة الشؤون الاقتصادية بالأمم المتحدة .

وفي الترويج ارتفع الى ١٠٦ في عام ١٩٤٧ ثم الى ١١٢ في عام ١٩٤٨
ثم الى ١١٧ في عام ١٩٤٩ .

وفي سويسره ارتفع الى ١٠٧ في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وفي اتحاد
جنوب افريقيا ارتفع الى ١١٢ في عام ١٩٤٣ ثم الى ١١٥ في عام ١٩٤٤
ثم الى ١٢٠ في عام ١٩٤٩ .

وفي المملكة المتحدة (بريطانيا) ارتفع الى ١٠٧ في عام ١٩٤٦ ثم الى
١١٠ في عام ١٩٤٧ ثم الى ١١٣ في عام ١٩٤٨ .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الى ١٦٢ في عام ١٩٤٥ ثم هبط
قليلا الى ١٥٧ في عام ١٩٤٦ ثم الى ١٥٠ في عام ١٩٤٧ ولكنه عاد فارتفع
الى ١٥٢ في عام ١٩٤٨ (١) .

أما في مصر فان متوسط قيمة انتاج المشتغل في الساعة عام ١٩٢٨
مقدرا بالوحدة الدولية I. U. كان ١٦٠ ر عام ١٩٢٨ ثم هبط الى ١٣٠ ر
عام ١٩٣٦ ثم هبط الى ٩٠ ر عام ١٩٤٤ كما سبق أن ذكرنا .

وقد قدرت قيمة صافي ما يخص الفرد من المحاصيل الزراعية في مصر
بـ ٩٢ وحدة دولية بينما قدرت هذه القيمة في العراق بـ ١٠٨ وفي سوريا
بـ ١٦٥ وفي قبرص بـ ١٥٩ وفي تركيا بـ ١١٩ وفي فلسطين العربية بـ ١٨٦ (٢)

ويعد هذا المتوسط في مصر أحط متوسط بين دول العالم الزراعية
ويكفي لتبين مدى الفرق بين مصر وغيرها أن نذكر أن متوسط صافي
ما يخص الفرد من المحاصيل الزراعية في نيوزيلانديصل الى ٢٠٠٦ وحدة
دولية أى ضعف المتوسط المصرى اثنتين وعشرين مرة ويبلغ متوسط
هذا الصافي في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٢٣ وحدة دولية أى نحو
سبعة أضعاف المتوسط المصرى .

ومما يتصل بموضوع جمود الدخل القومي ظاهرة تزايد عدد

(1) Statistical Yearbook : United Nations : 1949-1950.

(2) Colin Clark : The Conditions of Economic Progress. p. 160.

المصريين بنسبة مرتفعة رغم جمود موارد الدخل القومي . ففى السنوات الخمس بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ بلغت زيادة السكان ١٦٠٤٠٠٠ وهو الفرق بين عدد السكان عام ١٩٤٥ وكان ١٨٨٣٥٠٠٠ وعددهم عام ١٩٥٠ وقد بلغ ٢٠٤٣٩٠٠٠ وقد بلغ معدل الزيادة عام ١٩٤٦ لكل ألف من السكان ١٨٢٢ وبلغ هذا المعدل عن عام ١٩٤٧ لكل ألف من السكان ١٨٣٣ وعاد المعدل عن عام ١٩٤٨ فأصبح ١٨٢٢ ثم ارتفع عام ١٩٤٩ فأصبح ٢٦٠٥ لكل ألف من السكان وأصبح ١٩٦٦ عن عام ١٩٥٠ وهذا المعدل مرتفع ارتفاعا كبيرا بالنسبة لمعظم دول العالم فهو — عن عام ١٩٥٠ — فى الهند ٤ لكل ألف وفى اليابان ٦٨ وفى بلجيكا ٢٩ وفى فرنسا ٧ وفى إيطاليا ٦ وفى أسبانيا ٩ وفى السويد ٨٨ وفى سويسره ١٣ وفى المملكة المتحدة ٤٩ وليست هناك دول توازينا فى هذا المعدل أو تزيد عنا الا الدول التى تضم موارد للدخل القومى اعادت المشاريع الكبرى لاستغلالها ولا تزال فى حاجة الى الأيدى العاملة . فالمعدل فى كندا — عن نفس العام — ٢١٩ وفى الولايات المتحدة ١٧١ وفى البرازيل ٢٠٥ وفى نيوزيلند ٢٠٧ وفى اتحاد جنوب افريقيا ١٧ وفى تركيا ٦٦٨ . وكانت نتيجة هذا المعدل المرتفع أن أصبح عدد المصريين فى احصاء ١٩٥١ التقريبى ٢٠٧٣٩٠٠٠ .

ج — متوسط دخل المشتغلين بالزراعة أقل من متوسط دخل غيرهم

والظاهرة الثالثة أن متوسط دخل الفرد من الذين يعيشون على الزراعة — وهم أكثر من نصف الشعب المصرى — لا يزيد عن ثلاثين جنيها فى العام بينما متوسط دخل الفرد لدى باقى المصريين يصل الى خمسين جنيها فى العام — لأن الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى يمثل ثمانية وثلاثين فى المئة من مجموع الدخل القومى موزعة على نحو احد عشر مليون مصرى وهو مجموع عدد المشتغلين بالزراعة ومن يعولون عام ١٩٥٠ والباقى وهو اثنان وستون فى المئة من هذا الدخل

القومى موزعة على باقى الشعب المصرى الذى يعد - نسبيا - أحسن حالا وهو الذى يسكن المدن ويعيش على التجارة وتمثل ١٥ فى المئة من مجموع الدخل القومى وعلى الاتاج الصناعى ويمثل ١٤ فى المئة من هذا الدخل وعلى المهن الحرة وتمثل ١٠ فى المئة منه وعلى الادارة العامة والخدمات الشخصية والاجتماعية وتمثل ١٠ فى المئة وعلى الخدمات الأخرى وتمثل ٦ فى المئة وايجار المباني ويمثل ٥ فى المئة وعلى النقل ويمثل ٢ فى المئة^(١). واذا عدنا تذكر هذا كله لتبين أن زيادة الدخل من الزراعة والاتاج الحيوانى مائتى مليون جنيه سيزيد دخل الفرد من المشتغلين بالزراعة بمقدار عشرين جنيها فى العام وبذلك يتحقق نوع من المساواة بين كافة أفراد الشعب المصرى ويتحقق شكل من أشكال العدالة .

ومما يتصل بهذا الموضوع اتصالا مباشرا أن انصراف أكثر من نصف الشعب المصرى الى الارتزاق من الزراعة - وقد رأينا أن المشتغلين بها طبقا لآخر احصاء فى عام ١٩٤٧ يبلغ عددهم ٣٧٩٠٠٠٠٠ كما سبق أن ذكرنا بين مالك ومستأجر وعامل بالأجرة يعولون نحو ضعف هذا العدد بين زوجات وأطفال أقل من خمس سنوات أى أن مجموع الذين يعيشون على الزراعة يبلغ عددهم نحو أحد عشر مليونا من المصرين - نقول ان انصراف هذه النسبة - خمسة وخمسين فى المئة - من مجموع المشتغلين الى الاشتغال بالزراعة لم يدفع نسبة محترمة الى الاشتغال بالصناعة كما يحدث فى كل الدول المتحضرة التى تحقق توازن دخلها القومى العام بتشجيع الصناعات المختلفة . ذلك أن المشتغلين بمختلف الصناعات فى مصر طبقا لاحصاء ١٩٤٨ قد بلغ عددهم ٣٦٧٣٦٣ - أى

(١) الدكتور محمود أنيس - من تقرير عن الدخل القومى لعام ١٩٥٠ . وقد قدرت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥ متوسط دخل الفرد فى مصر من الصناعة بخمسة وتسعين جنيها سنويا ومن الزراعة بمائتين وأربعين جنيها وقد رت عن نفس السنة نسبة الناتج الصافى من الصناعة الى مجموع الدخل القومى بعشرة فى المئة ونسبة الناتج الصافى من الزراعة الى مجموع الدخل القومى بأربعين فى المئة . وهذا التقدير لا يختلف كثيرا عن التقدير المصرى التقريبى المشار اليه .

نحو عشر عدد المشتغلين بالزراعة — ويبلغ جملة رأس المال المستثمر في مختلف الصناعات ١٧٣٠٨٠٩٠٦٩٠ جنيها .

وقد تحسنت هذه النسبة قليلا لأن الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة كانت قد قدرت نسبة المشتغلين بالصناعة بسبعة في المئة من مجموع المشتغلين كما قدرت المشتغلين بالزراعة بخمسة وخمسين في المئة وكان ذلك عام ١٩٤٥ . ولقد بلغت نسبة دخل الصناعة الى مجموع الدخل القومي ١٤ في المئة ^(١) لعام ١٩٥٠ بينما بلغت نسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع المشتغلين بالحرف المختلفة في بريطانيا ٥٣ في المئة (عام ١٩٣١) وبلغت هذه النسبة في بلجيكا ٥٣ في المئة (عام ١٩٣٠) وفي سويسرا ٤٩ في المئة (عام ١٩٣٠) وفي هولندا ٤٨ في المئة (عام ١٩٣٠) وفي السويد ٤٤ في المئة (عام ١٩٤٠) وفي ألمانيا ٤٧ في المئة (عام ١٩٣٣) وهذه الدول جميعها من الدول التي تعد دولا صناعية من الدرجة الأولى . أما الدول نصف الصناعية — وهي الدول التي يجب أن تحذو مصر حذوها في العهد الجديد — فقد حققت التوازن — لمصلحة دخلها القومي — بين نسبة المشتغلين بالزراعة ونسبة المشتغلين بالصناعة الى مجموع عدد المشتغلين بالحرف المختلفة . ففي تشيكوسلوفاكيا (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٨ في المائة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٤٠ في المئة وفي فرنسا (عام ١٩٣١) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٦ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٩ في المئة وفي النمسا (عام ١٩٣٤) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٢ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٨ في المئة وفي النرويج (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٥ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٦ في المئة وفي الدانمرك (عام ١٩٣٠) تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٣٥ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٣ في المئة وفي ايطاليا (عام ١٩٣٦)

(١) قدرت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥ الدخل من الصناعة بعشرة في المئة من مجموع الدخل القومي .

تبلغ نسبة المشتغلين بالزراعة ٤٨ في المئة ونسبة المشتغلين بالصناعة ٣٣ في المئة (١) .

د - سوء توزيع الدخل من الزراعة على المشتغلين بها

والظاهرة الرابعة أن ملاك الأراضي الزراعية — كما رأينا في احصاء ١٩٥٠ — قد بلغ عددهم ٢٧٦٠٠٦٦١ مالكا أى نحو المليونين وثلاثة أرباع المليون يملكون ٩٦٢٠٦٦٢ فداناً أى نحو ستة ملايين من الأفدنة ولكن ضيق هذه الأرض الطيبة يكاد يخلق الأتقاس وتوزيعها على هذه الملايين الأحد عشر من المصريين الذين يعيشون على الزراعة والاتاج الحيوانى ليس توزيعاً عادلاً .

فالذين يملكون فداناً فأقل — طبقاً لاحصاء ١٩٥٠ — يبلغ عددهم ١٩٨١٣٣٩ وتبلغ مساحة ما يملكونه ٧٨٠٢٤٦ فداناً بمتوسط ٤٠ في المئة من القدان لكل منهم والذين يملكون أكثر من فدان لغاية خمسة أفدنة يبلغ عددهم ٦١٨٠٨٦٠ وتبلغ مساحة ما يملكون ١٣٣٤٠٣٠ فداناً بمتوسط ٢١١ فداناً لكل منهم والذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة الى عشرة يبلغ عددهم ٨٠٠١٩ وتبلغ مساحة ما يملكون ٥٣١٠٢٤ فداناً بمتوسط ٦٦٢ فداناً لكل منهم والذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة الى عشرين يبلغ عددهم ٤٦١٢٧ فداناً بمتوسط ٦٣٦٧ فداناً لكل منهم . ويتبين من هذا الاحصاء الحديث مبلغ سوء توزيع الثروة الزراعية وبالتالي سوء توزيع الدخل من الزراعة والاتاج الحيوانى على المشتغلين بها — اذ يتضح من هذا الاحصاء أن نصف مجموع مساحة الأراضي المزروعة وعلى وجه التحديد ٣٢٦٢٠٠٠ فداناً موزعة على ٢٧٣٦٣٤٥ مصرياً هم الذين يملكون عشرين فداناً فأقل بمتوسط يتراوح بين أربعين في المئة من القدان لمن يملكون

(1) G. H. Cole : The Intelligent Man's Guide to the Post War World, p. 678.

فدانا فأقل وفدانين واحد عشر في المنة من القدان لمن يملكون من فدان
لخمسة أفدنة وستة أفدنة واثنين وستين في المنة من القدان لمن يملكون من
خمس أفدنة لعشرة وثلاثة عشر فدانا وسبعة وستين في المنة من القدان لمن
يملكون من عشرة أفدنة لعشرين فدانا . كما يتضح من هذا الإحصاء أن
نحو النصف الآخر من مجموع مساحة الأراضي المزروعة وعلى وجه
التحديد ٦٦٢.٢٧٠ فدانا أى مليونين وثلاثة أرباع المليون من الأفدنة
يستأثر بها — وحدهم — ٣١٦.٣٤ مصرًا بمتوسط يتراوح بين ٧٨.٢٣
فدانا لمن يملكون من عشرين لثلاثين فدانا و ٨٠.٣٧ فدانا لمن يملكون من
ثلاثين لخمسين فدانا و ٢٠.٦٨ فدانا لمن يملكون من خمسين لئة فدان
و ٥٠.١٣٨ فدانا لمن يملكون من مئة لثنتي فدان و ١.٢٧١ فدانا لمن يملكون
من مائتين لاربعمائة فدان و ٨.٤٨٥ فدانًا لمن يملكون من أربعمائة
لستمائة فدان و ٨٠.٦٦٧ فدانًا لمن يملكون من ستمائة لثمانمائة فدان
و ٥٦.٩٠٣ فدانًا لمن يملكون من ثمانمائة لألف فدان و ٦١.١٢٤٢ فدانًا
لمن يملكون من ألف لألف وخمسمائة فدان و ٩١.١٦٨٦ فدانًا لمن يملكون
من ألف وخمسمائة لألفي فدان و ٣٦.٤٤٧٨ فدانًا لمن يملكون أكثر من
ألفي فدان .

نعم ! ر. ٢٢٦٢ فداناً موزعة على ٢٣٦٣٤٥ مصر باو ٢٧٠٠ ر. ٢٢٦٢
فداناً يستأثر بها - وحدهم - ٣٤٣١٦ مصر با فقط !

هذه هي الظاهرة التبعة الرابعة من ظواهر سوء توزيع الدخل القومي في احصاء عام ١٩٥٠ وهي الظاهرة التي يجب أن يعمل المفكرون المضربون الأحرار في العهد الجديد على ازالة وصمتها من حين مصر .

وهذه الظاهرة تكاد تكون مزمنة في كيان الاقتصاد الزراعى المصرى فقد لاحظ الباحثون الاجتماعيون الأجانب الذين توفروا على دراسة مشاكل السكان فى مصر - وواجب الانصاف يحتم الاعتراف بأنهم كانوا الطليعة فى هذا الحقل البكر الذى حاول الاستعمار جاهدا أن يصرف المصريين عنه بكل القوى - عند تعليقهم على تقرير اللجنة التى شكلت

في يوليو ١٩٣٨ لدراسة الفقر في مصر أن من يملكون خمسة أفدنة فأقل يبلغ مجموعهم ٩٣ في المئة من مجموع الملاك ولا تزيد نسبة ما يملكون عن ٣١ في المئة من مجموع الأراضي المزروعة بينما عدد الملاك الذين يملكون أكثر من عشرين فدانا يبلغ عددهم ١٥ في المئة من مجموع الملاك ومع ذلك فانهم يستأثرون بنحو نصف مجموع أراضي القطر المزروعة (١) ومعنى هذا أن ٣٤٣١٦ مصرًا قد استأثروا عام ١٩٥٠ بنصف الدخل القومي من الزراعة والانتاج الحيواني أى بنحو مائة وخمسين مليونًا ووزع النصف الآخر ويبلغ نحو مائة وسبعين مليونًا من الجنيهات على ٢٧٣٦٣٤٥ مصرًا أى نحو مليونين وثلاثة أرباع المليون من المصريين .

وهذا المتوسط الذى يخص الفرد في مصر من أرض بلاده أقل بكثير مما يخص الفرد في الدول الزراعية الأخرى كفرنسا والمانيا وإيطاليا وانجلترا والهند إذ أن متوسط ما يخص الفرد هناك يتراوح بين فدانين ونصف واثني عشر فدانا ولا يعترض على ذلك بأن عمل الفلاح المصرى أكثر لأن أغلب الأراضي تزرع أكثر من زرة واحدة في السنة لأن الزارع في البلاد الأخرى وإن خصته مساحة أكبر إلا أنه لا يزرعها كلها مما يبعد الدورة الزراعية ويخصب الأرض فيزيد المحصول مع قلة المصروف أو بعبارة أخرى أن الزراعة في مصر intensive بينما هي في أغلب الدول الزراعية الأخرى extensive (٢) .

— الأجانب والدخل القومى —

ومما ينطوى تحت هذه الظاهرة الخامسة من ظواهر الدخل القومى تملك الأجانب لأراض زراعية فقد دعوت في الطبعة الأولى من هذا الكتاب التى صدرت في أول يونيو عام ١٩٣٩ الى تعديل التشريع المصرى

(1) Wendell Cleland : A Population Plan for Egypt, L'Egypte Contemporaine No. 185, p. 467.

(٢) الدكتور السيد صبرى : « تطيل نتائج التعداد في مصر »

بحيث ينص صراحة على عدم تملك الأجانب لمقارات زراعية في مصر^(١)
وقد استجاب المشرع المصرى لهذا الاقتراح بعد أن أيقن بأنه
لا يتعارض مع أحدث التشريعات في الدول المتحضرة وبأنه يحقق خيرا
للاقتصاد الزراعى المصرى . فصدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ الذى
نص فى مادته الأولى على أنه :

« يحظر على غير المصرين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين
اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى
الصحراوية بالملكة المصرية » .

ويدل احصاء عام ١٩٤٩ على أن الأجانب يملكون ٢٣٣٠١٣ فداا
موزعة على ٣٨٠٠ أجنبى بمتوسط ٦١٣٢ فداا لكل منهم بينما متوسط
ما يملكه المصرى من أرض بلاده فى نفس العام لم يتجاوز ١٨٩ فداا
أى أقل من واحد على ثلاثين من متوسط ما يملكه الأجنبى .

وقد لوحظ فى الأعوام الأخيرة التالية لبدء الدعوة الى قصر حق
تملك الأراضى الزراعية على المصرين انصراف الأجانب عن تملكها فان
الملاك الأجانب عام ١٩٤٣ بلغ عددهم ٥٤٠٤ وكانوا يملكون ٤٠٥٣٨١
فداا بمتوسط ٧٥٠١ فداا لكل منهم فهبط عددهم عام ١٩٤٤ الى ٤٩٣٠
مالكا كانوا يملكون ٣٩٤١٣٢ فداا بمتوسط ٧٩٠٤ فداا لكل منهم
ثم هبط عددهم عام ١٩٤٥ الى ٤٥٩٠ مالكا كانوا يملكون ٣٨١٩١٠
فداا بمتوسط ٨٣٢٠ فداا لكل منهم ثم هبط عددهم عام ١٩٤٦ الى
٤٣٥٧ مالكا يملكون ٣٥٧١٩٢ فداا بمتوسط ٨١٩٨ فداا لكل منهم .
وفى عام ١٩٤٧ بلغ عددهم ٤٥١٠ ولكن هبطت مساحة ما يملكونه الى
٣٤٦٧٤٨ فداا بمتوسط ٧٥٨٧ فداا لكل منهم وفى عام ١٩٤٨ بلغ
عددهم ٤٥٩٢ مالكا ولكن هبطت مساحة ما يملكونه الى ٣٣٥٠١٤ فداا
وهبط متوسط ما يملكه كل منهم الى ٧٢٩٦ فداا . وأخيرا فى عام

(١) المؤلف - الطبعة الأولى من هذا الكتاب - ص ٢١ .

١٩٤٩ هبط عددهم الى ٣٨٠٠ مالكا وهبطت مساحة ما يملكونه الى ٣٣٣٠٩٣ فداناً وهبط متوسط ما يملكه كل منهم الى ٢٢.٣٦ ر.٦١ فداناً كما سبق أن ذكرنا .

وقد قدرت الثروة العقارية الزراعية التي يملكها الأجانب في مصر بمائة وستة عشر مليونا ونصف من الجنيهات . وقدرت قيمة ما يملكونه من عقارات مبنية بثمانية عشر مليونا من الجنيهات وبلغ عدد الشركات الأجنبية في مصر اربعة وثلاثين شركة تقدر رؤوس أموالها بعشرة ملايين ومائتين وتسعة آلاف وأربعمائة وثلاثة جنيهاً .

وبذلك يبلغ مجموع الأموال الثابتة والمنقولة التي يملكها الأجانب في مصر مائتي مليون من الجنيهات يملكها مائة وستة وثمانون ألفاً من الأجانب وتسمح هذه الثروة بأن يكون متوسط ايراد كل منهم سبعمائة وعشرين جنيهاً في العام ^(١) . أى نحو عشرين ضعفاً لمتوسط ايراد المصري .

وهذا التقدير لا يدخل فيه رأس مال شركة قناة السويس الذي كان مقدراً عام ١٩٣٧ — عند توقيع اتفاق مونترو الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية في مصر — بمبلغ مائتين وأربعين مليونا من الجنيهات وكان مجموع رؤوس الأموال الأجنبية عامئذ مقدراً بمبلغ ثلاثمائة وخمسين مليونا من الجنيهات .

وقد حدث بعد ذلك بسبب حالة التوتّر الدولي التي نشأت من تصرفات المانيا النازية بين عامي ١٩٣٧ — ١٩٣٩ أن فقدت أسهم الشركات نحو ٣٠ في المئة من قيمتها فأصبحت رؤوس الأموال الأجنبية التي تستغل في مصر والتي قدرت عام ١٩٣٧ بمائة مليون وعشرة — عدا قناة السويس — لا تساوي في عام ١٩٣٩ عندما تسببت المانيا النازية في اعلان الحرب العالمية الثانية — أكثر من ٧٥ مليونا من الجنيهات ^(٢) .

(١) La Bourse Egyptienne : 12 Fév. 1952.

(٢) تقدير مسيو مارسيل فانسينو Marcel Vincenot رئيس مجلس

ادارة البنك العقاري — جريدة La Bourse Egyptienne في ١٤ مارس ١٩٤٤

وقد حدث بسبب التضخم المالى الذى نشأ فى مصر عقب الحرب العالمية الأخيرة وتزايد بتوالى سنى الحرب أن اوتعت قيمة الأسهم ارتفاعا كبيرا ولذلك قدرت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر فى أوائل عام ١٩٤٤ بمبلغ ٣٢٥ مليونا من الجنيهات بعد أن كانت مقدرة فى أواخر عام ١٩٣٩ بخمسة وسبعين مليونا . أما شركة قناة السويس وقد كانت مقدرة بمائتين وأربعين مليونا فقد قدرت فى أوائل ١٩٤٤ بضعف تلك القيمة فقط — نظرا للاعتبارات الحربية التى خفضت حركة النقل بالقناة — أى بمبلغ ٤٨٠ مليونا وبذلك قدر مجموع رؤوس الأموال الأجنبية بمصر بنحو سبعمائة مليون جنيه عامئذ أى عام ١٩٤٤ .

وقد هبط هذا الرقم كما رأينا فى عام ١٩٥٢ اذ قدرت رؤوس الأموال الأجنبية بمائتى مليون من الجنيهات عدا شركة القناة فىكون مجموع رؤوس الأموال الأجنبية مقدرا بنحو ستمائة وخمسين مليونا من الجنيهات.

ومما يتصل بموضوع الأجانب والدخل القومى الأراضى المرهونة للبنوك العقارية التى للأجانب مصلحة مالية فيها . فقد لوحظ فى أعوام الرواج التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة أن مساحة الأراضى المرهونة للبنك العقارى المصرى — وحده — قد تضاعفت . ففى عام ١٩٤٥ بلغت مساحتها ١٠٣٧٣٧ فداقا مرهونة فى مقابل ديون قدرها ٢٠١٦٤٤٦٨ جنيها وفى عام ١٩٤٦ هبطت مساحتها الى ٩٥٨٦٣ فداقا مرهونة فى مقابل ديون قدرها ١٩٣٠٨٨٦ جنيها وفى عام ١٩٤٧ بلغت مساحتها ٨٨٢١٢ فداقا مرهونة فى مقابل ديون قدرها ١٧٠٧٠١٤ جنيها .

النتائج المترتبة على مأساة الدّخل القومي

- ١ - التَّأْجُجُ الْإِنْسَانِيَّةُ . ج - التَّأْجُجُ الْإِنْعِمِيَّةُ .
ب - التَّأْجُجُ الْإِنْفَانِيَّةُ . د - التَّأْجُجُ الْإِنْمِجَانِيَّةُ وَالْإِنْسَانِيَّةُ .

على أى وجه قلبت الإحصائيات الزراعية عن الزراعة في مصر يتضح منها أن ما يخص الفرد الواحد من المشتغلين بالزراعة لا يزيد إطلاقاً عن نصف فدان فقد سبق أن ذكرنا أن ملاك الأراضي الزراعية—طبقاً لإحصاء ١٩٥٠ — يبلغ عددهم ٢٢٧٦٠٦٦١ .

كما سبق أن ذكرنا أن احصاء ١٩٤٧ يقرر أن المشتغلين بالزراعة — بين مالك ومستأجر وعامل زراعى بالأجرة — يبلغ عددهم ٣٧٩٠٠٠٠ يعمل كل منهم زوجة وطفلاً أو طفلة أقل من خمس سنوات فيكون مجموع الذين يعيشون على الزراعة — على أقل تقدير — أحد عشر مليوناً من المصريين إذا استبعدنا من ينتسبون الى أسر الملاك الذين تمكنهم مواردهم من اتمام قدر من التعليم أو التدريب الحرفي يؤهلهم لشغل احدى وظائف الدولة أو احتراف احدى المهن الحرة . أو من أغرتهم أرباح العمل فى الصناعة على هجر القرية والاقامة فى المدن وبذلك انقطعت أو كادت صلة هؤلاء بالعمل فى الزراعة .

وقد علمنا أن احصاء ١٩٥٠ يقرر أن الأراضي المزروعة في مصر تبلغ مساحتها ٩٦٢ر٩٦٢هـ فداناً أى نحو ستة ملايين إذا وزعت على مجموع المستغلين بالزراعة — بين ملاك ومستأجرين وعمال بالأجرة ومن يعملون — لما نال كل منهم أكثر من نصف فدان .

واذا نظرنا الى المأساة من زاوية أخرى ... اذا نظرنا الى الملك الذين يملكون فداناً فأقل وهم طبقاً لاحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم ١٩٨١٣٣٩ أى نحو المليونين أى أنهم الغالية العظمى من مجموع الملك لوجدنا أن

متوسط ما يملكه الواحد منهم ٤٠ في المئة من القدان أى أقل من نصف القدان .

ومأساة الدخل القومي في مصر تبدو واضحة تثير اهتمام المفكرين المصريين الأحرار في العهد الجديد . بل تثير ذعرهم فإن هذه الطوائف من المستغلين بالزراعة يقرر احصاء ١٩٤٧ بشأنهم أنهم موزعون على الوجه الآتى :

أولا — الزراع بالأجرة عددهم يبلغ ١٣٩٣٠٠٠٠ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو أربعة ملايين مصرى ومصرية .

ثانيا — المستأجرون لأراضى غيرهم يبلغ عددهم ٦٧٨٠٠٠ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو مليونى مصرى .

ثالثا — مزارعون يساعدون ذويهم ويبلغ عددهم ١٠١٧٤٠٠٠ .

رابعا — ملاك الأراضى الزراعية الذين يملكون قدانا فأقل وهم طبقا لاحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم — كما سبق أن ذكرنا — ١٣٣٩١٠٠٠ يعولون ضعف هذا العدد أى أن مجموعهم نحو ستة ملايين مصرى ومصرية ومن بين هذا العدد نسبة مكررة . أى أن الأسرة الواحدة قد تجمع بين زوج وزوجة من الملاك أو بين أب وابن من الملاك ، كما أن من بين هذا العدد نسبة احصيت بين الملاك واحصيت بين المستأجرين فيكون مجموع هذه الطوائف الثلاث نحو أحد عشر مليوناً من المصريين والمصريات^(١) .

(١) ذهب رأى الى أن طبقة الملاك الذين يعيشون في الريف ويعتمدون في دخلهم على زراعة أراضهم بأنفسهم تتكون ممن لا تزيد ملكية كل منهم عن خمسة أفدنة (الأستاذ محمد عبد الحميد السبرى — دخل الفلاح المصرى من الزراعة في سنة ١٩٣٧ — مجلة « مصر المعاصرة » يناير ١٩٥٢) ولا كان من يملكون من قدان لخمسة أفدنة يبلغ عددهم ٦١٨٨٦٠ في احصاء ١٩٥٠ يعولون مثل هذا العدد لضعفه لأن نسبة كبيرة من هذه الطبقة تحاول جاهدة أن ترسل بعض أبنائها لتلقى العلم خارج القرية كما أن نسبة أخرى منها مكررة لأن الأسرة الواحدة قد تجمع بين مالكين أو بين مالك ومستأجر فيكون مجموع من يعيشون على الزراعة من هذه الطبقة مليوناً ويكون مجموع الذين يعيشون على الزراعة أحد عشر مليوناً أى بنسبة ٥٥ في المئة من مجموع الشعب المصرى كما قلنا فى صدر هذا البحث .

هذا العدد الضخم من المواطنين وهو أكثر من نصف الشعب المصرى يعانى نتائج دامية لأساسة الدخل القومى بل يعيش مأساة الدخل القومى بتفاهته وجموده وانحطاط مستوى دخل المشتغلين بالزراعة منه وسوء توزيع هذا الدخل من الزراعة على المشتغلين بها .

١ - النتائج الإنسانية

لاحظ الاحصائيون المصريون عقب احصاء عام ١٩٢٧ أن « الأرض ليست مورد رزق المشتغلين بالأعمال الزراعية فقط بل هم ونسأؤهم وأطفالهم ومن يعملون غير هؤلاء ممن يقدرون بحوالى تسعة ملايين من الأتفس فإن الفرد الواحد فى الرف يعيش على أقل من الفدان بكثير لأن الزمام المزروع يبلغ حوالى الخمسة ملايين فدان ونصف» (١) ولوأنهم فطنوا الى أن الزمام المزروع لا يملكه - جميعه - المصريون وحدهم وانما يملك الأجانب نحو ثلث مليون فدان منه وهم لا يشتغلون بالزراعة كما يشتغل المصريون لاتفوا معنا الى أن المشتغلين بالزراعة من المصريين لا يعيش الواحد منهم على أكثر من نصف فدان. وهذه الملايين الأحد عشر من المصريين الذين يعيشون فعلا على الزراعة سواء عن طريق الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان أو عن طريق الاشتغال بالأجرة لدى الغير تعاني أحوال مستوى منحط للمعيشة جدير بكل عناية المفكرين الأحرار فى العهد الجديد .

فالعامل الزراعى فى مصر يتقاضى الآن أجرا يوميا يتراوح بين عشرة قروش وخمسة عشر قرشا وهو لا يشتغل فى العام أكثر من مائتى يوم (٢) كما أن متوسط عدد الأشخاص الذين يعملون لا يقل عن شخصين يوزع

(١) الدكتور السيد صبرى - المرجع السابق - ص ١٢٣ طبعة ١٩٣٥
(٢) قامت مصلحة الفلاح عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بدراسات فى مائة قرية وثمانية تبين منها أن متوسط أيام العمل للعامل الزراعى هو ١٢٠ يوما جريدة « المصرى » بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٢ .
وقد نصت المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى على أن يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكها وزير الزراعة برئاسة أحد موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير من الملاك والعمال الزراعيين .

عليهم ذلك الأجر القليل . أى أن هناك نحو ستة ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من خمسة وعشرين مليماً في اليوم (١) .

وهؤلاء العمال الزراعيون ومن يعملون ليسوا أسوأ المواطنين حالة فهناك الطائفة الأخرى من المواطنين الذين سبقت الإشارة إليهم وهم ملاك الأراضي الزراعية التي تقدر مساحتها بفدان فأقل بمتوسط لا يزيد عن ٤٠ في المئة من الفدان لكل منهم — وهم طبقاً لإحصاء ١٩٥٠ يبلغ عددهم ١٦٩٨١٣٣٩ ومن يعملون فيقدر مجموعهم بنحو خمسة ملايين مصري ومصرية . هذه الطائفة لا تقل تعاسة عن العمال الزراعيين لأن العامل الزراعي يشتغل بأجر مائتى يوم في العام يتقاضى عنها مبلغاً يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيهاً في العام بينما المالك يزرع أربعين في المئة من الفدان لا يمكن أن تغل له هذه القطعة من الأرض في أحسن الظروف أكثر من خمسة عشر جنيهاً في العام بعد استبعاد التكاليف الزراعية مع العلم بأن هذا المزارع المالك يشتغل في الأرض بلا مقابل مع أفراد أسرته .

هذه الملايين الأحد عشر من المصريين ، نصف الشعب المصرى ، بسبب هذه الظروف التبعة التي تحيط بالدخل القومي تعيش في مستوى انساني منخفض . بل إن الدقة في التعبير تقتضى أن نقرر أنها تعيش في مستوى أقل من مستوى الآدميين وأقل من مستوى البهائم التي تشاركهم نفس الحياة الريفية في مصر .

وليس في هذا أقل مغالاة فإن مقدار ما تتكلفه الماشية الواحدة من مواشى الفلاح الفقير في العام لا يقل عن ثلاثين جنيهاً يمكن توزيعها على الشكل الآتى :

١٢٠٠	اجارة نصف فدان برسيم
٥٠٠	اجارة ثلث فدان برسيم جراوة (بين زراعة الأذرة والقطن)
٥٠٠	ثمن خمسة احمال تبين ابيض
٥٠٠	ثمن أردب عليق أو أردب كمب
٥٠٠	عشش زراعة فدان آذرة
٣٢٠٠	مجموع تكاليف الماشية الواحدة

(١) قدرت الادارة الاقتصادية بالأمم المتحدة متوسط أجر العامل الزراعى السنوى في مصر بتسعة عشر جنيهاً .

أى أن ماشية ذلك الفلاح الفقير تتكلف ثلاثة أضعاف ما يناله هو نفسه واحد عشر مليون مصرى يعيشون من العمل فى الزراعة فقد تبين لنا أن الفلاح المصرى لا يكسب فى العام أكثر من ثلاثين جنيها على أساس عمله مائتى يوم بأجر يومى اقصاه خمسة عشر قرشا وأن ذلك الفلاح يعول — على الأقل — زوجة وطفلا أو طفلة أقل من خمس سنوات أى أقل من السن التى يبدأ فيها الطفل فى الارتزاق فلا ينال الواحد أكثر من ألف قرش فى العام . وقد يعترض على هذا الكلام بأن الفلاح المصرى يستفيد من لبن ماشيته ومن تاجها ولكن هذا الاعتراض لا قيمة له لأن تلك الاستفادة تكاد تكون وهمية فإن لبن البقرة المصرية يستفده ابنها الرضيع الذى اذا بيع بعد أربعة أو خمسة شهور من ولادته أى عند اقطاع اللبن فلن يتجاوز ثمنه أربعة جنيهات كما أن أقصى ما يمكن أن يستفده الفلاح المصرى من جاموسته أن يبيع ابنها بعد شهر من ولادته بثمن لا يمكن أن يتجاوز سبعة جنيهات وأن ينتفع بلبنها فى تحويله الى مسلى لن يتجاوز قدر صفيحتين ثمنهما ستة عشر جنيها والى ملء « بلاصين » من الجبن لا يتجاوز ثمنهما خمسة جنيهات .

ومن ذلك يتضح أن الماشية تتكلف أكثر من ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يناله الآدمى العامل فى أرض مصر ^(١) فلا يمكن ادخال ايراد هذه الماشية المعيدة فى حساب رزق هذا الفلاح .

بل هناك أكثر من ذلك ... هناك البهائم التى لا تعطى للفلاح المصرى لا لبنا ولا مسليا ولا جينا ولا « مشا » ومع ذلك فهى تتكلف أكثر من متوسط ما يكسبه نفس الفلاح . هناك الحمير التى تكاد لا تفيد مالكمها الفلاح الا فى نقل الأتربة أو اتخاذها كمطية لمسافات قريبة فمتوسط تكاليف الحمار عند الفلاح المصرى الفقير فى العام لا يقل عن اثنى عشر جنيها يمكن توزيعها على الشكل الآتى :

(١) عبد الفنى غنام « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » ص ٢٢٢

قرش

٥٠٠ اجارة خمس فدان برسيم

١٥٠ ثمن حمل ونصف حمل تبين

٥٠٠ ثمن أردب فول

١٠٠ أردب ردة

١٢٥٠ مجموع تكاليف الحمار الواحد في العام

واذا استبعدنا الجانِب « الانساني » الذي ينفر من وضع احد عشر مليون مواطن في مستوى أدنى من مستوى المواشى والبهائم في قس الوطن الواحد فان للطبيعة البشرية حقا في حد أدنى لكمية الغذاء ونوعه .

فقد قرر الاخصائيون في علم غذاء الجماعات أن الوحدة الغذائية اليومية للرجل البالغ في الطبقات الفقيرة كالعمال تتكون من ٦٠٠ جرام من الخبز البلدى و ١٥٠ جراما من اللحم البقرى و ٢٠٠ جرام من اللبن و ١٥٠ جراما من الخضربما فيه البصل و ٧٥ جراما من الأرز و ٧٥ جراما من العدس أو الفول و ٧٥ جراما من المسلى و ٣٠ جراما من السكر و ٣٠ جراما من الملح و ٢٥ جراما من القفل وهذا الغذاء يحتوى على حوالى ٣٠٠٠ كالورى (١) .

وكان ثمن هذه الوحدات الغذائية في أوائل الحرب العالمية الأخيرة يقدر بثمانية وعشرين مليما وهو يقدر الآن بستين مليما .

وهذا التقدير قد بنى على أساس ارتفاع الأسعار في أوائل الحرب الأخيرة ولذلك فهو لا يتناقض مع تقدير اخصائى آخر قرر في أوائل عام ١٩٣٩ أن أقل مبلغ لازم لغذاء شخص بالغ يعيش في أسرة هو

(١) الدكتور حسن كمال : بحث عن « غذاء الجماعة » - مجلة

« المتطف » مايو ١٩٤٠ .

١٩ مليا في اليوم أى ٦٩٣ قرشا في السنة^(١). وقد وصل هذا الرقم الآن الى ستين مليا في اليوم . أى اثنين وعشرين جنيها في السنة . وقد رأينا أن هذا المبلغ هو إيراد أسرة كاملة مكونة من ثلاثة أفراد في السنة .

وهذه الاحصائيات التي ذكرناها عن موارد الفلاح المصرى قد روى فيها التوسع ومع ذلك فى لا تكفى — كما رأينا — لما تحتمه الضرورة. القصوى من غذائه وغذاء أسرته . أما الاحصائيات الأخرى التي لا تكفى باعطائه الحد الأدنى من الغذاء الضرورى فإنها لا تكفى بالجنهات العشرين التي تكون كل موارد نحو اربع ملايين أسرة من أسر الفلاحين المصريين التي تتكون كل أسرة منها من ثلاثة أشخاص على الأقل بل تحدد مبلغا يقرب من ضعف هذا المورد سنويا كأقل ما يكفى لحياة أسرة الفلاح وتوزعها على الأوجه الضرورية الآتية :

ثمن زيت للمطبخ وبعض خضروات تكميلية غير الخضروات التي يحصل عليها من الحقل ولحم — أحيانا — وسكر وشاى .

ثمن غاز للمصباح وتكاليف التجديد في الأدوات المنزلية كالقلال والصحاف أو ما تحتاج اليه الجاموسة أو ما يحتاج اليه الحمار من علق أثناء الصيف .

ثمن ملابس جديدة كجلاليل للفلاح أو ثوب لزوجته أو ابنته بمناسبة العيد .

مصاريف بسبب المرض أو سداد الفرامات التي يحكم بها .
مصاريف استثنائية — وهذا البند الأخير وهو الوحيد الذي يمكن أن يقتصد منه — يتضمن نفقات الختان أو الجنازات لسبب وفاة أحد أفراد الأسرة أو الزواج أو المهر وأحيانا لا تكفى موارد الأسرة لتغطية هذه المصاريف^(٢) .

(١) Wendel Cleland — البحث السابق مشيرا الى تقدير الدكتور

William Wilson ص ٤٦٧ .

(٢) Henri Habib Ayrout : Fellahs, p. 72.

وقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٥١ في فبراير ١٩٥١ بدراسة عن فترات المعيشة وتولى الأخصائيون الزراعيون والمفتشون بالمراكز الاجتماعية وموظفو مصلحة العمل والتعاون دراسة حالة مائة وسبع أسر من أسر العمال الزراعيين وقصروا الدراسة على الأسر المكونة من خمسة أشخاص مع مراعاة أن تكون الدراسة خاصة بعمال الزراعة الذين لا يملكون ولا يستأجرون أرضا فاتفق أن متوسط ما تنفقه أسرة العامل الزراعى في الشهر ٥٩٤١ قرشا وقد رأت الوزارة أن تستعين — زيادة في الاحتياط — بأراء مفتشى مصلحة الفلاح لاتصالهم بأهل المناطق التى يعملون بها فاتفق أن متوسط ما تنفقه أسرة العامل الزراعى بما فى ذلك المسكن ٥٥٢ قرشا . أى أن متوسط ما يخصص الفرد من هذه النفقات مائة وثمانون قرشا شهريا أى ستة قروش فى اليوم وهو ضعف ما يناله فعلا ملايين من أسر هؤلاء العمال الزراعيين لأن متوسط أجر العامل الزراعى — كما سبق أن ذكرنا — يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيها فى العام أى أن متوسط أجره الشهري يبلغ نحو مائتى قرش وهو يعول اثنين من أفراد أسرته على الأقل فلا ينال كل منهم أكثر من سبعين قرشا شهريا ولا ينال كل منهم يوميا أكثر من خمسة وعشرين مليما (١)

وقد لاحظ الباحثون الاجتماعيون أن الكثير من أسر العمال الزراعيين يتعاون أفرادها على مواجهة تكاليفها وتبينوا أن نسبة دخل رب الأسرة الى دخول باقى الأفراد هى ٢ الى ١ تقريبا أى أن متوسط ما يجب أن يساهم به فى فترات الأسرة — على أساس أن هذا المتوسط هو ٥٩٤١ قرشا — شهريا يساوى نحو ضعف ما يكسبه .

ب — النتائج الصحية

ولقد ترتب على هذا المستوى المنحط من المعيشة .

« أولا — أن الأحوال الصحية فى القطر المصرى عامة تعتبر أسوأ

(١) قدرت الإدارة الاقتصادية بالأمم المتحدة متوسط أجر العامل الزراعى سنويا فى مصر بتسعة عشر جنيها ومتوسط أجر العامل الصناعى باثنين وأربعين جنيها .

الأحوال بالقياس الى كافة الأمم المتقدمة في القارات الخمس حتى تلك التي تشبهها أو دونها في نسبة المتعلمين .

ثانياً — أن الأحوال الصحية في الرف الذي تسكنه أغلبية المصريين ليست سيئة فحسب بل أنها تسير من سيء الى أسوأ ^(١) .

وقد دلت الإحصائيات الصحية على ظاهرة خطيرة يتخذها الأخصائيون في علم الصحة عادة دليلاً على تقدم الحالة الصحية في دولة ما أو على تدهورها وهذه الظاهرة هي الزيادة المخيفة في نسبة وفيات الأطفال الى المواليد الأحياء . فقد كانت النسبة في وفيات الأطفال الذين هم أقل من سنة في أحصاء ١٩٣٨ الى المواليد أحياء ١٥١ في الألف وارتفعت في أحصاء ١٩٣٣ الى ١٦٢ في الألف وظلت النسبة تتأرجح بين ١٥٠ في أحصاء ١٩٤١ و ١٦٨ في أحصاء ١٩٤٢ و ١٦٠ في أحصاء ١٩٤٣ و ١٥٢ في أحصاء ١٩٤٤ و ١٥٣ في أحصاء ١٩٤٥ و ١٤١ في أحصاء ١٩٤٦ و ١٣٤ في أحصاء ١٩٤٧ و ١٢٦ في أحصاء ١٩٤٨ و ١١٥ في أحصاء ١٩٤٩ فهي لا تزال نسبة مرتفعة ارتفاعاً مشيناً بحالة مصر الصحية اذا قورنت بحالة غيرها .

ويكفي لأبراز سوء الحالة الصحية أن نذكر أن نسبة الوفيات في الألف من مجموع سكان مصر في أحصاء ١٩٤٣ قد بلغت ٢٨٣٣ كما بلغت ٢٨٣٦ في أحصاء ١٩٤٥ و ٢٥٩ في أحصاء ١٩٤٦ و ٢١٤ في أحصاء ١٩٤٨ و ٢٠٥ في أحصاء ١٩٤٩ بينما هذه النسبة — عن نفس السنة — لم تتجاوز في فرنسا ١٦٤ وفي ألمانيا ١٢٤ وفي إيطاليا ١٤٢ وفي بلجيكا ١٣٥ وفي هولنده ١٠١ وفي بلغاريا ١٤٢ وفي اسبانيا ١٣٢ وفي السويد ١٠١ وفي سويسرا ١١ بل أنها لم تصل قط الى هذه النسبة المروعة التي وصلت اليها في مصر أي الى ٢٨٣٣ في الألف من مجموع السكان في أي دولة من دول العالم وأقصى ما وصلت اليه هو ٢٣٣ في المكسيك عام ١٩٤٠ ثم هبطت النسبة هناك الى ٢١٣ عام ١٩٤٣ كما وصلت الى

(١) الدكتور عبد الواحد الركيل — من بحث عن « الصورة القاتمة لحالة مصر الصحية » مجلة « المقتطف » عدد مايو سنة ١٩٤٠ .

٢٣ في شبلي عام ١٩٣٩ ثم هبطت الى ١٩٠٩ عام ١٩٤٣ ووصلت الى ٢٢ في الهند عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ ولكننا - في مصر - لاتزال نسبة الوفيات في الألف من مجموع المصريين تكاد تصل الى ضعف وثلاثة أضعاف هذه النسبة في معظم دول العالم !

وتدل الإحصائيات الرسمية عن « الأمراض الاجتماعية » كما يسميها علماء الصحة على تدهور يقطع بأن الأحزاب المصرية التي تالت على حكم مصر منذ تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ قد تركت تسعين في المائة من المواطنين يعانون أهوال المرض . وأسباب هذه الأمراض « توجد عادة متغلطة في تلافيف الفقر والجهل والعادات السيئة وكذلك في نوع العمل الذي يرتزق منه الانسان والوسط الذي يعيش فيه » ^(١) فقد بلغ عدد المرضى بالرمم الحبيبي قبيل الحرب العالمية الأخيرة ١٤ مليون ونصف مليون مصري أى تسعين في المائة من المصريين - حينذاك - وبالاكتسوما ثمانية ملايين أى نصف المصريين وبالديدان المعوية الأخرى ثمانية ملايين أى نصف المصريين ، عدا الأمراض التناسلية والرئوية والعقلية . وهذه المجموعة المخيفة من الأمراض هي التي جعلت الأخصائيين يقررون أننا « إذا جمعناها بعضها الى بعض مرضا مرضا وجدنا جعلتها زهاء ٥٠ مليونا أى أنها تكفى لاصابة شعب من ٥٠ مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد ، فإذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص في المتوسط ثلاثة أمراض في وقت واحد . وإذا اتبعنا مايقوله الأخصائيون الأميركيون وأردنا أن نترجم هذه الأرقام بالجنهات التي تخسرنا الأمة في المجهود القومي بسبب هذه الأمراض وقدرنا أن متوسط قيمة المجهود الذي يبذله الشخص السليم في السنة يساوى ١٢ جنيهها وأن المصاب بثلاثة أمراض يهبط انتاجه الى النصف وهو تقدير كثير التواضع لرأينا أن ما تخسره البلاد بسبب هذه الأمراض هو زهاء مائة مليون جنيه في كل عام » ^(١) فإذا ترجمت هذه الأرقام بلغة

(١) الدكتور عبد الواحد الوكيل - المرجع السابق .

الأجور وهنقات المعيشة الحالية لبلغ ما تخسره البلاد ثلاثمائة مليون جنيه. أما الأمراض الأخرى أى الأمراض غير الاجتماعية فإن نسبة المصابين بها الى مجموع السكان لا تزال نسبة مرتفعة ارتفاعا مخيفا . كما أن مقارنة هذه النسبة بنسبة المصابين بها فى الدول الأخرى تثير دعر الجيل الجديد من المفكرين الأحرار . واتنى لأكتفى هنا بأن أذكر — على سبيل المثال — عاهة واحدة هى العمى . فقد كان عدد العمى فى احصاء ١٩١٧ يبلغ ١٥٥٥١١ أى بنسبة ١٢٢٣ فى كل مائة ألف من مجموع السكان وبلغ عددهم فى احصاء عام ١٩٢٧ : ١٠٩٩٣٤ أى بنسبة ٧٧٥ فى كل مائة ألف . ومع أنه قد حدث تحسن يسير فى احصاء ١٩٣٧ اذ هبط عددهم الى ٨٦٢١٨ الا أن نسبتهم الى مجموع السكان لا تزال مشينة لمصر اذ أن نسبة العمى فى انجلترا وويلز ٧٣ فى كل مائة ألف وفى المانيا ٥٦ فى كل مائة ألف بل أنها حتى فى الهند لم تزد فى احصاء عام ١٩٢١ عن ١٥٢ فى المائة ألف . وقد لاحظ الاخصائيون فى الاحصاء بمصر أن « اصابات العمى والعور تزيد بعد الطفولة بنسبة واضحة . ولا نزاع فى أن هناك بعض العوامل التى تساعد على ارتفاع نسبة هاتين العاهتين ، فكثرة الذباب لعدم العناية بوسائل النظافة تسبب انتشار الرمدالصيدى ، والجو المشبع بالأتربة يؤذى العيون السليمة بسرعة عظيمة ، ويأتى بعد ذلك اهمال العلاج حتى يصل المرض الى حد العاهة » (١) .

ولا تزال نسبة ذوى العاهات على العموم بين عمى وعور وصم وبكم وضعفاء القوى العقلية مرتفعة ارتفاعا يستلفت النظر وان بداتحسن بسيط فى الاحصائيات الأخيرة اذ بلغ مجموع عدد ذوى العاهات فى احصاء عام ١٩١٧ — ٥٨٧٧١٧ وهبط فى احصاء عام ١٩٢٧ الى ٤٠٦١٢٣ . ثم هبط بالتالى فى احصاء عام ١٩٣٧ الى ٢٦٩٣٣٩ ، ورغم هذا التحسن فلا يزال نحو ثلث مليون مصرى مصابا بعاهة كان يمكن تلافيها — ولا شك — لو عولجت مأساة الدخل القومى علاجاً عصبياً .

(١) الدكتور السيد صبرى — المرجع السابق ص ١٩٣ .

ج - النتائج الثقافية

ولقد ترتب على مأساة الدخول القومي في مصر وإهمال تدبير موارد جديدة لميزانية الدولة والخضوع لخرافة أن مصر قطر زراعي لا يستطيع أن يعيش إلا على الزراعة كأهم مورد من موارد دخله القومي العام والسماح للسياسة الاستعمارية بصرف السواد الأعظم من المصريين عن أبواب المدارس وتركهم يعيشون عيشة أحط من مستوى البهائم كما رأينا - ترتب على ذلك كله أن نسبة المتعلمين بين المصريين - رغم النهضة العلمية التي بدت آثارها منذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ واستثمار المصريين بأمر التعليم العام الذي ظل يتحكم فيه المستعمر عشرات الأعوام - لا تزال أقل بمراحل من نسبة المتعلمين من الأجانب المقيمين في مصر . فقد ثبت من تحليل احصاء عام ١٩٢٧ أن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين رعايا الحكومة المحلية ممن يبلغ عمرهم خمس سنوات فأكثر لا تتعدى ١٢٦ في الألف بينما هذه النسبة تصل بين الأجانب المقيمين بمصر إلى ٧٩٩ في الألف من مجموع هؤلاء الأجانب . ولا يخطر ببال القارئ أن المقصود بالأجانب في هذا التحليل هم الأوروبيون بل أن وصف الأجنبي ينصرف إلى كل من ليس مصرياً .

وقد تحسنت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين المصريين فارتفعت في احصاء ١٩٣٧ إلى ١٧٨ أى أن عدد المصريين ممن يبلغون خمس سنوات فأكثر ويلمون بالقراءة والكتابة قد بلغ عامئذ ١٨٧١ر٨١١ ومع ذلك فقد ظل ٦١٢ر٤٧٠هـ من المواطنين أميين ونسبتهم ٨٢٢ في الألف وهى نسبة مشينة لأن النسبة بين السوريين المقيمين في مصر لم تتجاوز عامئذ ٣٠٦ في الألف ولم تتجاوز بين الفلسطينيين ٣٧٨ في الألف ولم تتجاوز بين الارانيين ٢٨٠ في الألف وبين الأتراك ٢٧٩ في الألف وبين اليونان ٢٠٢ في الألف وبين الايطاليين ١٦٩ في الألف .

واضطرد التحسن قليلا - ففي السنة الدراسية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بلغ مجموع عدد التلاميذ المصريين في مختلف المدارس ٣٣٩ر٣٧٠

طالباً أى أن أكثر من مليون وثلث مليون مصرى يتلقون العلم فى مختلف معاهده .

وبسبب هذا الوضع الذى جرد المصرين من السلاح العلمى الذى يمكنهم من الكفاح فى سبيل الحياة الحرة الكريمة ارتفعت غالبية الشبان المصرين من حملة الشهادات قبول الحياة داخل مكاتب الوزارات والمصالح الحكومية فى مقابل مرتب ثابت تافه . وهى حياة ذليلة راكدة تقتل روح الابتكار فى الشاب . ويكفى أن يعلم القارىء أن نسبة الذين يشغلون هذه الوظائف الحكومية الى مجموع حملة الشهادات على اختلاف انواعها بين ابتدائية وثانوية وعالية قد بلغت ٣٨٤ فى الألف فإذا استبعدنا المحامين والأطباء الذين لا يعملون فى الحكومة من حملة الشهادات لوجدنا أن الأغلبية الساحقة منهم تطرق باب الوظائف الحكومية وتعلق بمجرد دخولها عقولها أمام كل تفكير فى كفاح أشرف وحياة أرفع ورزق أرغد .

واستغل الأجانب المقيمون فى مصر هذا النقص الرئيسى فى تكوين سواد الشعب فزاووا الأعمال التى تدر الربح الوفير . ولذلك تجد أن نسبة المشتغلين بالتجارة بين المصرين فى احصاء ١٩٢٧ — لا تعدو ٣٦ فى الألف لمجموع المصرين بينما هى بين الأجانب تصل الى ١٥٥ فى الألف لمجموع الأجانب أى أكثر من أربعة أضعاف نسبة المصرين وقد بلغ عدد العاطلين من المصرين الذين يعملون فى مختلف الصناعات ٥٩١١١٩ أى أكثر من نصف المليون بينما بلغ عدد غير المشتغلين أى الذين لا يساهمون بجهد ايجابى فى الانتاج القومى العام ١٠٥٧٠٢٥ وبلغ غير المشتغلين من حملة الشهادات ٨٣٩٦ أى بنسبة ١١٩ فى الألف الى مجموع حملة الشهادات عامئذ . وهى نسبة مرتفعة ارتفاعاً مخيفاً . ومن المؤلم أن نجد حملة الشهادات من المصرين منصرفين عن الأعمال التى تدر ربحاً وفيراً على الأجانب . ففى صناعة استخراج المعادن مثلاً لا نجد — فى احصاء ١٩٢٧ — واحداً من حملة الشهادات العالية المصرية يعمل بها ! وفى الزراعة — وهى الى اليوم أساس حياتنا الاقتصادية — لا نجد من المشتغلين بها من حملة

الشهادات الـ ٤٩ في الألف . وفي « الصناعات التحويلية » — وهو التعبير الذى يطلقه الاخصائيون فى الاحصاء على نحو ثمانى عشرة صناعة مختلفة كصناعة الأطعمة النباتية والحيوانية والسجائر والصناعات الكيماوية وتجهيز مواد البناء وتشبيد المباني ووسائل النقل وتوليد النور والحرارة والمياه وتجهيز المعادن والأخشال الخشبية والأثاث والجلود والنسيج والملابس والورق والطبع وتهيئة المجوهرات والنفائس ، وهى جميعها صناعات كان يزاوئها المصريون بنجاح عظيم قبل الاحتلال الانجليزى كما رأينا فى المقدمة عند الاشارة الى تقرير لورد كرومر — نجد أن نسبة المشتغلين بها بين المصريين قد هبطت الى ٤٤ فى الألف لمجموع المصريين بينما هى بين الأجانب تصل الى ١٠٥ فى الألف . أى الى أكثر من ضعف النسبة بين المصريين .

وعلى العموم نجد أن نسبة المشتغلين بمختلف الصناعات — بما فيها الزراعة — بين الأجانب بلغت ٦١٥ فى الألف لمجموع الأجانب بينما هى لم تزد بين المصريين عن ٤٧٩ فى الألف لمجموع المصريين .

وقد تطورت هذه النتائج الثقافية تطوراً طفيفاً بعد ذلك . فبدأ المصريون يهتمون اهتماماً أكبر بالصناعة ويتجهون بثقافتهم نحو هذا الاتجاه . ولكن هذا الاهتمام لا يزال يتعثر ، متأثراً بأقال الماضى . فقد بلغ عدد المصانع فى احصاء ١٩٣٧ على اختلاف انواعها ٩٢٦٢١ مصنعا فى القطر المصرى وبلغ عدد أصحاب هذه المصانع من المصريين ٨٩٠٣٣ أى أن عدد أصحاب المصانع الأجانب ٢٠٩٨٨ فقط . ولكن المشاهد أن المصانع الأجنبية — فى معظم الحالات — هى المصانع التى تسندها رؤوس أموال أقوى — وتدعمها نظم أكثر ثباتاً واستقراراً . كما بلغ عدد المستخدمين المصريين فى هذه المصانع ٢٥٩٨٨١ وعدد الأجانب ١٣٥٨٦ فقط . ولكن المشاهد أن الأجانب — فى معظم الحالات — يشغلون المراكز الهامة ويتقاضون المرتبات الأعلى .

د - النتائج الاجتماعية والسياسية

ومن النتائج المترتبة على مأساة الدخل القومى تدهى الاجرام وخاصة ذلك النوع من الاجرام الذى يصدر أما عن العوز وأما عن الجهل وبقاء الملايين من المواطنين فى حالة شبه بدائية .

قضى السنة القضائية ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - بلغ عدد الجنايات التى ارتكبت ٨١٧٥ وفى سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ زاد عددها الى ٨٥٧٩ وفى سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وصل عددها الى ٩١٦٨ وفى سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ارتفع عددها الى ١١١٦٠ وفى سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغ عددها ١٠٤١٧ جناية .

ونسبة جنایات السرقة والرشوة والاختلاس نسبة مرتفعة بين هذه الجنایات والكثير من هذه الجنایات يرتكب بسبب انحطاط متوسط دخل المواطن . قضى السنة القضائية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغ عدد جنایات السرقة بأنواعها ١٩٦٧ جناية وبلغت جنایات الرشوة ١٢ وجنایات الاختلاس ١٤ أى أن نسبة جنایات السرقة والرشوة والاختلاس تبلغ خمس مجموع الجنایات التى ارتكبت طيلة السنة .

والزيادة المضطردة فى عدد الجنایات مشاهدة أيضا فى عدد الجنح قضى السنة القضائية ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بلغ عددها ٢٦٦٧٨٨ فارتفع فى السنة القضائية ١٩٤٤ - ١٩٤٥ الى ٢٨٢٣٤٨ جنحة ثم ارتفع فى سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ الى ٣٣٩٧٠٤ جنحة وارتفع فى سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الى ٣٧٠٢٧٢ جنحة .

ونسبة جنح السرقة الى مجموع الجنح مرتفعة هى الأخرى وهى تكاد تبلغ خمس هذا المجموع لأنها فى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ بلغت ٧٩٦٧٨ جنحة سرقة .

وهذه النسبة ظاهرة اجتماعية تثير هى الأخرى ذعر المفكرين فى العهد الجديد ، لأننا بينما أرسلنا الى معاهد العلم المختلفة ١٩٤٩ ١٩٤٧ مصرنا

ومصرية عام ١٩٤٣ دفعنا الى حضيض الاجرام فى نفس العام ١٩٣٧ و٢٧٥
مصريا ومصرية هم مجموع من ارتكبوا الجنايات والجحج عامئذ . وبينما
أرسلنا الى معاهد العلم المختلفة ١٨٧٤ و١٤٣٠ مصرى ومصرية عام ١٩٤٦
دفعنا الى حضيض الاجرام فى نفس العام ١٨٩ و٣٨٠ مصرى ومصرية هم
مجموع من ارتكبوا الجنايات والجحج عامئذ .

وهذا المتوسط المنحط لسلخ المواطن المصرى قد لعب دورا خطيرا فى
حياتنا السياسية ، لأن المواطن الذى يعيش حياة الذل والتعاسة
وتنتابه طائفة من الأمراض تهد كيانه وتضعف حالته المعنوية والذى
لم ينل من التعليم حظا ، هذا المواطن الملتصق بالأرض التى يملكها غيره
أصبح آلة مسيرة فى أيدي كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب
«العصيات» من ذوى النفوذ فى الدوائر الانتخابية وأصبح كيانه السياسى
— الذى كان مفروضا فى نظام ديوقراطى أن يكون كيانا حرا كريما —
رهن مشيئة غيره ، يوجهونه لا وفق المصلحة المصرية العامة أو مصلحة
الغالبية العظمى من المصريين التى ينتمى اليها ذلك المواطن بل وفق
مصالح قلة من محترفى السياسة وهم فى الغالب اما من كبار الملاك أو ممن
انسجمت مصالحهم مع مصالح كبار الملاك .

ولقد ترتب على ذلك كله أن أحسن العمال الزراعيين واصحاب
الملكيات الزراعية الصغيرة التى يبلغ متوسطها ٤٠ فى المئة من القدان ويبلغ
عدددهم نحو اربعة ملايين انهم لا مصلحة لهم فى هذا النظام الديموقراطى
النيابى الذى طبق فى مصر منذ عام ١٩٢٤ فلم يشتركوا فى الانتخابات
لمجلس البرلمان اشتراكا أساسه الايمان بأنهم يساهمون فى اختيار ممثلهم
الذين يراقبون حكاهم بل كانوا يساقون الى صناديق الانتخاب رهبة
من كبار ملاك الأراضى الزراعية . كما ترتب على ذلك أن أحسن المتعلمون
من هيئة الناخبين أن عملية الانتخاب بأكملها لا تستهدف مصلحة مصرية
عامة بل مصلحة خاصة فتخلفوا عن الانتخاب .

ولذلك اثبتت الاحصائيات أن عدد الناخبين الذين اشتركوا فى

انتخابات ١٩٢٦ لم يتجاوز ١١٣٥٢٦٤ وكانوا يمثلون ٦٣ في المئة من مجموع عدد الناخبين وأن عدد الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات ١٩٢٩ لم يتجاوز ١٠٠٢٦٦٢ وكانوا يمثلون ٦٤ في المئة من مجموع الناخبين . وان عدد الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات ١٩٣٦ لم يتجاوز ١٢٦١٣٣٠ وكانوا يمثلون ٥٩ في المئة من مجموع الناخبين وان عدد الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات ١٩٣٨ لم يتجاوز ١٧٧٩٨٩٣ وكانوا يمثلون ٥٩ في المئة من مجموع الناخبين وظل ٣٧ في المئة و ٣٦ في المئة و ٥٩ في المئة و ٥٩ في المئة من مجموع الناخبين على التوالي في تلك الانتخابات بمنأى عن اختيار ممثلى الشعب (١) .

(١) الدكتور السيد صبرى - « مبادئ القانون الدستورى » ، ص ٧٢٠ .

وسائل زيادة الدخل القومى

١ - زيادة الأراضى الصالحة للزراعة

قلدت إدارة الشؤون الاقتصادية بالأمم المتحدة رؤوس الأموال المستثمرة فى الزراعة بمصر لعام ١٩٤٥ بمبلغ مليار ومائتى مليون من الجنيهات وقد ذكرنا فى صدر البحث أن مساحة الأراضى الداخلة فى الزمام ولم تزرع - بما فيها بحيرات شمال الدلتا : البرلس والمنزلة وادكو - والتي يجمع الاخصائيون على وجوب تجفيفها تبلغ مليون ونصف المليون من الأفدنة ، فمساحة هذه البحيرات تبلغ أربعمائة ألف فدان ومساحة باقى حياض الوجه القبلى التى لم تستفد بعد من نظام الري الصيغى تبلغ نحو ٦٧٦ر٠٠٠ فدان فيكون مجموع هذه المساحة مليونين من الأفدنة داخلة فى صميم وادى النيل ولكنها متخلفة عن ركب الدخل القومى لسببين :

أولهما - حاجتها الى نظام دائم للرى والصرف

ثانيهما - حاجتها الى الاصلاح

أما الرى فمن المتفق عليه أن متوسط الايراد الحالى للنيل فى سنة متوسطة من أول فبراير الى آخر يوليو من كل عام يبلغ ٢٢ر٩ مليارا من أمتار الماء المكعبة منها ١٥ر٤ مليارا من النهر الطبيعى والباقى وقدره ٧ر٥ مليارا قيمة المخزون فى اسوان وجبل الأولياء ^(١) .

وهذه المليارات الثلاثة والعشرون من امتار الماء المكعبة تكفى لرى ستة ملايين من الأفدنة ربا صيفيا ويفيض من هذه المليارات فائض يصل الى البحر عن طريق فرعى دمياط ورشيد كما تلقى الى البحر طلبات

(١) « حوض النيل » المجلد السابع تقلا عن تقرير وزارة الاشغال عن مشروعات الرى الكبرى مجلة المهندسين سبتمبر - أكتوبر ١٩٤٩ .

الصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء سنويا بنحو خمسة مليارات ونصف مليار من الأمتار المكعبة منها جزء يلقى به ولا شك في فترة الري الصيفي .

وقد أجمع خبراء الري المصري — بعد دراسات طويلة دقيقة طوال عشرين عاما على ترعة الابراهيمية — على أن المليون فدان من أرض مصر المزروعة في حاجة الى ثلاثة مليارات من أمتار الماء المكعبة لتروى بها ريا صيفيا .

فيكون مجموع الماء الذي يحتاجه المليونان من الأفدنة المقترح اضافتها الى مساحة الأراضي المزروعة ستة مليارات من امتار الماء المكعبة لكي تروى ريا صيفيا .

ومن المسلم به أن كمية الماء الفائضة التي تهدف بها الى البحر في زمن الفيضان تبلغ نحو خمسة وعشرين مليارا من الأمتار المكعبة وهو ما يفيض عن الحاجة من مليارات الأمتار المكعبة التي تمر بأسوان والتي قدرت في عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ بشانين مليارا وستمائة واربعين مليونا وقدرت في عام ١٩٤٦ — ١٩٤٧ بمائة وستة مليارات وسبعمائة مليون وقدر متوسط هذه الكمية بثلاثة وثمانين مليارا ومائة وخمسين مليونا من امتار الماء المكعبة .

فكيف يمكن الاحتفاظ بستة مليارات من تلك المليارات الخمس والعشرين التي تقذف بها الى البحر في زمن الفيضان لكي نستفيد من المليارات الست في زراعة مليوني فدان ؟

ان المهندسين قد أجابوا على هذا السؤال منذ أكثر من قرن . ففي أوائل القرن التاسع عشر اكتشف المهندس الفرنسي ده لاموت de la Motte منطقة وادي الريان وقد رسم لمجرى النيل خارطة بين فيها موقع وادي الريان وقد بلغ من دقة هذه الخارطة أن الجيش الانجليزي استخدمها في حملة استرجاع السودان . وأشار « ده لاموت » الى امكان الانتفاع بوادي الريان لخزن مياه النيل وبعد ذلك ببضعة أعوام اهتم بالأمر الرحالة

« الأمريكى » كوب هوايتاوس Cope Whitehouse وهو الذى قرر أن ذلك الوادى هو مكان بحيرة « موريس » القديمة وهو أمر لم يثبت بطريقة تاريخية علمية صحيحة . وكان مشروع كوب هوايتاوس يهدف الى ثلاثة أغراض :

(أ) الحد من سرعة مياه الفيضان والتخفيف بقدر الامكان من ضغط المياه على السدود المقامة على النيل فى الوجه البحرى مما يزيل الى حد كبير المخاوف المترتبة على ارتفاع مياه الفيضان .

(ب) اقامة خزان واسع يستطيع — رغم ما ينتظر من تبخر جزء من مياهه واستعمال جزء آخر فى رى الأراضى المحيطة به — مد وادى النيل بكمية وافرة من الماء وتغذية الترعى المنعرة من النيل .

(ج) تهيئة أراض جديدة للزراعة بتغذيتها بطمى ماء النيل وتبلغ مساحة الخزان المقترح انشاؤه ١٣٠ر٠٠٠ فدان على عمق ٢٠ مترا و ١٧٠ر٠٠٠ فدان على عمق ٣٠ مترا . وقدر كمية الماء التى يمكن تخزينها على الدوام به من أربعة الى خمسة مليارات من الأمتار المكعبة^(١) .

وانصرف التفكير بعد ذلك الى الاستفادة من الصحراء المصرية فى خزن مياه النيل ففى عام ١٨٩٤ تألقت لجنة لدراسة هذه الفكرة والانتفاع بوادى الريان فى خزن تلك المياه . وكانت هذه اللجنة مؤلفة من سير ولیم ويلكوكس مدير عام مصلحة الرى وسير كريج أحد مديرى مصلحة المساحة المصرية اذ ذاك فذكرت فى تقريرها أنه لا يوجد على مقربة من وادى النيل من حلقا الى القاهرة منخفض يصلح لخزن مياه النيل الا وادى الريان وأشار التقرير الى أن مساحة وادى الريان تبلغ ٦٧٣ كيلو متراربعاً وأن كمية المياه الممكن تخزينها فيه تبلغ ثمانية عشر مليارات واربعة وثلاثين مليوناً من الأمتار المكعبة . ويلاحظ الفرق الكبير بين كمية المياه الممكن تخزينها فى « هوايتاوس » وتقدير هذه اللجنة . ويبعد هذا المنخفض عن وادى النيل بثلاثين كيلو مترا وهو على بعد ثلاثين كيلو مترا جنوب الصيوم

(1) John Ball — Geographical Journal, 1933.

ومائة وعشرين كيلو مترا جنوب غرب القاهرة وهو أيضا على مقربة من منخفض آخر اكتشفه ليومور بك Liemur عام ١٨٨٧ ولا يزيد عرض وادى النيل عند أقرب نقطة من المنخفض عن عشرين كيلو مترا . وقد اقترح سيروليم ويكلوكس خفر قناة تصل النيل بوادى الريان واتجهت الفكرة الى خفر تلك القناة عند مركز ببا لا عند بنى سوف كما ظن أولا . وهذا التصميم يجعل فى الامكان مضاعفة عرض القناة التى تنقل ماء الفيضان الى الوادى الذى يصبح بمثابة خزان ثم اعادتها الى النيل بعد انتهاء الفيضان . وكانت تكاليف المشروع قد قدرت عام ١٨٩٤ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ر ١٦٨٤ جنيه ولكن هذا المشروع دفن لأن مستوى هذا الوادى أقل من مستوى البحر بخمسين مترا ومن مستوى مديرية القيوم بثمانين مترا . ولا يفصل مديرية القيوم عن الوادى الا مساحة ضيقة من الأرض ولذلك خشى أن يرتفع مستوى الماء فى بحيرة قارون وأن يضر أرض المديرية . الا أن الابحاث التى أجريت بعد عام ١٨٩٤ قد أثبتت أن تلك المخاوف لا أساس لها وأن فكرة خزن المياه بذلك الوادى هى نوع من صمام الأمان فى وقت الفيضان ^(١) وأنه « لا خطر على اقليم القيوم من أن تتسرب اليه المياه » و « أن وادى الريان كهيل بامداد مصر بما لا يقل عن خمسة مليارات من الأمطار المكعبة سنويا وأنه اذا اقتضت الضرورة فمن المتبرر سحب أكثر من هذا المقدار من المياه المخزونة تحت منسوب (١٩٠٠) بالطلعات وتعويضها فى السنة أو السنين التالية وأنه بفضل هذه الطلعات يمكننا أن نسد أى عجز طارىء فى أية سنة من السنين » ^(٢) .

وقد اتاحت الابحاث والدراسات الأولى لمشروع خزن المياه بوادى الريان لخبراء الرى المصرى قولهم :

(1) Egyptian Gazette, 10 Mars 1943, et Le Progrès Egyptien, 20 Mars 1943.

(٢) المهندس احمد راغب - مجلة المهندسين - المرجع السابق .

« ولدنا الآن في مصر الوسائل الأساسية لحزن جميع المياه اللازمة لرى الأراضى المصرية كلها ربا صيفيا مع الكفاية السامة ، والزيرة العظمى لوجود هذين الخزائين (أسوان ووادى الريان) فى أرض مصر هى أنه وان لم يكن من السهل على دولة معادية لمصر أن تمنع عنها مياه الأنهار المشار إليها فى فصل الصيف — ففى مثل تلك الظروف تكون مصر آمنة بخزاناتها وتكون خزاناتها عند خط الاستواء عديمة الجدوى — ولعمر الحق أن وجود أعمال هندسية لموازنة المياه النيلية فى تلك الأصقاع البعيدة يعد خطرا على مصر كما أشير الى ذلك كثيرا » (١)

ومما لا شك فيه أنه يجب الانتهاء فورا من اصلاح الأراضى الداخلة فى الزمام والتي لم تزرع بعد وهى التى تقدر مساحتها بمليون ونصف مليون من الأفدنة وواجب الدولة الثانى بعد حزن المياه لامكان رى هذه الأراضى ربا صيفيا هو اعداد مشاريع الرى والصرف الخاصة بها وتنفيذها. فان النيل يمنح مصر فى كل عام متوسطا من الماء العذب يبلغ ثلاثة وثمانين مليارا من الأمتار المكعبة وهى تكفى لرى جميع الأراضى الداخلة فى الزمام أما الخطوة الثانية وهى اعداد هذه الأراضى لوسائل الاستغلال أى تحويل الأراضى البور الى أراض صالحة للزراعة فقد يكون من واجب الأفراد لا من واجب الدولة . وهذه النقطة وان كانت من النقط التفصيلية فى البرنامج الا أننى لا أجد ما يمنع من الدعوة الى وجوب اشتراك الدولة فى اصلاح هذه المساحة عن طريق المساهمة فى رؤوس أموال الشركات التى تتألف لهذا الاصلاح أو اغفاء هذه الشركات من الضرائب لمدة معينة أو ضمان الدولة لقرض وطنى يرصد للاتفاق على هذا الاصلاح .

والتقدير الفنى لتكاليف الاصلاح يذهب الى أن القدان الواحد يجب أن يصرف عليه فى الأعوام الثلاثة الأول على التوالى :

(١) سير وليم ويلكوكس — خطاب بالجمعية الجغرافية الخديوية فى

١٩٧١٦	جملة مصاريف السنة الأولى قبل أن تطل الأرض أى ايراد
٣٣١٢	جملة مصاريف السنة الثانية بعد خصم الايراد
٢٩٤٢٧	جملة مصاريف السنة الثالثة بعد خصم الايراد
٢٥٩٥٥	جملة المصاريف لغاية نهاية السنة الثالثة (١)

وقد تضاعف هذا المبلغ بعد الحرب الأخيرة وبذلك يكون مجموع المال اللازم لاصلاح مليون ونصف مليون من الأفدنة — عدا مشاريع الري والصرف — خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات وهو مبلغ لا يصعب الحصول عليه عن طريق تأليف شركات المساهمة التي تضمن الدولة لحملتها أسهمها ربها معينا . ولا شك أن هذا الضمان لن يعرض الدولة لأى خطر . لأن « الأموال المقررة » التي ستجيبها الدولة سنوياً من هذه الأراضي بعد اصلاحها سيكون أكبر غطاء لهذا الضمان .

استغلال مليونى فدان من الأراضي الصحراوية المتاخمة لوادى النيل

إذا نفذ برنامج اعداد الماء الكافى لرى مليونى فدان من الأراضي الداخلة فى الزمام ريا صيفيا باصلاح الأراضي البور وتجفيف البحيرات الواقعة فى شمال الدلتا والتي تبلغ مساحتها اربعمائة ألف فدان وتحويل ٦٧٦٠٠٠ فدان من أراضي الحياض فى الوجه القبلى الى رى دائم وهو برنامج يمكن تنفيذه فى خمس سنوات بخزن المياه فى وادى الريان وكهالة ستة مليارات من أمتار الماء المكعبة استطعنا أن نضمن زيادة الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى مائة مليون جنيه بواقع خمسين مليوناً من الجنيهات من كل مليون فدان كما سبق أن قررنا .

ويبقى بعد ذلك الشطر الثانى من البرنامج وهو تحويل مليونى فدان آخرين من الأراضي الصحراوية المتاخمة لوادى النيل الى أراض زراعية

(١) عبد الغنى غنام : « الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب » ص ٥٤٤

وربما ربا نيليا بواسطة الرفع الى منسوب يتراوح بين عشرة وعشرين مترا
أو بواسطة المياه الجوفية فتصبح مساحة الأراضي المزروعة عشرة ملايين
من الأفدنة ويرتفع الدخل القومي من الزراعة والانتاج الحيواني الى
خمسمائة مليون جنيه بدلا من ثلاثمائة مليون كما قدر عام ١٩٥٠ .

ولا شك أن الصعوبة الأولى في استغلال الأراضي الصحراوية هي
المياه وقد أثبتت التجارب العملية أن في الامكان تحويل الصحراء الى
مزارع مشجرة ويكفي أن أشير الى تجربة « بساتين بركات » وأراضي
« المنصورة » التي تقع في الجزء الصحراوي من مركز امبابة وقد اهتمت
الحكومات المتعاقبة اهمالا كبيرا في الاستعانة بآخر التطورات العلمية
للبحث عن المناطق الصحراوية التي يغزر وجود المياه تحت سطح الأرض
فيها . مع أن استعمال الكهرباء المتحركة في اكتشاف المياه Hydrologie
électrodynamique قد أصبح من الطرق العلمية المسلم بها وهو لا يعدو
الاستعانة بمقاييس كهربائية توضع علي سطح الأرض لتحديد كمية
المياه الموجودة في أعماق الأرض المختلفة^(١) .

ومن الثابت أن الكثبان الرملية بالمناطق الصحراوية في شمال مصر
وشبه جزيرة سيناء وشاطئ البحر الأبيض المتوسط هي الخزانات
الوحيدة للماء العذب^(٢) . وتجمع الماء تحت الكثبان الرملية له قيمة عملية
كما يتضح من الجهات المزروعة في شبه جزيرة سيناء وفي واحات «صوف»
بالجزائر وهي الواحات التي تزدهر بالزراعة وسط محيط من الرمال .
وفي خلال حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ مدت عيون المياه التي تحت تلك الكثبان
الحملة المصرية بالماء الذي كانت في حاجة اليه^(٣) وقد أصبح في الامكان
انشاء خطوط من عيون الماء بعد قياس كمية الماء المنتشرة في الأعماق المختلفة

(1) H. Lowy : Sur les Equations fondamentales de l'Hydrologie électrodynamique (Bulletin de l'Institut d'Egypte, 1940, vol. 22).

(2) W. F. Hume : Geology of Egypt (1925).

(٣) المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥

بالطريقة الكهربائية في عدة نقط من سطح الأرض . والمشاهد أن اتجاه الماء تحت الكثبان الرملية يكون عكسيا فبينما ترتفع الكثبان عن مستوى سطح الأرض تنخفض عيون الماء عن مستوى خط الماء الجارى تحت سطح الأرض ^(١) .

وقد اتضح بعد تجربة من أحدث تجارب الاستغلال الزراعى للصحارى وهى تجربة الاستعمار الايطالى لطرابلس أن مساحة الأراضى التى كان الطرابلسيون يشغلونها قبل احتلال إيطاليا لوطنهم لا تتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ هكتار فلما بدأ استغلال الصحراء أصبحت تلك المساحة ٣٥٠.٠٠٠ هكتار وأن كميات غزيرة من الماء تمتد الى ابعاد طويلة توجد على عمق بضع مئات من الأمتار . وإن كان بعض العلماء قد تساءلوا « الى متى ستكفى هذه الكميات من الماء الجارى تحت سطح الأرض اذا طال استغلال تلك الأراضى » ^(٢) .

ولمعرفة كمية الماء التى يمكن أخذها من العيون الجوفية فى مدة ما يجب معرفة كمية الماء التى ترد الى تلك العيون فى نفس المدة من طبقات الأرض القريبة وقد اثبت استخدام الكهرباء فى البحث عن المياه أن كمية المياه المتسللة فى الأرض لا تعدو كونها عملية افراز « porosité » للأرض العازلة للكهرباء كافراز مسام الجلد . ولذلك يمكن بسهولة تحديد كمية الماء المنتشرة فى الأرض بعد معرفة قوة مرور المياه من مسام تلك المنطقة من الأرض ، أى افرازها . وبتكرار هذا المقياس فى فترات مختلفة يمكن تحديد التغيرات الزمنية لكميات الماء المنتشرة تحت سطح الأرض ^(٣) .

وكان العلماء الجيولوجيون قد تساءلوا فى أوائل القرن الذى نعيش فيه عما اذا كان من المقبول أن يفقد الناس شجاعتهم ويتركوا تلك

(1) H. Lowy : Iso-dielectric lines and geologic structure (Philosophical magazine, January, 1940).

(2) E. F. Russell : Agricultural Colonisation in the Pontine Marshes and Libya (The Geographical Journal, October 1939).

(3) H. Lowy : Quelques considérations sur l'exploration et l'utilisation des déserts (l'Egypte Contemporaine 1940 p. 303)

المساحات الواسعة من اراضي الصحراوات قاحلة جرداء مقفرة لا يسكنها أحد ؟ ودعوا الى استغلال تلك الصحارى والتقيب في باطنها واجراء الابحاث العلمية عليها . وأشاروا الى أن خير وسيلة لذلك الاستغلال هي وصل تلك المناطق الغنية — اذ ذاك — الآهلة بالسكان والتي لا يعلم أحد الى متى سيدوم غناها بتلك الصحارى المقفرة بأية وسيلة من وسائل المواصلات . كالسكة الحديدية مثلا واقترحوا لاستغلال الصحارى :

(١) اجراء ابحاث منظمة عن المعادن

(ب) انشاء خط سكة حديدية أو أية وسيلة أخرى سريعة ومريحة

من وسائل المواصلات (١)

وقد زاد الاهتمام باستغلال الصحارى الى حد أن أكاديمية العلوم الاستعمارية في باريس قد أنشأت عام ١٩٢٥ جائزة لمن يكتب بحثا عن الموضوع الآتي : « بحث عن سياسة عامة لاصلاح الصحراء » وقد ساعدت قواعد علم طبيعة الأرض التطبيقية . *Géophysique appliquée* . وهو علم حديث بدأت قواعده تستقر ويعترف بها عام ١٩١٠ ومن هذه القواعد أن سطح الأرض في الصحارى يتميز بنوافذ شفاقة للموجات الكهربائية وهي تسمح بمساعدة تلك الموجات برؤية ما بداخل الأرض . وقد استفادت روسيا الحديثة من هذا العلم فوائد عظيمة فأنشأت معهدا له *Institut de géophysique appliquée* يتبع أكاديمية العلوم بلينجراد والفرض منه ترقية وسائل الاستعانة بالكهرباء في استغلال الصحارى وقد نشر الأستاذ بتروفسكى *A. Petrowsky* مدير هذا المعهد في عام ١٩٣٣ تقريراً عن الابحاث الكهربائية التي أجريت تحت ادارته في المناطق الصحراوية من روسيا الآسيوية وقد قرر فيه ان عدم استعمال المقاييس الكهربائية بكثرة يعود الى الظن بقله قيمتها العملية . ويجب هنا التفرقة بين طريقة استعمال « التيار » الكهربائي وطريقة

(1) F. Foureau : Documents scientifiques de la Mission saharienne d'Alger au Congo par le Tchad (1903-1905).

استعمال « الموجات » الكهربائية فالتيار *courant* يستعمل في الأرض الرطبة . أما الموجات *ondes* فلا يمكن استعمالها الا في الصحارى والمناطق التى تظلها السحب الدائمة فأرض هذه المناطق شفافه بالنسبة لتلك الموجات كما سبق أن ذكرنا ⁽¹⁾

وقد تقدمت هذه الطرق العلمية في استغلال الصحارى خلال بضعة الأعوام الأخيرة قدما عظيما وأثمرت نتائج باهرة . ظلت مصر — مع عظيم الأسف — بمنأى عنها . ويكفى أن اذكر هنا أنه لما تبين العلماء الذين استخدموا الكهرباء في البحث عن المياه أن الكشف عنها في صحراء واسعة يستدعى قتل الآلات من مكان الى آخر بسرعة ، وفي هذا ما فيهم عناء ومشقة ، انصرفوا أفكارهم الى استخدام الطائرات . وليس هناك خطر من اضطرار تلك الطائرات الى الهبوط في الصحراء . وفكرة البحث عما في باطن الأرض بواسطة الطيران هي التى تسمى

prospection electro-aéronautique du sous-sol

واذا كان سير وليم ويلكوكس قد وصف أعمال الملك مينا في وادى النيل بأنها من أعمال الجبارة لأنه تخيل وهذ تلك الأعمال التى نشرت العمران بين الملايين من أهل وطنه ⁽²⁾ مع أن الأراضى التى زرعها الفراغة من الصحراء كانت الأراضى المجاورة لوادى النيل فانرى الأراضى التى في قلب الصحراء بعيدا عن وديان الأنهر — وان كان يبدو أشق وأصعب منالا — الا أن تقدم العلم في القرن العشرين قدسدهم الباهر والعزيمة المتوفرة في صدر الجيل الجديد من المصلحين المصريين الشبان كميلان باتيان المعجزات في هذا المجال الحيوى الذى يحتم بعد النظر اعطاءه أقصى قدر من الاهتمام . ولا يجب أن يتطرق اليأس الى قلب هذا الجيل . فان نجاح الزراعة في واحات « صوف » بالجزائر وسط الصحراء الافريقية الكبرى يقطع بأن فكرة خلق واحات تزدهر الزراعة فيها وينتشر

(1) H. Lowy : L'Egypte contemporaine, 1940 pp. 307-308.

(2) Sir William Wilcocks : The Restoration of the ancient Irrigation of Bengal (1928).

المران وسط محيط من الرمال ليست فكرة خرافية بل هي حقيقة عملية في حيز الامكان ^(١) .

وتنفيذ هذا البرنامج اذن يتلخص في :

أولا — توفير ما يكفي لرى مليونى فدان بخزن المياه في وادى الرمان وهذا الخزن يكفل ستة مليارات من أمتار الماء المكعبة وهي تكفى لرى ذينك المليونين من الأقدنة ربا دائما وهذان المليونان يشملان الأراضى البور الداخلة في الزمام وتقدر مساحتها بنحو مليون فدان وأراضى بحيرات شمال الدلتا بعد تجفيفها وتقدر مساحتها بأربعمئة ألف فدان وتحويل باقى أراضى الحياض فى الوجه القبلى الى رى دائم وتبلغ مساحتها ٦٧٦٠٠٠ فدان ..

وقد قدرت تكاليف انشاء خزان وادى الرمان فى عام ١٩٤٩ بمبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات ^(٢) وذهب رأى هندسى آخر الى تقدير هذه التكاليف فى نفس العام بمبلغ ثمانية عشر مليونا من الجنيهات ^(٣) . وقدرت نفقات اصلاح المليون ونصف المليون فدان فى الوجه البحرى واعدادها للزراعة بمبلغ خمسة وسبعين مليونا من الجنيهات فيكون مجموع التكاليف نحو مائة مليون جنيه ، تفل بمجرد ، اعدادها للإنتاج الزراعى والإنتاج الحيوانى مائة مليون من الجنيهات أى أنها تغطى التكاليف فى العام الأول .

ثانيا — استغلال نصف مليون فدان من الاراضى الصحراوية المتاخمة لوادى النيل فى الوجه البحرى شرق مديرية الشرقية وغرب مديرية البحيرة . ومليون ونصف مليون فدان فى الوجه القبلى . برىها ربا نيليا على طريقة رى الحياض ورفع مياه الفيضان الى منسوب يتراوح بين عشرة أمتار وعشرين مترا بواسطة المياه الجوفية طبقا للنظام السابق .

E. F. Gautier : Le Sahara, p. 194. (١)

(٢) المهندس احمد راعب : المرجع السابق المشار اليه .

(٣) المهندس زكريا محمد بسيونى « مشروع وادى الرمان » — مجلة المهندسين المرجع المشار اليه سابقا .

« ومن أهم مزايا الري الحوضي رسوب الطمي في الأرض الصحراوية بمقادير كبيرة سنوياً مما يزيد في خصوبة الأرض بمضى الزمن ^(١) .
وتراوح تكاليف ري القدان بهذه الطريقة من جنيتين الى ثلاثة جنديات ، أى أن تكاليف ري المليون فدان تبلغ نحو خمسة ملايين من الجنيات سنوياً ولكنها تقل سنوياً — بعد تحويل ربا الى ري دائم واستغلالها كمساتين ومراع للماشية على الطرق العصرية — نحو ثمانين مليوناً من الجنيات وبذلك يصل الدخل القومي من الزراعة والانتاج الحيواني الى خمسمائة مليون جنيه في عشر سنوات .

ب — مضاعفة الانتاج الصناعي في خمس سنوات لكي يصل الدخل من
الى ٢٠٠ مليون من الجنيات ثم مضاعفة هذا الانتاج في خمس سنوات تالية
لكي يصبح ثمانمائة مليون من الجنيات .

ان النظرة الأولى الى الواردات الى مصر تبين منها أن اهم هذه
الواردات طبقاً لاحصاء ١٩٥١ — هي :

القمح فقد استوردنا منه عامئذ بما قيمته ٣٣ر٩٩٣ر٠٠٠ من الجنيات
والذرة فقد استوردنا منها عامئذ بما قيمته ٧٩٧ر٠٠٠ من الجنيات
والشاي فقد استوردنا منه عامئذ بما قيمته ٧ر٠٦٩ر٠٠٠ من الجنيات
والكبروزين فقد استوردنا منه عامئذ بما قيمته ٤ر٥٣١ر٠٠٠ من الجنيات
وزيت الديزل والمازوت وغاز السولار فقد استوردنا بما قيمته ٥ر٧٨٩ر٠٠٠
من الجنيات

والصم الجري فقد استوردنا بما قيمته ١ر٩٢٠ر٠٠٠ من الجنيات
وورق الصحف فقد استوردنا منه بما قيمته ١ر٢٧٠ر٠٠٠ من الجنيات
والتبغ فقد استوردنا منه بما قيمته ٤ر٦٣٩ر٠٠٠ من الجنيات
والأسمدة فقد استوردنا منها بما قيمته ١٢ر٢٥٦ر٠٠٠ من الجنيات
والمنسوجات فقد استوردنا منها بما قيمته ١١ر٥١١ر٠٠٠ من الجنيات

(١) المهندس الدكتور عبد العزيز أحمد — المرجع السابق

وأخشاب البناء فقد استوردنا منها بما قيمته ١٥ر١٢٥٠٠٠ من الجنيهاً
وأسياخ الحديد والفولاذ فقد استوردنا منها بما قيمته ٣ر٦٧١٠٠٠
من الجنيهاً

وآلات ثابتة بالاحتراق الداخلي فقد استوردنا منها بما قيمته ٢ر١٦٤٠٠٠
من الجنيهاً

وجارات فقد استوردنا منها بما قيمته ١ر٣٦٥٠٠٠ من الجنيهاً
ومسارات مختلفة فقد استوردنا منها بما قيمته ٨ر٠١٥٠٠٠ من الجنيهاً
فيكون مجموع قيمة ما استوردناه عام ١٩٥١ من هذه الأصناف
وأصناف أخرى مختلفة أقل أهمية منها ٢٧٩ر٥٩٤٠٠٠ من الجنيهاً .

ولم تصدر في هذا العام - ١٩٥١ - إلا بما قيمته ٢٠٣ر٠٨٠٠٠٠
من الجنيهاً . فاختل ميزاننا التجارى أى أننا استوردنا أكثر مما صدرنا
بما قيمته ٧٦ر٥١٤٠٠٠ من الجنيهاً

وهو رقم ضخيم يحتم على المصلحين المصريين في العهد الجديد أن
يقفوا أمامه متأملين مفكرين . . .

وليس هذا الاختلال في ميزاننا التجارى قاصراً على عام ١٩٥١ ففى
عام ١٩٥٠ بلغت زيادة الواردات على الصادرات ٣٧ر٢٥٤٠٠٠ من
الجنيهاً وفى عام ١٩٤٩ بلغت ٤٠ر٢٢٨٠٠٠ من الجنيهاً وفى عام ١٩٤٨
بلغت ٢٩ر٧٧٦٠٠٠ من الجنيهاً وفى عام ١٩٤٧ بلغت ١٢ر٦٠١٠٠٠
من الجنيهاً .

أى أن مجموع « الخسارة » التى منى بها الاقتصاد القومى وبالتالى
الدخل القومى اذا صح هذا التعبير بلغ مجموعها فى السنوات الخمس
١٩٤٧ - ١٩٥١ - ١٩٦٣ ٣٧٣ر٠٠٠ من الجنيهاً أى نحو مائتى
مليون جنيه .

ولا يمكن علاج مأساة الدخل القومى علاجاً عملياً إلا على أساس
موازنة الواردات بالصادرات وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالعمل جاهدتين
على خلق صناعات يجد انتاجها الى أكبر قدر ممكن من الواردات .

ولا شك أن تنفيذ الشرط الأول من برنامج زيادة الدخل القومي — وهو الشرط الخاص بتوفير الماء الكافي لرى مليونى فدان داخلية فى الزمام فى خلال خمس سنوات ومليونى فدان من الأراضى الصحراوية المتاخمة للوادي فى خلال خمس سنوات تالية — كفى بتوفير كميات من القمح والذرة والأخشاب التى استوردنا منها عام ١٩٥١ بما قيمته خمسة وأربعين مليوناً من الجنيهات . أى أكثر من نصف العجز فى الميزان التجارى عامئذ وسوف يقف إبنائنا واحفادنا ذاهلين عندما يقرأون فى تاريخ وطنهم أنه جاء وقت على أصحاب هذه الأراضى الطيبة استوردوا فيه حاجتهم من القمح والذرة من خارج هذا الوطن !

أما بقية العجز فى ميزاننا التجارى فيجب لمواجهته وضع سياسة ثابتة على أساس برنامج مدروس لتصنيع مصر .

وقد لاحظت إدارة الشؤون الاقتصادية بالأمم المتحدة فى تقريرها عن الحالة الاقتصادية فى الشرق الأوسط :

« ان الانتاج الصناعى نما نموا كبيرا أثناء الحرب وبعدها فأصبح مستواه الآن يفوق بكثير مستوى قبل الحرب ولكن كيان الصناعة ومركزها النسبى فى الاقتصاد القومى لم يتغير كثيرا . ولقد تطورت الصناعة فى الشرق الأوسط على أسس مثيلة لتطورها فى المناطق الأخرى التى لم تستكمل نموها الصناعى بعد ، ومن أهم هذه الأسس وجود طلب محلى لمنتجاتها ومواد خام لها وعمال مهرة وضالة رأس المال القابل للاستثمار » .

ولاحظت هذه الادارة فى جزء آخر من هذا التقرير أن :

« الشرق الأوسط منطقة لم تستكمل بعد نموها الاقتصادى وأن مستوى المعيشة فيها منخفض جدا وثمت عقبات متعددة تعوق التنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط . فتقص الاستثمارات يؤدى الى ضالة الانتاج وبالتالي الى ضالة الفائض للاستثمار ، والدخل القومى المنخفض — وهو موزع توزيعا سيئا بين السكان — يؤدى الى ضالة الادخارات

وهذه لا توجه وجهة سليمة لعدم كفاية الأسواق النقدية والمصارف
وضعف الائتمان الطويل الأجل والمتوسط ولم يسد رأس المال الأجنبي
الاجزاء من النقص المتسبب عن العجز في الادخارات القومية ... وتظهر
ندرة الاستثمارات في جميع فروع الاقتصاد القومي عدم كفاية طرق
طرق المواصلات . تأخر وسائل الزراعة . ضعف إنتاجية الصناعة (١) .
ولا يمكن تحقيق هذا الشطر من البرنامج الا بالوسائل الآتية :

أولاً - العمل على زيادة الاستثمارات في الصناعة بحيث تصل في خمس سنوات
إلى ٤٠٠ مليون جنيه وفي خمس سنوات تالية إلى ٨٠٠ مليون .

وقد قدر مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة والصناعة
وغيرهما من موارد الدخل القومي لعام ١٩٤٥ بمبلغ ألفي مليون جنيه ،
قدر المستثمر منها في الزراعة بمبلغ ألف ومائتي مليون جنيه والمستثمر في
الصناعة بمبلغ مائتي مليون جنيه .

ونسبة الأموال المستثمرة في الصناعة الى مجموع رؤوس الأموال
المستثمرة تافهة لأنها لا تتجاوز العشر فالواجب - كما لاحظت الادارة
الاقتصادية بالأمم المتحدة - العمل على زيادة الاستثمارات وتوجيهها
الى الصناعة وكعالة الأسواق النقدية والمصارف التي تجعل هدفها الأول
خلق نهضة صناعية شاملة وتشجيع الائتمان الطويل الأجل والمتوسط بما
في ذلك رأس المال الأجنبي الذي تطمئن الدولة الى صدق تعاونه مع
الاقتصاد القومي تعاوناً مشعراً مخلصاً أميناً .

ولا شك أن تحديد الملكية الذي قضى به المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي الذي دعونا الى اصداره في الطبعة
الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٣٩ وفي الطبعة الثانية عام ١٩٤٦ سيتيح

(1) United Nations Department of Economic Affairs Review
of Economic Conditions in the Middle East (N.Y. 1951).

توجيه نحو مائتى مليون جنيه للاستثمار الصناعى فى السنوات الخمس التالية فيصبح مجموع الاستثمارات نحو ٤٠٠ مليون جنيه كما أن هذه التجربة واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية فى مصر سيشجع رؤوس الأموال الأجنبية على المساهمة فى هذه الاستثمارات الصناعية بحيث يصل مجموعها الى نحو ٨٠٠ مليون فى الخمس السنوات التالية للخمس الأولى وبذلك يرتفع الدخل القومى من الانتاج الصناعى الى نحو مائتى مليون جنيه سنوياً .

وقد يلاحظ أن غلة رأس المال المستثمر فى الصناعة مبالغ فيها لأنها وصلت الى ١١٠ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ^(١) من رأس مال قدره ٢٠٠ مليون ^(٢) ولكن المشاهد فى الكثير من المشروعات الصناعية بمصر أنها كانت تغل أرباحاً طائلة تعود — الى حد كبير — الى الحماية الجمركية التى يكفلها لها التشريع المصرى والمجال أمام الاستثمارات الصناعية فى مصر واسع ففى انتاج البترول اضطرت الزيادة خلال السنوات الخمس ١٩٤٦ — ١٩٥٠ زيادة تلفت النظر . ففى عام ١٩٤٦ كانت جملة الانتاج ١٢٨٢ طناً مترياً وفى عام ١٩٤٧ ارتفع الى ١٣٣٤ طناً مترياً وفى عام ١٩٤٨ ارتفع الى ١٨٨٦ طناً مترياً وفى عام ١٩٤٩ ارتفع الى ٢٢٤٥ ووصل فى احدى عشر شهراً من عام ١٩٥٠ الى ٣٣٢٨ طناً مترياً ^(٣) .

وفى انتاج الكهرباء — رغم عدم تنفيذ مشروع خزان اسوان وعدم تنفيذ مشروع وادى الريان وكلاهما يمكن الاستفادة من كهرباء مساقط المياه فيهما — زاد الانتاج أيضاً زيادة تلفت النظر ففى عام ١٩٣٩ كان مجموع الانتاج ٢٨٨ مليون كيلووات ساعة فارتفع فى عام ١٩٤٦ الى ٤٣١ مليون كيلووات ساعة ووصل فى عام ١٩٤٨ الى ٦٤٢ مليون كيلووات ساعة .

(١) تقدير الدكتور محمود امين انيس .

(٢) تقدير الإدارة الاقتصادية بالأمم المتحدة عام ١٩٤٥

(٣) مجلة « مصر المعاصرة » يوليو ١٩٥١

ولم تواز مصر من دول الشرق الأوسط بأجمعها الا تركيا . ففى عام ١٩٤٨ بلغ انتاجها ٦٢٨ مليون كيلوات وارتفع فى عام ١٩٤٩ الى ٦٨٢ كيلوات أما باقى دول الشرق الأوسط فيكفى أن أذكر أنه فى سنة ١٩٤٨ لم يتجاوز انتاج سوريا ٤١ مليون وانتاج لبنان ٨٦ مليون وانتاج العراق ٦٩ مليون .

وفى انتاج المنسوجات القطنية لعام ١٩٤٩ بلغ انتاج المغازل المصرية ٣٣٨٠٠ طنا انتجها ٥١٠٠٠٠ مغزلا وبلغ انتاج أنوال النسيج ١٥٢ مليون مترا مربعا أنتجها ١١٣٠٠٠٠ نول آلى و ٣٧٣٠٠٠٠ نول يدوى ويكفى لتقدير مدى هذا الانتاج أن تذكر أن عدد المغازل فى مصر — عام ١٩٤٩ — يساوى مجموع عدد المغازل فى سوريا ولبنان والعراق وأفغانستان وتركيا واسرائيل أى مجموع مغازل ست دول من دول الشرق الأوسط .

وفى انتاج المناجم بلغ القوسفات الخام عام ١٩٤٢ — ١٧٨١٤٧ طنا وارتفع فى عام ١٩٤٣ الى ٣١٥٥٦٦ طنا ثم ارتفع فى عام ١٩٤٤ الى ٣١٨١٨٦ طنا وارتفع فى عام ١٩٤٥ الى ٣٤٩٣٧٤ طنا وبلغ فى عام ١٩٤٦ ٢٩٤٧٠٤٧ طنا .

والمنجنيز كان الناتج منه فى عام ١٩٤٢ يبلغ ٨١٦٩ طنا ثم هبط فى عام ١٩٤٣ الى ٧٠٧٩ طنا وهوى فى أعوام ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ الى ٢٦٩٤٧٠٣٠ طنا على التوالى ولم يعن أحد بالبحث جديا فى سبب هذا .

والتلك كان الناتج منه فى عام ١٩٤٢ يبلغ ١٨٧٥ طنا فارتفع فى ١٩٤٣ الى ٢٠٥٤ طنا ثم ارتفع فى عام ١٩٤٤ الى ٤٢٦٥ طنا ثم بلغ فى عام ١٩٤٥ ٣٨٦٨ طنا ثم عاد فارتفع فى عام ١٩٤٦ الى ٤٧٥٩ طنا .

أما مستخرجات مناجم البترول — التى رأينا أننا نستورد منها مقادير كبيرة بقيمة باهظة — فالمستخرج من الكيوسين عام ١٩٤٤ بلغ ٦٤٦٤٨ طنا ثم ارتفع فى عام ١٩٤٥ الى ٦٨٢٧٦ طنا ثم بلغ فى عام ١٩٤٦ — ٦٦٧٧٦ طنا والمستخرج من المازوت وزيت السولار والديزل عام ١٩٤٤ بلغ

٧٧٦,٧٩٧ طنا وارتفع في عام ١٩٤٥ الى ٨٥٢,٧٠٢ طنا وبلغ عام ١٩٤٦ — ٦٨٤,٥٨٤ طنا .

والمستخرج من الأسفلت عام ١٩٤٤ بلغ ١٧٥,٦٤٩ طنا وفي عام ١٩٤٥ بلغ ١٧٢,٣٧٨ طنا وفي عام ١٩٤٦ بلغ ١٧٢,١٧٦ طنا .

وقد ثبت بطريقة عملية قاطعة أن الموجود من الحديد بأسوان يكفي حاجة الاقتصاد المصري سواء تمت كهربية خزان أسوان أم لم تتم .

اعترض بعض ضيقي الأفق على اعطاء تصريحات للتقريب عن الثروات المدفونة في جوف تلك الصحارى فلنا منهم أن ذلك الاعتراض لون من ألوان الوطنية ولعل خير رد عليهم هو ما ذكر في مجلس الشيوخ المصري من « أن البحث عن البترول — مثلا — يتطلب مجهودات جسيمة شاقة وروؤوس أموال طائلة وخبرة فنية خاصة وهذه كلها لم تتوافر بأكملها حتى الآن الا لدى شركات البترول العالمية وحدها وقد سبق أن عملت الحكومة قديما في فترات متقطعة بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٩٢٣ للقيام بعمليات بحث من هذا القبيل لحسابها الخاص واستخدمت فريقا من الفنيين الأجانب لهذا الغرض وتكبدت في هذا السبيل مبالغ طائلة ولكنها عدلت في النهاية عن هذه السياسة لضالة النتائج وعدم تناسبها مع المجهودات والنفقات» (١) كما ثبت أيضا بالنسبة للبترول وحده أن عدد الشركات التي قامت بالبحث عنه في الصحارى المصرية قد زادت على الخمس والعشرين شركة ولم ينجح بينها الا شركة واحدة . ولاشك أن هذه الشركة كسبت من وراء هذا التوفيق والنجاح مكاسب معقولة والذي يهمنا في الموضوع — فيما يختص بالاستغلال — ان هذه عملية فيها صرف وفيها ايراد فقيما يتصل بالصرف لا مانع عندنا من أن تصرف الشركات كما تشاء وأما فيما يتعلق بالإيراد فالذي يهمنا من أمره أن الحكومة — وهي

(١) رد وزير التجارة والصناعة على الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد عن منح تصريحات لشركات أجنبية للبحث عن البترول بالأراضي المصرية . مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٤٥ .

صاحبة الثروة الموجودة في الأراضي المصرية — يجب أن تحصل من وراء هذا الاستغلال على نصيبها العادل منه .. وليس في ذلك أى خطر على استقلالنا لأننا لسنا أكثر استقلالاً من رومانيا أو الولايات المتحدة أو فنزويلا أو الأرجنتين ففي الولايات المتحدة نفسها تقوم شركة شل باستغلال البترول وكذلك الحال في فنزويلا ولا يرون في ذلك غشاضة أو مساساً باستقلالهم» (١) .

ومن المفهوم بداهة أن تشجيع التعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية يجب أن يكون في داخل إطار الحرص على تمكين الاقتصاد القومى من اقتضاء حقه كاملاً واعداد جيل جديد من المصريين يحل محل الأجانب بعد انتهاء عقود امتيازهم .

ومما يستوقف النظر في البيانات الإحصائية التي اذاعتها الأمم المتحدة عن عقود امتياز البترول — ونضربها مثلاً على طرق استغلال الثروة المعدنية المصرية — أن رؤوس الأموال الأجنبية قد اتجهت الى مناطق أخرى غير مصر في الشرق الأوسط . وقد انخفضت أعوام عديدة على بعض الشركات قبل أن تبدأ انتاجها قضتها في البحث . وهذه حقيقة يجب أن يتولاها الاخصائيون بالدراسة التي تستهدف صالح خزانة الدولة والتوفيق بينه وبين تشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر .

ففي العراق يعود تاريخ منح امتياز «شركة العراق للبترول» (٢) الى ٢٤ مارس ١٩٢٥ مع انها لم تبدأ انتاجها الا عام ١٩٢٧ . كما يعود هناك امتياز «شركة الموصل للبترول» (٣) الى ٢٥ مايو ١٩٢٢ . مع انها لم تبدأ انتاجها الا عام ١٩٢٧ .

وفي البحرين يعود تاريخ منح امتياز «شركة البحرين للبترول» (٤) الى عام ١٩٣٠ مع انها لم تبدأ انتاجها الا في عام ١٩٣٣ .

(١) حسن صادق باشا مدير مصلحة المناجم والمحاجر ووزير المالية الاسبق . المرجع السابق أثناء مناقشة نفس الاستجواب

(٢) Irak Petroleum Company Ltd.

(٣) Mosul Petroleum Company Ltd.

(٤) Bahrein Petroleum Company Ltd.

وفي المملكة العربية السعودية يعود تاريخ امتياز شركة « ستانداود اويل بكاليفورنيا » الى ٢٩ مايو ١٩٣٣ مع انها لم تبدأ انتاجها الا في عام ١٩٣٦ وهي الشركة التي أصبحت تحمل منذ ٣١ يناير اسم «شركة الزيوت العربية الأميركية» (١) .

وفي الكويت يعود تاريخ منح امتياز شركة «تنمية البترول القطار» (٢) الى ١٧ مايو ١٩٣٥ مع انها لم تبدأ انتاجها الا في عام ١٩٤٩ .

وفي عمان و « ساحل المهادة » وسوريا والأردن والمنطقة المحيطة الكويتية السعودية العربية شركات عديدة تعود تواريخ منح امتيازات بعضها الى عام ١٩٣٧ والبعض الآخر الى عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٧ ومع ذلك لم تبدأ انتاجها بعد .

ان المطلع على رؤوس الأموال المدفوعة في شركات المناجم التي يوجد استغلالها الرئيسي بمصريتين أنها تموزها الاستثمارات التي لا تزال في هذه الصناعة ضعيفة متهاكة ففي عام ١٩٤١ كانت جملة رؤوس الأموال هذه ٢٤٣٣ر٤٢٥ جنيها وفي عام ١٩٤٢ لم ترتفع الا الى ٢٤٦٤ر٦٢٥ جنيها وفي عام ١٩٤٣ لم تصل الا الى ٢٤٧٢ر٩٤٥ وفي عام ١٩٤٤ لم تصل الا الى ٢٤٨٢ر٩٢٥ جنيها وفي عام ١٩٤٥ لم تصل الا الى ٣٢٥ر٢٥٢٠ جنيها .

وهذه الجملة تافهة بالنسبة لجملة رؤوس الأموال المدفوعة في مجموعة الشركات التي يوجد استغلالها الرئيسي بمصر وقد قدر هذا المجموع عام ١٩٤٥ بمبلغ ٧٨ر٢٩٧ر٣٥٦ جنيها ثم ارتفع هذا المجموع عام ١٩٤٨ الى ١٩٣ر١٠٤ر٠٠٠ جنيها منها ٩٣ر٧٢٠ر٧٩٠ جنيها مستقلة في شركات مصرية يبلغ عددها ٤٢٢ شركة و ١٠ر٢٧٩ر٤٠٣ جنيها مستقلة في شركات أجنبية عددها ٣٤ شركة .

Arabian American Oil Company (١)
Petroleum Development Qatar Ltd. (٢)

ثانياً - تأميم شركة قناة السويس

ومما يتصل بموضوع العمل على زيادة الدخل القومي من الانتاج الصناعى ويستحق أن يفرّد له مكان خاص من هذا البرنامج تأميم شركة قناة السويس التى بلغت أرباحها فى عام ١٩٤٦ - ١٩٧/٣٦٦ر٣٩٤ فرنكا فرنسيا وفى عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ٧٨٨٧ر٣٤ر٠٠٠ وأخيرا وصلت هذه الأرباح فى عام ١٩٤٩ الى ٨٤٥٠٧ر٠٤ر٠٠٠ من الفرنكات .

وقد قدر رأس مال هذه الشركة فى نهاية الحرب العالمية الثانية بمبلغ أربعمائة وثمانين مليوناً من الجنيهات .

وهذه الشركة - بصفة خاصة - يجب أن يقف المفكرون المصريون الشبان فى العهد الجديد امام مأساة تاريخها الدامى والخسارة القادحة التى أصابت الدخل القومى العام بسبب ما اغتصبته من امتيازات وحقوق وقفة تأمل وعظة وتفكير فى حل يحفظ للوطن حقه وكرامته .

١ - فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ منح الخديوى سعيد امتياز حفر قناة السويس الى ميسو فردينان ده ليسيبس . وقد توصل الأخير الى الحصول على موافقة الباب العالى على هذا الامتياز فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ . وقد نصت المادة الأولى من مواد الامتياز على أن تضر الشركة ترعة تبتدىء من فرع النيل بالقاهرة وتنتهى الى مدينة الاسماعيليه كما نص على أن للشركة الحق فى أن تبيع مياه هذه الترعة لمن يستفيد منها من الزراعة . ونص فى المادة العاشرة على أن تمنح الحكومة المصرية شركة القناة جميع الأراضي - بعرض كيلو مترين من الجانبين - اللازمة لمبانيها والتى تقتضيها حاجتها للعمل بلائمن وبلا ضريبة ونص فى المادة الثالثة عشر على أن للشركة الحق التام فى أخذ ما يلزمها من المناجم والمحاجر المصرية بلائمن وبلا ضريبة وعلى أن تعفى الشركة من جميع الرسوم الجمركية على وارداتها الخاصة بأعمالها ونصت المادة السادسة عشر على أن تتمتع الشركة باستغلال القناة مدة تسعة وتسعين عاما تؤول القناة بعدها الى الحكومة المصرية .

ونصت المادة الثامنة عشرة على أن الحكومة المصرية تحصل على حصة قدرها خمسة عشر في المائة من صافي الأرباح السنوية .

ولم يكده ليميسيس يحصل على هذا الامتياز حتى دعا الى الاكتاب لانشاء الشركة التي تتولى حفر القناة وجعل رأس مالها مائتي مليون فرنك موزعة على أربعمائة ألف سهم قيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك . فلم ينقض شهر واحد على بدأ الاكتاب حتى غط رأس المال المطلوب واشترت مصر من هذه الأسهم ١٧٦٦٠٢ سهما ولم تشتتر انجلترا سهما واحدا ظنا منها بأن هذا المشروع لن يقدر له النجاح^(١) ! .

٢ — ولكن هذا الامتياز الذي لا نظير له في التاريخ من حيث الضمن الواقع فيه على مصر قد عدل بعد رفع الخلاف الذي نشأ بين الخديوي اسماعيل عاهل مصر وشركة قناة السويس الفرنسية الجنسية الى محكم اختياره الطرفان هو نابليون الثالث عاهل فرنسا ! فقد قضى في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ :

١ — بإبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام الحكومة المصرية بأن تدفع في مقابل ذلك « تعويضا » ! قدر بمبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات .

ب — بأن تتنازل الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في ترعة المياه العذبة وتمهد الحكومة باتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الاتقاع بها في مقابل الزام الحكومة المصرية بأن تدفع « تعويضا » قدر بمبلغ ستة عشر مليوناً من الفرنكات .

ج — بأن « تعيد » الشركة للحكومة المصرية أرضا مساحتها ستون ألف هكتار اتضح أنها ليست في حاجة إليها في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية « تعويضا ! » قدر بمبلغ ثلاثين مليوناً من الفرنكات^(٢) .

(١) جوليت آدم : « انجلترا في مصر » ص ٧٢ — ترجمة على فهمي كامل

(2) Ferdinand de Lesseps : Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, T. 4, p. 476.

وبذلك بلغ مجموع ما أرغمت الحكومة المصرية بمقتضى هذا التحكيم على دفعة ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألفاً من الجنيهات مع أن رأس مال شركة قناة السويس كله اذ ذاك لم يكن يعدو ثمانية ملايين من الجنيهات .

٣ — فى عام ١٨٦٦ ، بعد أن كادت تنتهى أعمال انشاء القناة ، تبين أن عمل الشركة قد يقضى بأن تقيم فى غرب القناة مستودعات ومخازن وورشاً ومرافئ ومساكن لأجل الحراس والملاحطين والعمال المكلفين بأشغال الصيانة ورأت الشركة وقشذ أن تلحق بهذه المساكن الأراضى التى يمكن زرعها كحدائق تنتج بعض المواد اللازمة فى تلك الأماكن النائية كما رأت أن تمكن من الحصول على الأراضى اللازمة لاقامة الأعمال الهندسية التى تكفل حماية القناة من تراكم الرمال فطلبت من الحكومة المصرية أن تزيد مساحة الأراضى التى حددت بفرمان ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ فوافقت الحكومة المصرية على ذلك ولكنها خشيت من انتفاع الشركة ببيع الأراضى أو المضاربة بها بقصد الربح فنصت صراحة فى المادة الرابعة من اتفاق سنة ١٨٦٦ على أنه لا يجوز للشركة أن تطالب بمساحات من الأراضى بقصد المضاربة أو الحصول على أراض لزرها أو لبيعها عند تكاثر عدد السكان وحددت لهذا مناطق على طول القناة برسوم وخرائط أرفقت بذلك الاتفاق . وقد تبينت الشركة أن هذا القيد — مع ما نص عليه فى المادة العاشرة من عقد الامتياز الصادر من الخديوى سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ من أنه عند انتهاء أجل الامتياز تطل الحكومة محل الشركة وتؤول إليها جميع المنشآت التابعة للشركة — سيلجئها الى التنازل للحكومة المصرية عن جميع المنشآت بدون مقابل ولذلك سعت لدى هذه الحكومة حتى وصلت الى اتفاق عقد فى شهر أبريل سنة ١٨٦٩ نص فى البند الأول منه على أنه « يجوز بيع الأراضى المخصصة للشركة على طول القناة والصالحة لانشاء المدن والمحطات والمباني الخاصة » . ونص فى البند الثانى من هذا الاتفاق على أن ما يتجمع من ثمن هذه الأراضى — التى

يثبت أن الشركة ليست في حاجة إليها — يقسم مناصفة بين الحكومة المصرية وشركة القناة (١) .

٤ — وفي ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق جديد بين الخديوى اسماعيل والشركة نص فيه على الغاء ما أشارت اليه المادة الثالثة عشرة من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الخاصة باغفاء ما تستورده الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية في مقابل أن تدفع الحكومة المصرية تعويضا للشركة قدر بمبلغ عشرين مليوناً من الفرنكات (٢) .

٥ — في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتحت القناة للملاحة بعد أن ضحت مصر في سبيلها أكبر تضحية يمكن أن تقدمها دولة لعل عالمي كهذا العمل . ويكفى أن نذكر هنا أن العمال الذين كان مفروضاً أنهم لا يزيدون عن خمسة وعشرين ألفاً قد زادوا في بعض فترات العمل فوصل عددهم الى خمسة وثلاثين ألفاً في الفترة من ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ وهو بدء العمل في الحفر الى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو تاريخ قرار التحكيم الذى أصدره نابليون الثالث . وقد أثبت التاريخ أن « هؤلاء العمال كانوا يساقون الى العمل بلا أجر عن طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وتهاية الغذاء ومشاق العمل حتى أن عددا كبيرا منهم يربى على مائتى ألف نسمة قد مات بسبب الأمراض ، التي ولدت هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة أو الحكومة تعويضا لأسرهم وأهليهم » (٣) .

وقد اتضح كما رأينا أن الحكومة المصرية اكتسبت في رأس مال الشركة بأكثر نصيب اذ اشترت ١٧٦٦٠٢ سهما دفعت ثمنها لها ثلاثة ملايين وأربعمائة وستة وعشرين ألفاً من الجنيهات وبلغ مجموع « التعويضات » التى قضى على الحكومة المصرية بدفعها طبقاً لقرار التحكيم الصادر في ٦ يولية سنة ١٨٦٤ ولاتفاق ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ أربعة ملايين وخمسمائة

(١) محمد عرفان : « محاضرة عن مدينة بور فؤاد » أقيمت بجمعية المهندسين الملكية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٣ و ٤

(٢) J. Charles Roux : L'Isthme et le Canal de Suez. T. 1 p. 501.

(٣) جولييت آدم المرجع السابق ص ٧٦

وستين ألفا من الجنيهات . وبلغت تكاليف شق التربة التي قضى قرار التحكيم بالزام الحكومة المصرية باتمامها مليوناً ومائتي ألفاً من الجنيهات وبلغت نفقات حفلات افتتاح القناة مليوناً وأربعمائة ألفاً من الجنيهات فيكون مجموع هذا المبلغ من المبالغ التي دفعت كعوائد وسمرة ونفقات تحكيم نحو سبعة عشر مليوناً من الجنيهات . وتبدو قيمة المساعدة الايجابية والمساهمة الفعلية التي قدمتها مصر معنوية وأدبيا اذا تذكرنا أن جميع نفقات انشاء القناة لم تعد ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات .

٦ — في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ اجتمعت الجمعية العمومية لحملة أسهم الشركة وقررت أن « تحرم » ! الحكومة المصرية من حق التصويت الذي تخوله لها ملكيتها لعدد من الأسهم بلغ مائة وستة وسبعين ألفاً وستمائة وسهمين واستندت في هذا القرار الظالم المسرف في التعسف الى أن قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ كان قد منح للشركة أرباح هذه الأسهم التي تملكها الحكومة المصرية في مقابل التعويضات التي التزمت بها هذه الحكومة ! وأصبحت الحكومة المصرية نتيجة لهذا القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لحملة الأسهم محرومة من أن تكون لها كلمة في ادارة شركة ضحت في سبيل تحقيق غرضها ما ضحت وساهمت في أكثر من خمسي أسهمها ^(١) ولكن الخديوي اسماعيل ازاء هذا القرار الجائر وازاء قرار التحكيم الذي أصدره نابليون — وهو قرار فقد قدماً شديداً من كثيرين من المؤرخين المحايدين — اضطر أن يعطى توكيلاً لأمسيو ده لسييس لكي يصوت نيابة عن الحكومة المصرية حاملة الأسهم !

٧ — في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ — وتحت ضغط هذه الظروف القاهرة التي امتنت فيها حقوق مصر البديهة امتناناً تجرد من أبسط

(١) استند كثير من المؤرخين المصريين على تقرير سير استيفن كيف المحاسب العام للحكومة البريطانية عن حساب نفقات الحكومة المصرية في المدة بين سنتي ١٨٦٤ ، ١٨٧٥ فقد قدر ما تكبدته الحكومة المصرية في انشاء قناة السويس بمبلغ ١١٩ر٧٥٠١٦ جنيهات ببيروكرايبتييس: اسماعيل المفتري عليه « ص ٢١٢ ترجمة فؤاد صروف .

مبادئ العدالة — اضطر الخديوى اسماعيل الى بيع الأسهم التى تملكها الحكومة المصرية الى الحكومة الانجليزية بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات. وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أى فى اليوم التالى مباشرة للبيع نشرت جريدة التيمس مبررة عمل ذرائلى ، رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك ، ما يأتى « من المستحيل أن تفكر فى شراء أسهم قناة السويس تفكيراً منفصلاً عن تفكيرنا فى علاقة إنجلترا المستقبلية بمصر » وبذلك اتضح جلياً أن شراء حصة مصر فى الأسهم إنما كان لتحقيق غرض استعمارى كشف عنه المتأرجح فيما بعد عام ١٨٨٢ وقد تنازلت مصر بعد ذلك عن حصتها فى أرباح شركة القناة وهى الحصة التى قدرت فى عقد الامتياز بخمسة عشر فى المائة من هذه الأرباح .

٨ — فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عقد فى الآستانة مؤتمر مثلت فيه فرنسا والمانيا والنمسا وأسبانيا وإنجلترا وإيطاليا وهولندا وروسيا وتركيا ولم تمثل مصر وقد قرر ممثلو هذه الدول فى المادة الأولى من الاتفاق الذى عقده أن « تكون قناة السويس حرة على الدوام وتفتح فى زمن الحرب كما فى زمن السلم لكل سفينة تجارية أو حرية بدون تفرقة بين الأعلام التى ترفعها . وقد اتفق المتفاوضون على ألا يتعرضوا بأذى لحرية استخدام القناة فى زمن الحرب كما فى زمن السلم وألا تكون القناة خاضعة بأى حال لحالة الحصار » .

٩ — فى ٢٠ يناير سنة ١٨٢٠ تمكنت شركة القناة من الحصول على قرار من مجلس الوزراء المصرى تعترف فيه الحكومة المصرية بأن مساكن العمال والموظفين التى تقيمها الشركة تعتبر ملكاً خاصاً للشركة ولها أن تزيلها عند نهاية الامتياز . وقد تعهدت الحكومة فوق ذلك بأن تشتريها جميعها حسب ما تقدر به سنة ١٩٦٨ بعد خصم سعر الأرض المقامة عليها (١) .

١٠ — فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ نص فى المادة الثامنة من معاهدة

(١) محمد عرفان — المرجع السابق ص ٦

الصداقة والتحالف المعقودة بين مصر وبريطانيا على أن قناة السويس « الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالي أن يعين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال » .

هذه صورة مصغرة لمأساة قناة السويس . وهي المأساة التي كلفت تاريخ مصر الحديث أكبر خسارة يمكن أن يتكبدها شعب من الوجهتين المادية والمعنوية وأعظم تضحية يمكن أن يقدمها شعب في سبيل تيسير التبادل التجاري بين الشرق والغرب . فمما لا شك فيه أن خسر هذه القناة قد حرم مصر من الأرباح الطائلة التي كانت تجنبها من وراء مرور البضائع في أرضها ولم يحصل ده ليميس على امتياز خسر القناة الا بخديعة اذ أدخل في روع سعيد واسماعيل أنها ستعود بالنفع على مصر. (١) كما أنه مما لا شك فيه أن خسر القناة قد عاد على الشركة بأعظم الأرباح وأن مصر لم تستعد منه بل ان القناة التي شقت في صميم أرضها كانت سبب شقائها.

ثالثا - اعتبار السياحة مورداً رئيساً من موارد الدخل القومي والعمل على زيادة مجموع ما يقضيه السياح في مصر في العام إلى مليوني ليرة في السنوات الخمس الأولى من خطة موعين ليرة في السنوات الخمس التالية .

من الحقائق الإحصائية الثابتة أن مجموع عدد الأيام التي قضاه السياح في سويسرا عام ١٩٥٠ قد بلغ ٣٣٩٠٠ و ١٨٠٦٢٠ يوماً بمتوسط خمسة أيام لكل سائح وأن متوسط ما ينفقه السياح بسويسرا في العام

(1) Leiden : L'Egypte et l'Europe, par un ancien juge mixte, p. 46.

يتراوح بين ٤٠٠ر٥٠٠ مليون من الفرنكات السويسرية أى بين أربعين وخمسين مليونا من الجنيهات المصرية .

ومن هذه الحقائق الثابتة ان عدد الأميركيين — وحدهم — الذين زاروا فرنسا عام ١٩٥٠ قد بلغ ٢٢٥٠٠٠٠ أهقوا ثمانين مليونا من الدولارات أى نحو خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات المصرية بمتوسط ٧٧٠ دولارا لكل سائح أميركى أى نحو مائتين وخمسين جنيها مصريا .
وليس فى مصر احصاء سياحى يمكن الباحثين فى شئون صناعة السياحة من معرفة أثرها فى الدخل القومى .

ولكن هناك بعض احصائيات تقريبية تذهب الى أن مجموع عدد الأيام التى قضها السياح بمصر فى سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ قد بلغ مائة وسبعين ألف ليلة وأن متوسط ما أهقه السائح فى اليوم الواحد ستة جنيهات مصرية . أى أن حصيلة مصر من هذا الموسم طبقا لهذا الاحصاء لا تعدو مليونا من الجنيهات .

فاذا تذكرنا أن عدد المصريين الذين يسافرون الى الخارج فى كل عام يقدر بنحو ستين ألفا لا يقل ما ينفقه كل منهم عن أربعمائة جنيه لتبيننا أن مجموع ما ينفقونه لا يقل عن أربعة وعشرين مليونا من الجنيهات ، وهو بلا شك يزيد عن هذا الرقم ومعنى ذلك أن ميزانا السياحى مختل لغير مصلحتنا بما يقدر بنحو خمسة عشر مليونا من الجنيهات . اذا تذكرنا ذلك وأضفنا الى عجز ميزانا السياحى عجز ميزانا التجارى من زيادة الواردات — عام ١٩٥١ — عن الصادرات بمقدار ٧٦ر٥١٤ر٠٠٠ من الجنيهات تقريبا لتبيننا خطورة الموضوع من الناحية الاقتصادية ولأيقنا أن واجب الدولة لتلافى هذا الاختلال وتحقيق المصلحة الاقتصادية العليا هو واجب ذو شطرين يكمل كل منهما الآخر . اغراء أكبر عدد من السياح الأجانب على القدوم الى مصر واغراء أكبر عدد من المصريين المعتادى السفر الى الخارج على البقاء فى مصر .

ولتحقيق ذلك يجب البدء بتنفيذ برنامج سياحي ضخم يقوم على الأسس الرئيسية الآتية :

أولاً - بحث وعى سياحي في النشء بأسلوب « بيساجوجي » :
جذاب على نطاق واسع في كافة معاهد العلم المصرية والبدء بإيجاد جمعيات سياحية للطلبة وال طالبات على نسق الجمعيات الرياضية وجمعيات الكشفة والجمعيات المسرحية والموسيقية تكون مهمتها أعداد أعضائها اعدادا سياحيا عسرا يقوم على معرفة المعالم السياحية في المنطقة التي تزاوّل الجمعية نشاطها فيها أولا ثم التدرج لمعرفة المعالم السياحية في المناطق القريبة وتنظيم رحلات لزيارة هذه المناطق وانشاء « استراحات » للشباب فيها بالتعاون مع «نادى الرحلات» و «نادى الخيام» . ولا يمكن لمثل هذا الوعي أن ينمو وتستقر حوله تقاليد الا اذا احتضنته الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديريات والمجالس البلدية التي يجب أن تكون لجان السياحة في كل منها من أهم اللجان العاملة على العناية بالمناطق السياحية التي تزاوّل الهيئة عملها فيها . وتجميل الاطار المحيط بها . وطبع النشرات عنها . والدعاية لها خارج المنطقة . وتنظيم تبادل الزيارات السياحية بين الجمعيات السياحية في مختلف المديريات والمحافظات أثناء الأجازات الدراسية ثم الدعاية عن كل منطقة سياحية خارج مصر — بعد أن يتم تمهيد الطرق العامة اليها واعداد وسائل الانتقال اليها طبقا للبرنامج الموضوع فيما بعد — باللغات الأجنبية بالتعاون مع السلطة الرئيسية التي تتولى تنشيط السياحة والنهوض بها في القاهرة .

ولعل مصر هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تظفر مديرية من مديرياتها من معالم سياحية لها من الأهمية ما يجتذب أى سائح أجنبي لزيارتها ولكن وكالات السياحة لاتجروء على الاعلان عنها أو دعوة السياح اليها لأنها تعلم مشقة الوصول اليها . أو خلوها من أمكنة يمكن للسائح أن يستريح فيها . ويكفى أن أضرب على ذلك مثلا واحدا . فان جميع كتب علم الجنس البشرى « الاتروبولوجى anthropologie » تقرر

حقيقة تاريخية هي أن الآثار التي وجدت بمركز « البدارى » تدل على أن المصريين في تلك المنطقة كانوا — قبل الميلاد بخمسة آلاف سنة أي منذ سبعة آلاف سنة — « يعزقون » الأرض بالقأس وكانوا يبدون الشعير والقمح وكانوا يصنعون الأواني الخزفية كما كانوا يصنعون البلط والمدى بصقل أطرافها وتشذيبها . فنطقة البدارى — من الوجهة السياحية البحتة — تحتل مكان الصدارة بين مناطق العالم أجمع ولكن كيف الوصول إليها ؟ ثم كيف المبيت فيها ؟ وما هي المعالم السياحية التي أعدت اعدادا جذابا لكي يربها السائح الأجنبي الذي يكون قد قرأ عن — البدارى — وعن ذلك التاريخ العريق المجيد الذي عاشته قبل سبعة آلاف سنة . ؟

الوعي السياحي الجديد الذي ينمو مع النشء المصرى بطريقة « بيلاجوجية » صحيحة هو الكفيل بتحقيق ذلك الهدف الذى قد يبدو الآن بعيدا ولكن المصلحة الاقتصادية المحلية للأقليم ثم المصلحة الاقتصادية العليا للدولة سينبهان الأذهان — اذا نشأ الوعي المنشود — الى الاسراع بتحقيقه على أن يبدأ التحقيق بجهود محلية تقوم بها مجالس المديريات والمجالس البلدية تعينها الدولة في حدود طاقتها .

والى جانب هذا العمل من جانب مجالس المديريات والمجالس البلدية وجمعيات السياحة في معاهد العلم يجب أن تتكون في كل منطقة سياحية جمعية أهلية لتنشيط السياحة فيها والنهوض بها وخير من يضطلع بمثل هذه الجمعيات هم الشباب من المحامين والأطباء والمهندسين والأعيان الذين لهم ميل خاص الى الرحلات والذين يحسون بأن للأقليم الذى يعيشون فيه حقا عليهم ومما لا شك فيه أنه لو عملت هذه الجمعيات التى تسمى بالفرنسية *syndicat d'initiative* فى انسجام واتساق مع لجان السياحة فى مجالس المديريات والمجالس البلدية وجمعيات السياحة المدرسية التى يشرف عليها بطبيعة الحال مدرسون من حملة الدرجات الجامعية وتوجيه من السلطات الرئيسية المركزية فى القاهرة التى تتولى

تنشيط السياحة والنهوض بها لتكون شبكة من السياحين المصريين في جميع المناطق السياحية المصرية يمكن الاطمئنان اليها والاعتماد عليها في تنفيذ برنامج سياحي مصرى ضخم .

ثانيا - العمل على اطالة مدة اقامة السائح في مصر : وهذا الفرض لا يمكن تحقيقه الا بثلاث وسائل :

(١) اطفاء ما يطلق عليه السياحيون الأوروبيون اسم « الظلما الى الكيو مترات soif de kilomètres ، وقد رأينا أن السياحين السويسريين يشكون من أن متوسط مدة اقامة السائح عندهم لا تزيد عن خمسة أيام بينما هي تصل في السويد - التي لا يمكن أن يدعى سياحيوها أن فيها من المغريات ما يفوق سويسره - الى ثمانية عشر يوما . والسبب في ذلك أن جميع المناطق السياحية في سويسره متقاربة يقطعها السائح بسرعة بينما هي في السويد متباعدة كما أنها ايضا متباعدة في فرنسا . وللأسف بغريزته علما الى قطع المسافات الطويلة لمشاهدة أكثر ما تمكن مشاهدته من المناطق والمعالم والأجواء والألوان المختلفة .

ولا يمكن تحقيق ذلك في مصر الا بتنفيذ برنامج انشاء الطرق التي طالبت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ - أثناء بحثها ميزانية وزارة المواصلات لسنة ١٩٥١ - برسم سياسة ثابتة لها بعد أن تبين لها أنه رغم انشاء مصلحة الطرق والكبارى منذ أربعين عاما فانه لم يجد من الطرق العامة التي يقدر طول ما يجب تعميده منها في مصر بثلاثة عشر ألفا من الكيلو مترات الا ثلاثة آلاف كيلو متر ولا يمكن اجتذاب سياح لمشاهدة المناطق السياحية الغنية في جرجا وقنا وأسوان بينما الطريق المعبد من القاهرة لم يتعد أسبوط ، أى أنه لا يزيد على ٣٨٦ كيلو مترا ولا يزال الطريق من أسبوط الى أسوان مارا بتلك المناطق السياحية الغنية وطوله ٥٣١ كيلو مترا رسما على الورق . وهو لدى السياحين المصريين أمل باسم فتحقيقه يدفع تلك المنطقة من مصر العليا الى مقدمة المناطق السياحية في العالم حين تستطيع ارتيادها سيارات مريحة تقطع طريقا معبدا .

بل ان الطرق التي تصل بين المدن الرئيسية والمعالم السياحية حتى في المنطقة بين القاهرة وأسيوط كالطريق الى آثار بنى حسن بمديرية المنيا والطريق الى آثار تونا الجبل بمديرية أسيوط يكاد يكون اجتيازها عقابا للسائح . ثم أن الطريق الى تل العمارنة في مديرية قنا والى العرابة المدفونة في مديرية جرجا لا يقل تعذبا للسائح .

ومما يثير العجب أن « الكاتدرائيات » الإيطالية العديدة التي يلهث السياح الأجانب في إيطاليا وهم ينتقلون خلف الأدلاء لمشاهدتها بين روما وفلورانس وفينسيا وغيرها من مدن إيطاليا كلها أحدث عهدا من الأديرة القبطية الأثرية التي هى أقدم أديرة للرهبنة في التاريخ . والوجه القبلى حاشد بهذه الكنائس والأديرة القبطية وكلها معالم سياحية من الطراز الأول .

فكنيسة العذراء بجبل الطير بسمالوط المنحوتة في الجبل . وكنيسة ديوابوجنس شرقى الروضة بمديرية المنيا التي خضرت بأعلى الجبل القريب منها صور جميلة تمثل المسيح . وكنيسة الانبا شنودة المعروفة بالدير الأبيض في سوهاج الغنية بالحجر الكبير المنحوت على طراز الهياكل الفرعونية القديمة . وكنيسة الأنبا بشوى المعروفة باسم الدير الأحمر بسوهاج . كل هذه الكنائس بنيت في القرن الخامس الميلادى أى انقضت على بنائها خمسة عشر قرنا وهى حقيقة سياحية تثير الاهتمام الأول لدى جمهور السياح وخاصة القادمين من العالم الجديد الذين تهز مشاعرهم كنيسة سويدية دومينيكية في جزيرة جوتلاند ببحر البلطيق لا لسبب الا لأنه قيل انها بنيت منذ ثمانية قرون !

ولا يتسع المجال للإشارة الى باقى الآثار القبطية الموجودة في الوجه القبلى والتي تعد الدعاية لها سياحيا تجديدا في معالمنا السياحية التي تكاد تكون الدعاية قاصرة على الفرعوني منها . فهناك الدير المحرق أو دير العذراء ويضم أربع كنائس وبرجا قديما ودير الانبا انطونيوس على بعد ١٤٠ كيلو مترا من بنى سويف في الصحراء الشرقية ويضم أربع

كنائس والذي من العار أنه لا يمكن الوصول اليه — حتى اليوم —
الا على ظهور الابل لمدة ثلاثة أو أربعة أيام من شرقي مركز بوش !
أو بالسيارة من حلوان في طريق وعر لمدة عشر ساعات ... فهذان الديران
قد بنيا في القرن الرابع الميلادي أى منذ ستة عشر قرنا وهما يضمن آثارا
ولوحات ومعالم سياحية عظيمة القيمة كما أن وجودهما في قلب الصحراء
يحيطهما بهيئة تجتذب السائح وتثير طلعته .

وهناك طريق رئيسي له أهمية قصوى في رى « الظمأ الى
الكيلو مترات » الى جانب ما يقوم على جانبيه من معالم سياحية تغرى
السائح الأجنبى على القدوم الى مصر كما تغرى المصطاف المصرى على
البقاء في مصر وهو طريق الاسكندرية — السلوم . فهذا الطريق يبلغ طوله
نحو خمسمائة كيلو متر وهو على شاطئ من أجمل شواطئ العالم ولكنه
قعر مهجور لا يمكن لسلطة مصرية سياحية أن تظمن على دعوة السياح
لزيارته . مع أن في الامكان تعبيد الطريق الموجود حالا أو انشاء طريق
آخر ملاصق للبحر لأن الطريق الحالي — وهو طريق أنشئ لأغراض
حربية — قد أنشئ مبتعدا في معظم أجزائه عن البحر . ولا يمكن اغراء
السياح على زيادة هذه المنطقة ربا لظمنهم الى الكيلو مترات أو اغراء
المصريين وأجانب مصر على قضاء أشهر الصيف فيها وهي تمتاز بشاطئ
مثالى الا اذا أنشئت استراحات أو فنادق سياحية في النقط الرئيسية
كالحمام على بعد ٦٢ كيلو مترا من الاسكندرية والعلمين على بعد ٨٥
كيلو مترا وقل العيسى على بعد ١١٥ كيلو مترا وسيدى عبد الرحمن على
بعد ١٣١ كيلو مترا والضبعة على بعد ١٦٠ كيلو مترا ثم اصلاح مرسى
مطروح التى تقع على بعد ٢٨٨ كيلو مترا والاستمرار في انشاء فنادق
سياحية في سيدى برانى على بعد ٤٢٨ كيلو مترا من الاسكندرية والسلوم
على بعد ٥١٠ كيلو مترا .

ولست في حاجة الى أن أقرر هنا أن تعبيد الطريق وانشاء خط سيارات
مريحة وفنادق سياحية في هذه النقط الثمانى التاريخية سيكمل تدفق
السياح على هذه المنطقة .

فقى تل عيسى — على بعد ١١٥ كيلو مترا من الاسكندرية — توجد المقبرة العسكرية التي تضم رفات الجنود الايطاليين الذين سقطوا في تلك المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، وقد كتب على باب هذه المقبرة « هنا جث سقطت ويستريح أكثر من ثلاثة آلاف من جنود ايطاليا — الصحراء لا ترد الاثنى عشر ألفا الآخرين » .

وفي سيدى عبد الرحمن على بعد ١٣١ كيلو مترا مقبرة تضم رفات الجنود الألمان الذين قتلوا في هذه الحرب .

وفي العلمين مقبرة عسكرية فائتة تضم رفات سبعة آلاف ومائة جندي من جنود الحلفاء في نفس الحرب العالمية الأخيرة .

وفي مرسى مطروح مقبرة عسكرية رابعة لجنود اشتركوا في هذه الحرب .

وفي سفح جبل كابوتزو — قبل السلوم بخمسة كيلو مترات — الذى خلدت البلاغات العسكرية في الحرب الأخيرة اسمه مقبرة خامسة تضم رفات الجنود الايطاليين والألمان الذين سقطوا في تلك الأرض المصرية .

وفي السلوم مقبرة سادسة تضم رفات ألفين وستمائة جندي من جنود الحلفاء وقد حفرت هذه الكلمات — بالعربية والانجليزية — على لوحة وضعت في فناء المقبرة « ان الأرض التي تقوم عليها هذه المقبرة هدية من الشعب المصرى لتكون مثوى دائما لأفراد القوات المتحالفة الذين قتلوا في حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ويحترمون هنا » وقد قدرت تكاليف هذه المقبرة بأربعين ألفا من الجنيهاات وقد قدرت تكاليف صيانة مقابر الحلفاء من العلمين الى آخر حدود تونس سنويا بمائة ألف من الجنيهاات .

وعلى كل لحد في هذه المقابر العسكرية تقريبا اسم صاحب الرفات الذى يضمه اللحد . ولهذه العشرات من آلاف الجنود أسر موزعة على أقطار العالم بهم أفرادها ولا شك زيارة هذه المنطقة لاعتبارات عاطفية . كما أن هناك عددا كبيرا من الصحفيين ومؤلفي القصص والمؤرخين الذين

سيتوفرون على الكتابة عن معارك الصحراء الحربية يهمهم أيضا زيارة هذه المنطقة .

وقد سبق أن أبديت أن احياء هذه المنطقة سياحيا عامل فعال في اطالة الفصل السياحي في مصر لأن الاحتفال بذكرى موقعة العلمين يقع في ٢٣ أكتوبر من كل عام وهو وقت لا يكون الفصل السياحي قد بدأ عندنا لأن المناطق السياحية التقليدية بالقاهرة والأقصر وأسوان تكون حارة الجو في هذا الوقت من السنة ولكن شهر أكتوبر معتدل الجو على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وانشاء المنطقة السياحية التي اقترحت انشاءها من رشيد الى السلوم سيكر — ولا شك — بدء فصل السياحة وبذلك تطول مدة اقامة السائح .

(ب) اعضاء طابع ديمقراطي démocratisation على صناعة السياحة في مصر ، وهذا ما عمدت اليه سويسرا فعلا عقب الحرب العالمية الأخيرة فالسياحة لم تعد هواية الأثراء فقط بل أن متوسطى الدخل والمبتدئين في الأعمال الحرة وطلبة الجامعات يسوحدون الآن أقطار العالم المختلفة . وهذه الطبقة من السياح لا تتحمل مواردها المالية التكاليف الباهظة التي تتطلبها الإقامة في فنادق القاهرة والأقصر وأسوان الكبرى . ويجب أن نسرع في مصر الى انشاء فنادق سياحية وفنادق من الدرجة الثانية والثالثة على أن يحدد أجر الإقامة فيها بما فيه المآكل وجميع النفقات الإضافية بصفة ثابتة لا يفاجأ السائح باضافات مفاجئة عليه وبذلك يعرف مقدما ميزانية رحلته وهو النظام المعروف باسم prix à forfait وقد رأينا في السويد انه بينما لا تزيد نسبة فنادق الدرجة الأولى عن خمسة في المائة من مجموع عدد الفنادق فان الفنادق السياحية تصل الى خمسة وعشرين في المائة وفنادق الدرجة الثانية الى سبعة وأربعين في المائة بينما لا يجد السائح أمامه في القاهرة والأقصر وأسوان الا فنادق من الطبقة المعروفة باسم « بالاس » أى الأعلى من فنادق الدرجة الأولى .

ومن العجيب أن القاهرة لا تعوزها الأراضي التي لا تكاد يكون لها

نمن ومع ذلك فهي تصلح — أكثر من غيرها — لاقامة فنادق سياحية وفنادق درجة ثانية كالأراضى الرملية التى فى مبدأ طريق مصر — الاسكندرية الصحراوى والتى تطل على أهرام الجيزة . وكأراضى جبل المقطم التى تطل على قلعة صلاح الدين وأجمل جوامع القاهرة . فان هذه الأراضى قد لا تفرى المصرين العادين على الاقامة فى فنادق تقام عليها ولكن الاطار السياحى المحيط بها هو الاطار المثالى للسائح .

(ج) **الاكتثار من الحوادث events السياحية قبيل موسم السياحة التقليدى فى مصر وفى نهاية الموسم .** وقد سبق أن دعوت الى وجوب اقامة ذكرى سنوية للاحتفال بيوم ٣١ مارس ١٨٠٧ وهو ذكرى انتصار المصرين بقيادة على بك السلانكلى على الانجليز بقيادة الجنرال ويكوب Wacop فى رشيد وكانت تلك الهزيمة الساحقة التى قتل فيها الجنرال «ويكوب» سببا فى توقيع معاهدة ١٤ سبتمبر ١٨٠٧ التى أبرمت فى دمنهور بين محمد على باشا والجنرال شربروك Scherbrook ، والتى اتفق فيها على جلاء البريطانيين واقترحت تمثيل مسرحية عن عهد محمد على تتضمن أغاني من ذلك العهد وتوزيع ترجمات انجليزية وفرنسية لتلك الأغاني وذكرت أنه توجد فعلا ترجمة انجليزية دقيقة لمجموعة كبيرة من أغاني عهد محمد على مصحوبة بالنوتة الموسيقية الخاصة بها يضمها كتاب :

The manners and customs of the modern Egyptians

للمستشرق الانجليزى ادوارد وليام لين فى الباب الذى أفرده عن الموسيقى فى ذلك العهد وقد تعمد المؤلف أن يضع الى جانب الترجمة الانجليزية الشعرية لكل أغنية نص أصلها العربى باللغة العامية مكتوبا بحروف لاتينية . ولقد طالبت بأن يتضمن الاحتفال بتلك الذكرى استعراض كتيبة من الجيش الموجودة بالمنطقة الشمالية بملايس عهد محمد على كما اقترحت تحديد يوم فى موسم السياحة للاحتفال بذكرى انتصار المصرين فى عهد المماليك البحرية على الفرنسيين بقيادة لويس التاسع عام ١٢٤٩ وذلك بتمثيل مسرحية بالانجليزية عن عهد « شجرة الدر »

— مثلا — لما يخرجه ذلك العهد من الحوادث القصصية المثيرة . كذلك اقترحت الاحتفال بذكرى انتصار المصريين في نفس العهد على ملك قبرص عام ١٣٦٥ عند محاولته غزو الاسكندرية للمرة الثانية وأشرت الى امتياز عهد دولة المماليك البحرية بطابع شرقي خاص أثبتت التجارب أنه يستهوى دائما السياح الأجانب ففيه بنيت قبة الخلفاء العباسيين في منتصف القرن الثالث عشر وجامع الظاهر بيبرس (١٢٦٦ — ١٢٦٩) وجامع قلاوون (١٢٩٦ — ١٣٠٣) وجامع السلطان حسن (١٣٥٦ — ١٣٩٣) وغيرها من الآثار العربية التي تتسم جميعها بطابع معماري جذاب ولأن ذلك العهد من تاريخ مصر في القرون الوسطى قد امتاز بنشاط خاص ففيه بنى لمصر أسطول كبير وأصلحت منارات الاسكندرية ورشيد في عهد الظاهر بيبرس . وهذه الآثار العربية التي تبدو في نظر المصريين آثارا حديثة نسبيا اذا قيست بالآثار الفرعونية التي يعود بعضها الى خمسة آلاف أو أربعة آلاف سنة قبل الميلاد تعد معالم سياحية من الطراز الأول لأنها بنيت في عهد لم تكن جميع الدول الأوروبية فيه قد خطت خطاها الأولى نحو الحضارة .

ثالثا - التحرر من مركب النقص : وعد السياحة صناعة لا تتأثر الا بالقواعد العملية التي استقرت في الدول التي عرفت كيف تستغلها الى أقصى حد لمصلحة الاقتصاد القومي . فمن المسلم به أن تاريخ كل دولة تصنعه الهزائم كما تصنعه الانتصارات وقد درجوا في السويد والدانرك وغيرهما على عرض المعالم السياحية التي تثبت الهزائم الحربية دون أدنى وجل من هذا العرض . وفي مصر معالم سياحية من هذا الطراز . فأبو قير مثلا شهدت ثلاث معارك تاريخية كبرى من عام ١٧٩٨ الى عام ١٨٠١ الأولى يوم أول أغسطس ١٧٩٨ بين الأميرال « نيلسون » الانجليزى وفيها حطم الأسطول الفرنسى وقتل الأميرال « برويس » نفسه على بارجه « أوردان » التي اهضرت . والثانية يوم ٢٥ يوليو ١٧٩٩ التي تغلب فيها نابليون على الجيش التركى والتي احتضن الجنرال « كليبر » بعدها « نابليون » وهو يصيح :

Général, vous êtes grand comme le monde

وفي متحف اللوفر لوحة للقنان الفرنسى الخالد «جرو» عن هذه المعركة كان قد اشتراها الامبراطور لويس فيليب . أما المعركة الثالثة فقد وقعت يوم ٨ مارس ١٨٠١ التى تغلب فيها الجنرال «ابركومبي» الانجليزى على الجنرال «فريان» الفرنسى وأجلاه عن أبى قير .

وفي أبى قير «طابية البرج» التى أنشئت فى عهد دولة المماليك البحرية على الشاطئ . وتقع الى شرق الطابية جزيرة صغيرة كان الأميرال بروسيس قد وضع مدافعه فيها قبيل معركة أبى قير الأولى ثم أسييت بعد انتصار نلسون جزيرة « نلسون » ولا تزال محتفظة بهذا الاسم !

ولكن كل هذه الثروة السياحية الضخمة لم تمتثلها مصر أى استغلال ولعل أدنى مراتب هذا الاستغلال هو :

١ — التعاون مع مجلس بلدى أبى قير لبناء كازينو صغير فى الجزيرة وانشاء خط قفل بحرى منتظم بين الشاطئ والجزيرة .

٢ — استغلال طابية البرج استغلالا سياحيا بنقل بعض القطع الأثرية الفائضة عن الحاجة فى دار الآثار العربية من عهد دولة المماليك البحرية الى متحف صغير يقام بجانب الطابية .

وهذا الاستغلال السياحى نفسه يجب أن يتم فى منطقة العجمى التى شهدت يوم أول يوليو ١٧٩٨ عندما نزل الفرنسيون بقيادة بوناپرت والثانى يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ عندما أسكتت نيران السفينة كوندور بقيادة الأميرال «سيمور» قلعة العجمى البحرية فى جزيرة العجمى . فموقع جزيرة العجمى كموقع جزيرة نيلسون بأبى قير والمنطقتان تمتازان باطار تاريخى مثير . وقد ثبت أن محمد كريم حاكم الاسكندرية قاوم الفرنسيين عند غزوهم لها فى قلعة «قايتباى» كما ثبت أن قلعة العجمى قد شهدت استبسال المصريين فى الدفاع عن وطنهم ضد الغزو الانجليزى . فاذا كان تاريخ مصر قد شهد تينك الهزيمتين فانه شهد قبلهما وبعدهما مئات الانتصارات . والتاريخ تصنه الهزيمة ويصنعه النصر كما سبق أن ذكرت

ولكن السياحة كصناعة يجب أن يتحرر المشرفون على شئونها من مركب النقص وهم يمدون أدواتها وينسقون معاملها .

رابعا - الاهتمام بالسياحة الدينية : وقد سبق أن أشرت في هذا البحث الى اهتمام ايطاليا التقليدى بهذا النوع من السياحة . وما تدره على اقتصادها القومى من خيرات .

وفى مصر مجموعة من أدوات السياحة الدينية ، اسلامية ومسيحية ، مما يغرى عددا كبيرا من السياح على زيارتها لو أحسنت العناية لها فى أوساط معينة يكثر فيها هذا الطراز من السياح . فالمسلمون الذين يعتقدون المذاهب الأربعة المختلفة . والمسلمون الشيعة . والدروز الذين ينزلون الحاكم بأمر الله من سلاطين الدولة الفاطمية منزلة خاصة . يستطيعون جميعا أن يجدوا فى الآثار الاسلامية فى مدينة القاهرة وفى غيرها غايتهم المنشودة . فجامع عمرو بن العاص الذى شيد فى عام ٦٢٩ ميلادية أى عقب الفتح الاسلامى يعد الى جانب قيمته الدينية أثرا تاريخيا أغرق من جميع ماتضمنه نشرات وكالات السياحة عن معظم «كاتدرائيات» ايطاليا لأنه أقدم منها بنحو ثمانية قرون . فكنيسة القديس بطرس — وهى أهم كنائس مدينة الفاتيكان التى عهد البابا جول الثانى ببنائها الى المهندس المعمارى « برامانت » Bramante لم يوضع حجرها الأساس الا فى ١٨ ابريل ١٥٠٦ وجميع لوحات « رافائيل » Raffaello وليوناردو Leonardo وكارافاجيو Caravaggio وتيزيانو Tiziano بنتوريكيو Penturichio وبوتشيللي Botticelli وميكلانجلو Michelangelo وغيرهم فى كنائس الفاتيكان وغيرها من كنائس روما — على روعة جمالها — لا تعود الى أكثر من القرن الخامس عشر .

وجامع ابن طولون الذى بنى بين عامى ٨٧٦ و ٨٧٩ والجامع الأزهر الذى بنى بين عامى ٩٧٠ و ٩٧٣ والجامع الحاكمى الذى بنى بين عامى ٩٩٠ و ١٠١٢ وجامع الجيوشى الذى بنى عام ١١٢٥ فوق جبل المقطم وقبة الامام الشافعى التى بنيت عام ١٢١١ وقبة الخلفاء العباسيين التى

بنيت في منتصف القرن الثالث عشر . كل هذه الآثار يمكن أن تكون أدوات لمياحة دينية اسلامية .

وكنيصة العذراء في بين السورين التي أعيد بناؤها في القرن الحادى عشر وكنيسة مار جرجس في الغورية التي جددت في القرن الثانى عشر وكنيسة مار مينا في فم الخليج وكنيسة أبى سيفين التي جددت في القرن العاشر وكنيسة أنبا شنودة التي جددت في القرن الثامن وهما في مصر القديمة وكنيسة المعلقة التي جددت في القرن العاشر بأعلى أحد أبراج الحصن الرومانى المعروف بقصر الشمع وغيرها من عشرات الكنائس التي تضم مجموعة من أجمل الأحجية المطعمة بالماج والمصنوعة من خشب الأبنوس والمنابر الرخامية المزينة بالفسيفاء والايقونات القديمة . كل هذه الآثار يمكن أن تكون أدوات لمياحة دينية مسيحية .

خامسا - خلق موسم السياح ذوى اليراد المحدود باجور مخفضة في الفنادق وشركات النقل : وهذا الموسم السياحى الصيفى لا يمكن البدء في الدعاية له الا بعد تنفيذ ما أشرت اليه في هذا البرنامج السياحى وهو انشاء منطقة سياحية جديدة بين رشيد ومرسى مطروح وذلك بتمهيد الطريق الساحلى وانشاء استراحات وفنادق سياحية من الدرجة الثانية في الحمام والعلمين وتل العيسى وسيدى عبد الرحمن والضبعة ومرسى مطروح . فهذه الفنادق التي يستفاد منها في الموسم الرئيسى بالنسبة للسياح الأجانب الذين يستطيعون دفع الأجور المرتفعة يمكن الاستفادة منها في الموسم الصيفى لتحقيق غرضين : أولهما اغراء ذوى الدخل المحدود من السياح على قضاء الصيف في مصر ، وثانيهما اغراء عدد كبير من المصريين على عدم مفادرة البلاد في فصل الصيف .

وهنا يجب تطبيق القاعدة السياحية الرئيسية . وهى الاكثار من « الحوادث » events التي تجتذب السياح في هذا الفصل . كما ذكرت في هذا البرنامج السياحى . واننى أسوق على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الاحتفال بفتح الجامع الأزهر للصلاة في شهر يونيو عام ١٩٧٢

ووصول جوهر القائد الى القاهرة في ٦ يوليو عام ١٩٦٩ . هذه الحوادث التاريخية تصبح في نفس الوقت حوادث سياحية اذا نظمت لها احتفالات يضمنى عليها طابع شرقى جذاب ويحيط بها اطار موسيقى ومسرحى .
ويلعن عنها فى الخارج اعلانا ضخما .

وأعود فأكرر أن تنفيذ هذا الشطر من البرنامج متوقف على الاكثار من انشاء الفنادق السياحية وفنادق الدرجة الثانية التى يمكن أن تحتل الأجور المنخفضة الثابتة التى لا يتسنى بدونها خلق هذا الموسم السياحى فى الصيف .

اذا نخذ هذا البرنامج — لظروف مصر السياحية المواتية وطبقا للدراسة المقارنة التى قدمناها — فانه كميل بأن يصل بمجموع مايقضيه السياح فى مصر فى العام الى مليونى يوم بمتوسط ستة جنيهات فى اليوم لكل منهم أى الى اثنتى عشر مليونا من الجنيهات فى العام خلال خمس سنوات تالية . والى أكثر من ضعف هذا الدخل فى السنوات الخمس التالية أى الى ثلاثين مليونا من الجنيهات .

ولم يكن معقولا أن تعتمد مصر على السياحة كمورد من موارد الدخل القومى الرئيسية ومجموع رؤوس الأموال المستغلة فى الفنادق والسياحة لا تتجاوز ٢٠٣٢٥ر٥٢٠ جنيها فى احصاء ١٩٤٥ وكانت ٢٠٤٨٢ر٩٢٥ جنيها فى احصاء عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وكانت ٢٠٤٦٤ر٦٢٥ جنيها فى احصاء ١٩٤٢ .

أى أن هذا الرقم المتواضع ظل جامدا لا ينمو ولا يتحرك وركب صناعة السياحة يتقدم فى غير مصر بخطى واسعة .

تنفيذ البرنامج الذى يضمه هذا الكتاب تنفيذا سليما يكفل — فى حدود الامكانيات الاتاجية والاسس الاحصائية التى تقدمت
أولا — فى خلال خمس سنوات تالية لبدء تنفيذ البرنامج :

١ — زيادة الدخل القومى من الزراعة والاتاج الحيوانى نحو مائة مليون جنيه

ب — زيادة الدخل القومي من الانتاج الصناعى نحو ثمانين مليون جنيه

ج — زيادة الدخل من السياحة نحو عشرة ملايين جنيه وبذلك يزيد الدخل القومي في فترة السنوات الخمس الأولى نحو مائتى مليوناً من الجنيهات تقريباً .

أى أن مجموع الدخل القومي العام يصل الى ألف مليون من الجنيهات تقريباً بدلاً من ثمانمائة مليون من الجنيهات .

هذا عدا الزيادة الطبيعية في الدخل التى تتبع زيادة عدد السكان وزيادة الدخل من باقى الموارد ولا يمكن أن تقدر بأقل من مائة مليون جنيه .

ثانياً — في خلال خمس سنوات تالية لنهاية السنوات الخمس الأولى التالية لبدء تنفيذ البرنامج .

١ — زيادة الدخل من الزراعة والانتاج الحيوانى نحو ثمانين مليوناً من الجنيهات .

ب — زيادة الدخل من الانتاج الصناعى نحو مائة مليون جنيه .

ج — زيادة الدخل من السياحة نحو عشرين مليوناً من الجنيهات . وبذلك يزيد الدخل القومي العام في فترة السنوات الخمس التالية للسنوات الخمس الأولى نحو مائتى مليون جنيه .

أى أن مجموع الدخل القومي يصل الى ألف ومائتى مليون من الجنيهات بدلاً من ثمانمائة مليون جنيه وهو التقدير التقريبى للدخل العام عن عام ١٩٥٠ .

هذا عدا الزيادة الطبيعية في الدخل التى تتبع زيادة عدد السكان وزيادة الدخل من باقى الموارد ولا يمكن أن تقدر بأقل من مائة وخمسين مليون جنيه في خلال السنوات الخمس التالية للخمس الأولى فإذا قدرنا أن عدد السكان سيصل الى خمسة وعشرين مليوناً في عام ١٩٦٠ فإن متوسط دخل المواطن المصرى سيرتفع من أربعين جنيهاً في العام طبقاً لتقدير عام ١٩٥٠ الى نحو ستين جنيهاً في العام طبقاً لما ينتظر عام ١٩٦٠ .

للمؤلف

- ١ - روبين هود سنة ١٩٢٣
- ٢ - صيحات جديدة في النقد والفن والادب . . . سنة ١٩٣١
- ٣ - المتمردون سنة ١٩٣٢
- ٤ - في البيت والشارع سنة ١٩٣٢
- ٥ - المسرح الجديد سنة ١٩٣٢
- ٦ - ٨ يوليو سنة ١٩٣٣
- ٧ - يائع الأحلام سنة ١٩٣٥
- ٨ - أول يناير سنة ١٩٣٦
- ٩ - ٣٠ سنة ١٩٣٦
- ١٠ - السيادة المصرية وموقف مصر كمعضو في اسرة الدول سنة ١٩٣٦
- ١١ - أنت وأنا : ترجمة عن Paul Geraldty وقصص مصرية سنة ١٩٣٧
- ١٢ - المجنونة سنة ١٩٣٨
- ١٣ - مصر الغد تحت حكم الشباب سنة ١٩٣٩
- ١٤ - الربيع الأثم سنة ١٩٣٩
- ١٥ - حياة الظلام سنة ١٩٤٠
- ١٦ - زوبعة تحت جمجمة سنة ١٩٤١
- ١٧ - Zahira « بالفرنسية » سنة ١٩٤١
- ١٨ - عيون معصوبة سنة ١٩٤١
- ١٩ - Blue Wing's « بالانجليزية » سنة ١٩٤١
- ٢٠ - الرجال منافقون سنة ١٩٤٢
- ٢١ - حطام امرأة سنة ١٩٤٢
- ٢٢ - لاعبات بالنار سنة ١٩٤٣
- ٢٣ - يوميات محام مصرى سنة ١٩٤٤
- ٢٤ - العمل لمصر سنة ١٩٤٥
- ٢٥ - فتيات منسيات سنة ١٩٤٦
- ٢٦ - أشهر القضايا المصرية سنة ١٩٤٦
- ٢٧ - L'Action Egyptienne سنة ١٩٤٦
- ٢٨ - العاقلة الضالة سنة ١٩٤٦
- ٢٩ - Journal d'un avocat Egyptien سنة ١٩٤٦

- ٣٠ - تقرير عن بعض الوسائل العملية لمكافحة الفقر والجهل والمرض سنة ١٩٤٦
- ٣١ - وحدة مصر والسودان في فقه القانون الدولي العام سنة ١٩٤٦
- ٣٢ - آبار في الصحراء سنة ١٩٤٨
- ٣٣ - حرب مئة العام في فلسطين سنة ١٩٤٨
- ٣٤ - الدعاية لمصر ووسائل تنظيمها سنة ١٩٤٨
- ٣٥ - الدعاية للدول العربية ووسائل تنظيمها سنة ١٩٤٨
- ٣٦ - بين حطام المانيا سنة ١٩٤٩
- ٣٧ - قارئ بين عشرة كتب سنة ١٩٤٩
- ٣٨ - مصر في السودان سنة ١٩٥١
- ٣٩ - الهاربون من الماضي سنة ١٩٥١
- ٤٠ - تحرير وادي النيل سنة ١٩٥١
- ٤١ - مصر خارج مصر سنة ١٩٥٢
- ٤٢ - دراسات سباحية سنة ١٩٥٢

مسرحيات

- « حسن » ترجمة عن Elroy J. Elecker شركة ترقية التمثيل العربى
 « الوحوش » مثلت على مسرح رمسيس سنة ١٩٢٦ .
 « فاطمة » مثلت على مسرح حديقة الازبكية سنة ١٩٣٠ .
 « سافو » مثلت على مسرح الأوبرا الملكية سنة ١٩٣٥ - ترجمة عن :
 Alphonse Daudet
 « المنتقم » مثلت على مسرح برنثانيا سنة ١٩٣٦ مقتبسة عن Emile Fabre
 « الأفاعى » مقتبسة عن Emile Fabre الفرقة القومية المصرية
 « حياة الظلام » عرضت سينميا سنة ١٩٤٠ - شركة مصر للتمثيل والسينما

